



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع :/2020

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الانتاجية دراسة حالة مطاحن بني هارون- القرارم قوقة-

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص " مالية المؤسسة "

تحت إشراف:

د. هولي رشيد

إعداد الطلبة:

-أعزيز أمال.

-خالوش باية.

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. وشاش فؤاد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. هولي رشيد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. باي مريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال صلى الله عليه وسلم: ﴿من لم يشكر الناس لم يشكره الله﴾.
في البداية نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا
العمل، كما يشرفنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى من ساق أفكارنا
وساهم في تثبيت خطانا على دروب المعرفة الأستاذ الدكتور
الفاضل " هولي رشيد" الذي قبل الإشراف على هذا العمل والذي لم
يبخل علينا طوال مشوار إعداد البحث بالنصح والإرشاد والتوجيه
والشكر موصول إلى أسرة معهد العلوم الإقتصادية وعلوم
التسيير من أساتذة، وطلبة وعمال، كما يطيب لنا أن نتقدم
بالشكر الجزيل لكل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور
النهائي. والشكر لكل من قدم لنا
بد العون والمساعدة من قريب أو بعيد
راجين من الله عز وجل أن يجازيهم خير جزاء إنه مجيب الدعاء.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إتمام مشواري الدراسي و إنجاز هذا العمل المتواضع و بدعم من كل الأحبة و إعترافا مني بالمجيل أهذي هذا العمل إلى من تعبوا وسهروا من إجلي و ربياني على مكارم الأخلاق والدي العزيزين حفصهما الله و إلى سندي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء كل باسمه ، توفيق ، نجاح ، صلاح الدين ، وإلى قرّة عيني إبني الغالي جود و إلى رفيق دربي ومن سأكمل معه مشوار حياتي زوجي العزيز زهير ، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ول بكلمة طيبة إليكم مني أسمى عبارة الشكر والتقدير.

أمال

إهداء

أحمد الله عز وجل الذي انعم علينا بنعمة العلم، وفتح لنا باب النجاح وجعلنا من المسلمين ونسأله زيادتها علما سبحانه.

أهدي إكليل عملي وثمره جهدي الى التي لو جمعت الدنيا كلها ووضعتها بين يديها ما وفيت ولو جزء من حقها الى العين التي قاطعت النور لتسير على راحتي الى التي قدميها جنتي "أمي".

الى الاسم الذي يخفي حقيقة نجاحي وثمره تربيتي "أبي".

أسأل الله عز وجل ان يحفظهما لي وان يدخلهما فسيح جناته ويجعلني بارة بهم ان شاء الله.

الى الذي حمله قلبي وذاكرتي الى الروح التي سكنت روحي لمن تطلع لنجاحي بنظرات أمل زوجي عبد الحكيم خلافي.

الى اغلى ما منحني الدنيا ، وأعز من احبهم إخوتي عمر و رابح انيس و سعيدة ، سعاد ، انفال ، واولاد اختي كل باسمه جواد جهان و جنان .

وفي الاخير الى كل من ساعدني من قريب او بعيد.

باية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية ، على اعتبار أن التحليل المالي هو عملية تساعد على تشخيص الوضعية المالية من خلال تحليل القوائم المالية ، هذه المعلومات المتحصل عليها تساعد في عملية اتخاذ القرارات وهذه المهمة ليست بالمهمة السهلة خاصة وان النجاح والتقييم لا يكون وليد حظ او الصدفة ، ويكون ذلك إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل القوائم المالية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة والاستغلال الأحسن ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، مما يمكن إعطاء جودة عالية في القرارات المالية التي تؤدي بالمؤسسة إلى التسيير الجيد.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي ، القوائم المالية ،القرارات المالية .

Résumé:

Cette étude vise a définir et clarifier le rote de l'analyse financière dans la prise de décision financière , étant donne que l'analyse financière est un processus qui aide a diagnostiquer la situation financière a travers l'analyse des états financière , ces informations obtenues aident dans le processus de prise de décision , et cette tache n est pas une tache facile sur tout et que le succès et l'évaluation ne sont pas le fruit du hasard , et ce n' est qu'après une étude et une analyse approfondie des états financiers afin que le gestionnaire financier puisse en découvrir les points forts et en faire un meilleur usage pour utiliser les mesures nécessaires ce qui peut donner une haute qualité dans les décisions financière qui conduisent l'étude a une bonne gestion.

Les mots Clés :

l'analyse financière, états financière. Décisions financière.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمة.....
	كلمة شكر و تقدير.....
	الإهداء.....
	الملخص.....
I-IV	فهرس المحتويات.....
V	فهرس الجداول.....
VII	فهرس الأشكال.....
VIII	فهرس الملاحق.....
I	قائمة المختصرات.....
مقدمة عامة	
أ	مقدمة.....
ب	إشكالية الدراسة.....
ب	فرضيات الدراسة.....
ب	أهمية الدراسة.....
ب	أسباب اختيار الموضوع.....
ج	أهداف الدراسة.....
ج	منهج الدراسة.....
د	الدراسات السابقة.....
هـ	حدود الدراسة.....
هـ	صعوبات الدراسة.....
و	هيكل الدراسة.....
الفصل الأول: الايطار النظري للتحليل المالي	
7	تمهيد.....
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	
8	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....
8	أولاً: لمحة تاريخي للتحليل المالي.....
9	ثانياً: تعريف التحليل المالي.....
10	ثالثاً: خصائص التحليل المالي.....

فهرس المحتويات

11المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي
11أولا: أهمية التحليل المالي
11ثانيا: أهداف التحليل المالي
12المطلب الثالث: خطوات ووظائف وشروط التحليل المالي
12أولا: خطوات التحليل المالي
13ثانيا: وظائف التحليل المالي
13ثالثا: شروط التحليل المالي
14المبحث الثاني: أطراف ومجالات ومنهجية التحليل المالي ومصادر معلوماته وأنواعه ومعاييرہ
14المطلب الأول: أطراف التحليل المالي
17المطلب الثاني: مجالات ومنهجية التحليل المالي
18أولا: مجالات التحليل المالي
18ثانيا: منهجية التحليل المالي
المطلب الثالث : مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي وأنواعه ومعاييرہ
19أولا: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
20ثانيا: أنواع التحليل المالي
22ثالثا: معايير التحليل المالي
24المبحث الثالث: ادوات التحليل المالي
24المطلب الاول: تحليل القوائم المالية
25أولا: وصف الميزانية (قائمة المركز المالي)
32ثانيا: وصف جدول حسابات النتائج
38ثالثا: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة)
43رابعا: جدول تغير الاموال الخاصة
45خامسا: ملحق القوائم المالية
46المطلب ثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
45أولا: رأس المال العامل
49ثانيا: احتياجات رأس المال العامل
46ثالثا: الخزينة
50المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية
50أولا: مفهوم النسب المالية
50ثانيا: أسس التحليل المالي بالنسب

فهرس المحتويات

51ثالثا: اهمية النسب المالية.....
52رابعا: اهداف النسب المالية.....
52خامسا: انواع النسب المالية.....
52نسب السيولة.....
54نسب التشغيل.....
55نسب الربحية.....
59نسب المديونية.....
60نسب السوق.....
61خلاصة.....

الفصل الثاني:القرارات المالية

63تمهيد.....
64المبحث الأول :عموميات حول عملية اتخاذ القرار.....
64المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار
64أولا:تعريف عملية اتخاذ القرار
66ثانيا :اهمية اتخاذ القرار.....
66المطلب الثاني:مراحل اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه.....
66أولا:مراحل عملية اتخاذ القرار.....
69ثانيا: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار.....
72المطلب الثالث:خصائص ونماذج اتخاذ القرار.....
72أولا:خصائص اتخاذ القرار.....
72ثانيا:النماذج الخاصة بعملية اتخاذ القرار.....
75المبحث الثاني:انواع القرارات المالية.....
77المطلب الأول:قرار الاستثمار.....
77أولا: تعريف قرار الاستثمار.....
78ثانيا: خصائص قرار الاستثمار.....
78ثالثا: اهمية قرار الاستثمار.....
79رابعا: المبادئ والاسس التي يقوم عليها الاستثمار.....

فهرس المحتويات

81	خامسا: العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار ومحدداته.....
84	سادسا: انواع القرارات الاستثمارية.....
85	المطلب الثاني: قرار التمويل.....
85	أولا: تعريف قرار التمويل.....
85	ثانيا: اهمية التمويل.....
86	ثالثا: التمويل في المؤسسة.....
87	رابعا: العوامل المؤثرة في قرار التمويل.....
88	خامسا: العوامل الملائمة لقرار التمويل.....
89	المطلب الثالث: قرار توزيع الارباح.....
89	أولا: تعريف الربح.....
89	ثانيا: قرار توزيع الأرباح.....
90	ثالثا: الفئات التي تتأثر بقرارات توزيع الأرباح.....
91	رابعا: الإجراءات المتبعة لتوزيع الأرباح.....
92	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي.....
92	المطلب الاول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار المالي.....
93	المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار المالي.....
94	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.....
94	أولا: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الاجل.....
95	ثانيا: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الاجل.....
96 خلاصة.....
الفصل الثالث: اتخاذ القرار في مطاحن بني هارون بناء على التحليل المالي		
98	تمهيد.....
99	المبحث الأول: تقديم عام حول لمؤسسة مطاحن بني هارون - القرارم قوقة-.....
99	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة بني هارون.....
100	أولا: لتعريف بمؤسسة مطاحن بني هارون.....
100	ثانيا: بطاقة فنية عن المؤسسة.....
101	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون وتعريف مصلحة المالية والمحاسبة.....
101	أولا. الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون.....
103	ثانيا. تعريف مصلحة المالية والمحاسبة.....

فهرس المحتويات

104	المطلب الثالث: أهمية و أهداف والمشاكل التي تعاني منها المؤسسة.....
104	أولاً: أهمية المؤسسة.....
104	ثانياً: اهداف المؤسسة.....
105	ثالثاً: المشاكل التي تعاني منها مؤسسة مطاحن بني هارون.....
106	المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بني هارون.....
106	المطلب الأول: عرض جدول حساب النتائج و الميزانية بالمؤسسة.....
108	أولاً. جدول حساب النتائج:.....
108	ثانياً. الميزانية المالية.....
109	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية.....
110	أولاً. حساب تحليل نتائج المؤشرات.....
111	ثانياً. التحليل الأفقي لميزانية بني هارون.....
113	المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية:.....
113	أولاً : حساب وتحليل نتائج النسب.....
119	ثانياً. دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بني هارون:.....
120	خلاصة.....
خاتمة عامة	
123	خاتمة.....
123	نتائج اختبار الفرضيات.....
123	نتائج الدراسة.....
124	التوصيات.....
126	قائمة المراجع.....
133	قائمة الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
29	الميزانية	1
32	الميزانية المالية المختصرة	2
36	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	3
37	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	4
40	جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة	5
42	جدول سيولة الخزينة الطريقة غير المباشرة	6
44	جدول تغير الأموال الخاصة	7
53	نسب السيولة	8
54	نسب التشغيل	9
60	نسب المديونية	10
61	نسب السوق	11
75	ملخص لخصائص نماذج القرار	12
107	جدول حساب النتائج لمؤسسة بني هارون للفترة (2015-2017)	13
108	الميزانية المالية للمؤسسة مطاحن بني هارون اصول للفترة (2015-2017)	14
111	الميزانية المالية للمؤسسة مطاحن بني هارون خصوم للفترة (2015-2017)	15
112	جدول لدور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الاجل و قصيرة الاجل	16

فهرس الجداول

114	جدول لحساب نسب السيولة (2017-2015)	17
117	جدول لحساب نسب النشاط (2017-2015)	18
121	جدول لحساب نسب المديونية (2017-2015)	19

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
15	أطراف التحليل المالي	1
66	تحديد البدائل	2
69	مراحل اتخاذ القرارات	3
72	أنواع البيئة المحيطة بالقرار	4
82	العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار	5
84	محددات وصعوبات الاستثمار	6
94	مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري	7
103	الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون - القرارم قوقة -	8
104	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة في مطاحن بني هارون -القرارم قوقة-	9
115	التمثيل البياني لنسبة السيولة العامة للفترة (2015-2017)	10
115	التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة للفترة (2015-2017)	11
116	التمثيل البياني لنسبة النقدية للفترة (2015-2017)	12
118	التمثيل البياني لنسبة التمويل الخاص للفترة (2015-2017)	13
118	التمثيل البياني لمعدل دوران الاصول المتداولة للفترة (2015-2017)	14
120	التمثيل البياني لمعدل دوران الاصول الثابتة للفترة (2015-2017)	15

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
134	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2015	الملحق 01
136	جدول حساب النتائج مطاحن بني هارون 2015	الملحق 02
137	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2016	الملحق 03
139	جدول حساب النتائج مطاحن بني هارون 2016	الملحق 04
140	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2017	الملحق 05
142	جدول حساب النتائج مطاحن بني هارون 2017	الملحق 06

قائمة المختصرات

باللغة العربية	باللغة الفرنسية	الاختصار
رأس المال العامل	<i>Fonde roulement</i>	<i>FR</i>
راس المال العامل الاجمالي	<i>Fonds de roulement total</i>	<i>FRG</i>
راس المال العامل الخاص	<i>Fonds de roulement prive</i>	<i>FRP</i>
احتياجات راس المال العامل	<i>Besoin de fond de roulement</i>	<i>BFR</i>
الخزينة	<i>Tresorerie net</i>	<i>TN</i>

مقدمة عامة

مقدمة:

عندما تقوم بتحليل ما فهذا يعني أننا نرغب بالحصول على استنتاجات تؤدي إلى فهم أفضل لموضوع ما فعند القيام بتحليل هذا الموضوع فإننا في الواقع نحوله إلى مجموعة من العناصر المتعددة ليسهل فهمها، و التحليل المالي هو الآخر لا يسند عن هذا المبدأ وقد ازدادت أهميته بمرور السنين في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ونظرا لما تفرضه الحياة المعاصرة على هذه المؤسسات من اجل بقائها واستمرارها إضافة إلى ظهور الأسواق المالية وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها كل هذا أدى إلى تزايد أهمية المؤشرات المالية الواجب توفيرها لكل طرف من الأطراف المهمة بهذا التحليل من اجل الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المالية فالتحليل المالي هو عبارة عن عملية مستمرة لمعالجة وتسجيل البيانات المتوفرة ضمن القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ومن تم البحث عن ما يوجد بين تلك البيانات من علاقات والدلالة و المعاني بين هذه البيانات التي يمكن أن تساعد في توجيه المؤسسة الاقتصادية مستقبل من خلال مجموعة من القرارات فعلية اتخاذ القرار تعتمد أساسا على المخرجات التحليل المالي نظرا لتزايد سعة و تعدد الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرار ، فالمعلومات المالية التي يوفرها التحليل المالي تعد إحدى المصادر الأساسية التي تركز عليها المؤسسة بضبط أدائها المالي من اجل اتخاذ قرار مالي سليم كما تلعب دورا في ترشيد هذه القرارات المالية لان الأرقام المطلقة التي تحتويها القوائم المالية وحدها غير قادرة على تقديم العون لمتخذ القرار المالي حيث أصبح من الصعب عليه القيام بها اعتمادا على الخبرات الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي.

إشكالية الدراسة:

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

ما الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مطاحن بني هارون؟

الأسئلة الفرعية:

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- 1- ما المقصود بالتحليل المالي ؟ و ماهي الأدوات المعتمدة لتشخيص الوضعية المالية؟
- 2- ما هي القرارات المالية المتخذة على مستوى الإدارة المالية في المؤسسة؟
- 3- كيف يمكن الإستفادة من نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة نقتراح الفرضيات التالية:

1. التحليل المالي هو دراسة محاسبي و مالي تشخص الوضعية المالية الصحيحة باستعمال مجموعة من الأدوات التي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف .

مقدمة عامة

2- هناك مجموعة من القرارات تتخذ في المؤسسة و بالتحديد على مستوى الإدارة المالية من بينها قرار الإستثمار و التمويل و توزيع الأرباح.

3- تتخذ القرارات المالية بجميع أنواعها استنادا إلى المعلومات المالية التي توفرها نتائج التحليل المالي كونها تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تتمثل في :

- أ- إبراز أهمية التحليل المالي ومختلف الأدوات المستعملة في هذه العملية للتوصل إلى الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ القرار المناسب ؛
- ب- كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة من التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة ؛
- ت- الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

الأسباب الذاتية:

- ❖ الاهتمام الشخصي بالموضوع من مختلف جوانبه.
- ❖ محاولة دراسة بعض ما تعلمته من مشوراي الدراسي و تطبيقه على الواقع.

الأسباب الموضوعية:

- ❖ معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.
- ❖ الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أدوات التحليل المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد ما يلي :

- أ- التعرف على ماهية التحليل المالي .
- ب- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار .
- ت- محاولة تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال الجانب التطبيقي على مؤسسة مطاحن بني هارون.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري و لتوضيح مختلف المفاهيم ، أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة رياض سلامي ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018 ، عالج سلامي التحليل المالي في المؤسسة ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية ، واسقط دراسته على وحدة أندية الأنغام في المسيلة ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الوصول إلى قرارات رشيدة وفعالة لابد من وجود تحليل مالي داخل المؤسسة.
- التحليل المالي أداة لكشف نقاط القوة و الضعف داخل المؤسسة.
- لكي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لابد من توفير مجموعة من المتطلبات والشروط.

2. دراسة فرج بوعلام ونباي ناصر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة بونعامة بخميس مليانة ، 2018- 2019 ، عالج كل من فرج و نباي واقع التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ، واسقط دراسته على شركة ديفيندوس للأثاث والبناء المعدني ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المحاسبية والمالية المتاحة من طرف المؤسسة بهدف الحصول على المعلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم فعالية الأداء المالي.
- التحليل المالي يعتمد على تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.
- رأس المال العامل الدائم موجب خلال فترات الدراسة حيث تستطيع الشركة من خلاله تمويل كل نشاطاتها.
- لا تتمتع الشركة بالاستقلالية المالية اتجاه دائئنها ، مما لا يسمح لها بالحصول على ديون إضافية.
- الشركة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى مخزوناتاها.
- جزء من سيولة الشركة مجمدة و غير مستغلة.
- الشركة قادرة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة.

3. دراسة عيواز صفاء ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة ، 2015-2016 ، عالجت عيواز

مقدمة عامة

دور لوحة القيادة في عملية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية ، وقد تم إسقاط الدراسة على مديرية الكهرباء والغاز ولولاية ميلة، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عملية اتخاذ القرارات تعد جوهر عملية القيادة الإدارية ونقطة الانطلاق بالنسبة لجميع الأنشطة والأعمال داخل المؤسسة.
- عملية اتخاذ القرارات هي عبارة عن مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد حل لمشكلات معينة حيث يعتمد متخذ القرارات داخل المؤسسة على أساليب مختلفة لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- أي قرار يتخذ على مستوى المؤسسة ، يعتمد بالدرجة الأولى على مدى سلامة وصحة المعلومات التي تم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار ، فكلما زادت جودة المعلومات ومقدار دقتها في عرضها وشرحها للحقائق المتعلقة بالمشاكل محل القرار ، زادت قدرة متخذ القرار على اتخاذ القرارات السليمة.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** انحصرت الدراسة على مؤسسة مطاحن بني هارون الكائن مقر مديريتها العامة بالقرارم قوقة "ميلة".
2. **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة (2015 - 2017).

صعوبات الدراسة:

نعلم يقينا أن دروب العلم وتحصيله ليست بالسهلة وأن الوصول إلى الغايات ليست بالتمني، خضنا غمار هذه الدراسة ونحن على يقين كذلك بتوفيق الله تعالى لنا رغم أننا سجلنا بعض الصعوبات التي نذكر منها:

- ❖ ضيق الوقت لإجراء الدراسة.
- ❖ تم إنجاز هذه الدراسة في سنة تميزت بتفشي فيروس "كوفيد-19" حيث واجهتنا العديد من الصعوبات من بينها إغلاق الجامعات مما تسبب في قلة المراجع و عدم التنسيق الكافي مع الأستاذ المشرف ناهيك عن غلق المؤسسات مما صعب عملية إنجاز الجانب التطبيقي.
- ❖ عدم وجود مقابلة ذاتية وشخصية مع المشرف، بل كان التأطير عن بعد.
- ❖ نقص الخبرة الميدانية في التعامل مع الوثائق المحاسبية.
- ❖ قلة المراجع خصوصا عند التعمق في تفاصيل موضوع الدراسة.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وثالث تطبيقي، تسبقهم مقدمة تضمنت العناصر المنهجية للدراسة والبحث العلمي وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام للدراسة ونتائج اختبار الفرضيات وبعد ذلك قمنا بعرض النتائج المتوصل إليها ومختلف التوصيات التي آلت إليها تليها آفاق البحث.

وتتمثل فصول هذه المذكرة فيما يلي:

الفصل الأول: الايطار النظري للتحليل المالي.

قسمناه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول يتضمن ماهية التحليل المالي ، والمبحث الثاني حول أطراف ومجالات ومنهجية التحليل المالي ومصادر معلوماته وأنواعه ومعايره ، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى

أدوات التحليل المالي

الفصل الثاني: القرارات المالية.

قسمناه إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول كان عبارة عن عموميات حول عملية اتخاذ القرار ، المبحث الثاني حول انواع القرارات المالية ، المبحث الثالث دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي.

الفصل الثالث: اتخاذ القرار في مطاحن بني هارون بناء على التحليل المالي .

وتم تقسيمه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول تقديم عام حول لمؤسسة مطاحن بني هارون- القرارم قوقة- ، أما المبحث الثاني فيتناول دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بني

هارون .

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

إن التحليل المالي هو من بين الوسائل التي تستخدم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال أدواته ، ومن تلك الأدوات نذكر التحليل بواسطة القوائم المالية والتحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي وأخيرا التحليل بواسطة النسب المالية ، ذلك بهدف تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها. كما أن التحليل المالي يتم من خلال عدة خطوات ، وهو يعتبر من الوظائف الإدارية المالية للمؤسسة ، ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سأقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذا المباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: أطراف ومجالات ومنهجية التحليل المالي ومصادر معلوماته وأنواعه ومعايير

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي احد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبية والاقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المؤسسة الاقتصادية من تقييم قراراتها المالية ويطرق تؤدي إلي بيان مدى الضعف والقوة في نشاط تلك المؤسسة ،ومن هنا كان لابد من اللجوء إلى تحليل البيانات المالية من أجل الوقوف على حقيقة نشاط المؤسسة ، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي و أهميته وأهداف التحليل المالي وخطواته ووظائف التي يقوم عليها التحليل المالي.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي

تطور مفهوم التحليل المالي نتيجة التطورات والمراحل التي مر بها والتي يمكن اجمالها في ما يلي :

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

بدء الاهتمام بالتحليل مع بدايات هذا القرن وخاصة مع زيادة انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية ، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويلة الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي ، وخاصة في مجال تقييم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما اقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك "التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقتضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها إن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم ، وذلك بالصيغة التي توصى بها لجنة البيانات الموحدة والالتزامات الخاصة بهم ، وذلك بالصيغة التي توصى بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة".¹

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة ، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لإغراض منح التسهيلات الائتمانية ، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة ، والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ، ولقد لاهت فكرة المقارنة قولا جيدا ، وبدؤوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها ، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب .

¹ - وائل رفعت خليل - إبراهيم السيد ، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي - اعداد الموازنة التقديرية -النسب المالية -المشتقات المالية)؛ دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2012، ص 7-8.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929_1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة ، وهكذا تناما الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا ، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم لورنس تشيمير لين في كتابه << مبادئ الاستثمار في السندات >> المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار ، وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل ، وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة ، وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة ، واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة ، ولم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة ، بل أصبح الهدف من التحليل ، والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من اجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات ، ولم يعد الأمر أيضا مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية ، فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة¹.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات.

ثانيا. تعريف التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي ونذكر منها:

التحليل المالي " هو عملية دراسة المعطيات المحاسبية العامة ،بعد مراجعتها وإخضاعها للقواعد المالية ،والتي تتمثل في الجداول النهائية والتركيبية :ميزانية المؤسسة و جدول حسابات نتائجها، وجدول حركة الذمة المالية ،بالاستعانة بالجدول الملحقه الأخرى . وهذه الدراسة ،حسب الحالة قد تكون

¹ - وائل رفعت خليل - إبراهيم السيد ، مرجع سبق ذكره ،ص 9.

لبعض الجوانب المالية ،فتستعمل القيم والمناصب المرتبطة بها من هذه الجداول ،وفي حالة الاطلاع على مختلف الجوانب المالية للمؤسسة تستعمل العديد من عناصر الميزانية والجداول الأخرى¹.

ويعرف أيضا " هو عملية التي خلالها استنباط مؤشرات و نسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسات بما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة"².

نعني بالتحليل المالي "دراسة تقويمية للقوائم المالية (الميزانية العمومية وحسابات النتيجة) بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات التي تحصل بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر"³.

من خلال التعارف السابقة للتحليل المالي يمكن القول بان التحليل المالي:

هو عبارة عن دراسة يمكن من خلالها تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات يمكن من خلالها اتخاذ القرارات ومعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

ثالثا. خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي في :⁴

1. هو عملية تحويل البيانات المالية في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
2. يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي .
3. هو نشاط مستمر في المؤسسة.
4. يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات .
5. لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم مالية .

المطلب الثاني: اهمية واهداف التحليل المالي

أولا.اهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة ،حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعدد العمليات الاقتصادية في العالم ، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس ، أدى إلى

¹ - ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين ، الطبعة الثانية، الجزائر ، بدون سنة النشر، ص 269.

² - نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية ، دار البداية ، الطبعة الأولى ، 2012، ص 10.

³ - حمزة محمود الزبيري ،التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الورق ، عمان ، 2000، ص 42.

⁴ - مويحي الياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة اقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015، ص 5.

ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي :

1

1. التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ؛
2. معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض ؛
3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة ؛
4. الحكم على كفاءة الإدارة ؛
5. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة ؛
6. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم .

ثانيا: اهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات ، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد . وعليه فان التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي²:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة .
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل .
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن التخطيط وتشخيص أسبابها .
- الاستفادة من نتائج التحليل لأعداد الموازنات والخطط المستقبلية .
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها .
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة .
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار .
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل .

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل معها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل ، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب ، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهد والتقدير الشخصي ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل .

¹ - عبد الحليم كراجه ، ياسر السكران ، الإدارة والتحليل المالي (أسس- مفاهيم - تطبيقات) ، دار صفاء ، طبعة الثانية ، عمان 2006، ص 159.

² - عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن الطبعة العربية ، 2008، ص ص 21-22.

وهناك بعض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر

بعضها:¹

- ✓ معرفة المركز المالي للمؤسسة .
- ✓ معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه .
- ✓ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع .
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد .
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة .
- ✓ توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال .
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة .
- ✓ تحديد نسبة العائد المحصل على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها .
- ✓ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة .

المطلب الثالث: خطوات ووظائف و شروط التحليل المالي

أولاً: خطوات التحليل المالي

إن أي عملية تحليل مالي يجب أن تخضع لمجموعة من الخطوات المنظمة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العمليات وبالكفاءة العالية ، غير أن هذه الخطوات تختلف حسب نوع التحليل المطلوب والهدف منه.

وقد قدمت مجموعة متسلسلة من الخطوات التي يجب القيام بها في عملية التحليل المالي ،

وهذه الخطوات هي:²

1. التأكد من وجود إجراءات التكليف وفحواها وسلامتها؛
2. التعريف على الهدف من التحليل ؛
3. تحديد نطاق التحليل ؛
4. تحديد المدخلات لعملية التحليل ؛
5. التأكد من تطبيق المبادئ العملية والفروض المنطقية في كافة مراحل العمل المحاسبي ؛
6. إعادة تبويب القوائم المالية ؛

¹ - الزغبى هيثم محمد ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن ،ص 167.

² - حسن سمير عشيح - ظافر الكبيسي ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008 ، ص 29.

7. اختيار الأساليب والأدوات الملائمة والمناسبة والمتسقة ؛
8. إعداد خطة العمل والبرنامج ؛
9. تنفيذ الخطة والبرنامج ، ثم الرقابة على التنفيذ ؛
10. الاستنتاجات وكتابة التقرير.

ثانيا: وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف تركز في مجملها حول ¹:

- **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار** : وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة ، بغرض تحقيق هدفها ، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار ، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي:
- **اتخاذ قرار الاستثمار** : وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها.
- **اتخاذ قرار التمويل**: حيث تمكن مجلي الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.
- **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية**: من اجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

ثالثا: شروط التحليل المالي

- كي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من الشروط أو المتطلبات يمكن حصرها فيما يلي ²:
1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية.
 2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهاجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
 3. أن يتسم المحلل المالي بنفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحفيز الشخصي وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

¹ - عدوان فاطمة ، **التحليل المالي وأثره على الإقبال على الأدوات المالية** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل التدقيق

الماستر شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2017 ، ص 5.

² - محمد مطر ، **التحليل المالي، الأساليب والأدوات ، والاستخدامات العلمية** ، الطبعة الأولى ، معهد الدراسات المصرية ، عمان ، 1997 ، ص

وهناك مجموعة من المقومات للتحليل المالي بمدخله الحديث كالتالي¹:

- أ- إن للتحليل المالي مدخلات ومخرجات أساسية تتحدد بناء على عوامل متعددة أهمها قدرات المحلل المالي.
- ب- إن أهم أهداف التحليل المالي هو المساعدة الفعالة في ترشيد القرارات المتعلقة بالمستقبل.
- ت- إن التحليل المالي هو عملية لاحقة لعملية "القياس والتوصل" وبالتالي فإن فعالية التحليل المالي تتوقف إلى حد كبير على فعالية وسلامة الخطوتين السابقتين.
- ث- إن مصادر المعلومات للتحليل المالي ينبغي أن تكون القوائم المالية المنشورة فقط وإنما لا بد من الاستفادة القصوى من معلومات أخرى محاسبية وغير محاسبية ، منشورة وغير منشورة من داخل المنشأة وخارجها.
- ج- إن أدوات التحليل المالي ودرجة تعقيدها تختلف من حالة إلى أخرى وبالتالي لا بد من استخدام الأداة (أو الأدوات) المناسبة للهدف الأساسي والأهداف الفرعية .

المبحث الثاني: أطراف و مجالات ومنهجية التحليل المالي و مصادر

معلوماته وأنواعه ومعايره.

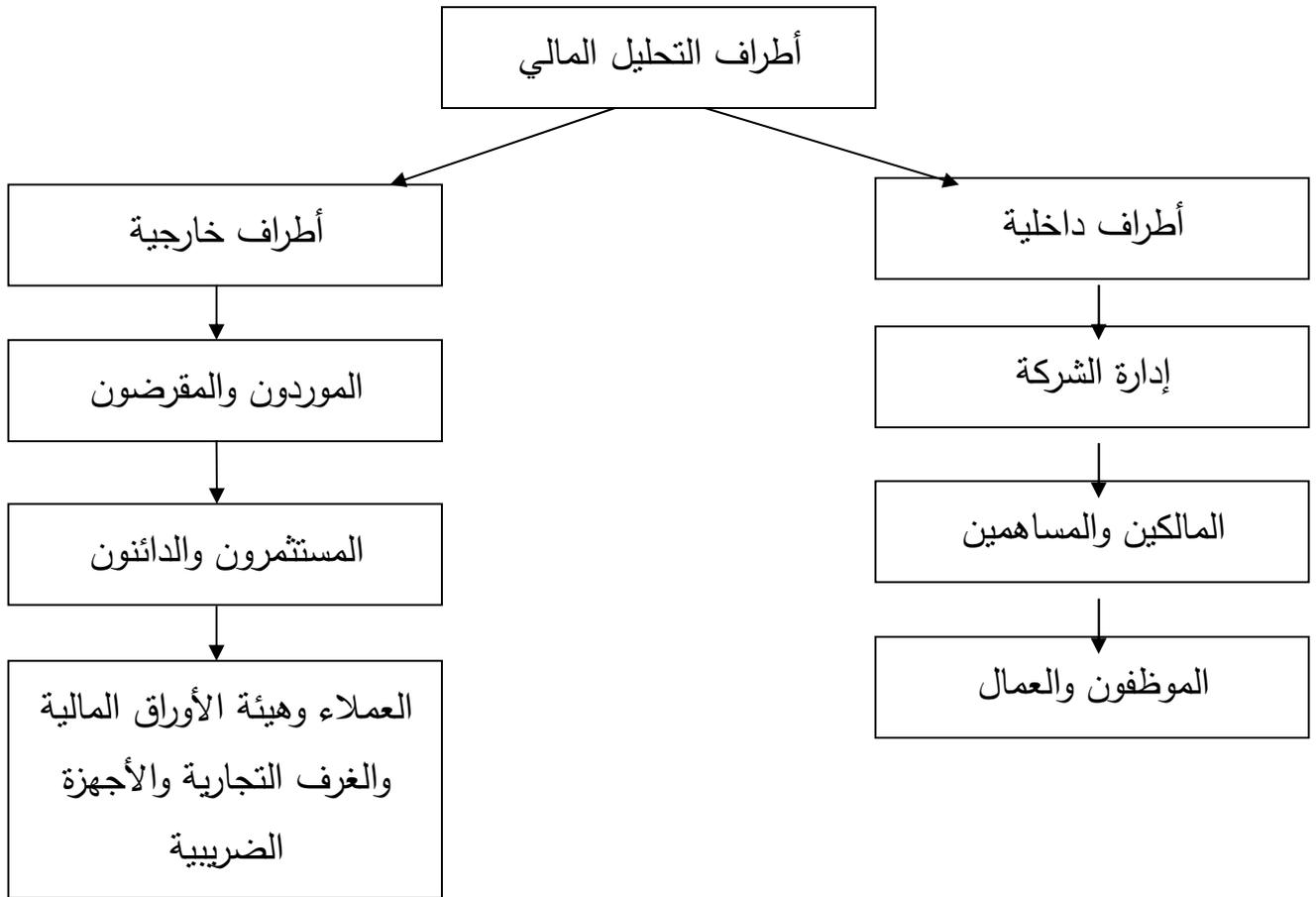
هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى لها كل طرف ونتائج هذا التحليل غير كافية وحدها لعكس المعلومة المناسبة وتحقيق أهداف التحليل، لذلك لا بد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على نتائج وإتباع منهجية محددة للقيام بمهامه والتي يتم تحديدها عادة وفق الأهداف التي يقصدها التحليل المالي بناء على معلومات من مصادر موثوقة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أطراف التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى ، وتكمن أهميته في المعلومات المقدمة التي تجيب على تساؤلات المختلفة لهذه الأطراف ، وقد تكون هذه الأطراف داخلية من خلال ما تقدمه من معلومات مالية وغير مالية أو منشورة أو غير منشورة للأطراف :أو قد تكون أطراف خارجية التي غالبا يكون اعتمادها الأساسي على القوائم المالية المنشورة فقط وهذه الأطراف هي:

¹ - حسن سمير عشيح - ظافر الكبيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

الشكل رقم (1): أطراف التحليل المالي



المصدر : من إعداد الطلبة اعتماداً على عدنان تايه النعيدي ، راشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي " اتجاهات معاصرة " ، الطبعة الأولى دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع الأردن 2008، ص 31.

أولاً: الأطراف الداخلية للتحليل المالي:

أ - إدارة الشركة: إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة، كما أن نتائج التحليل المالي تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي .

ب - المالكين والمساهمين: في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة ، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمة في إطار تعظيم ثروتهم¹ .

ج - الموظفون والعمال: تهتم بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المشروع ، وتهتم أيضا بالتعرف على أرباح المشروع التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافأاتهم والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

ثانياً: الأطراف الخارجية للتحليل المالي:

أ - الموردون والمقرضون : الموردون هم الذين يقدمون للمنشأة الخدمات أو البضائع بالأجل وهم مطالبين بدفع المنشأة تسديد ديونهم في فترة لا تتعدى السنة المالية الواحدة وبذلك يهتمون بدراسة الوضع المالي وسيولته النقدية وقدرته على تسديد المستحقات في المدى القصير، ويهتم هؤلاء بهياكل الأصول المتداولة وبنية الأصول السريعة من إجمالي هذه الأصول.

*المقرضون: قد يكونوا مؤسسات أو أفراد كحملة السندات فإنهم عندما يقدمون القروض طويلة الأجل فإنهم يركزون على القدرة الكبيرة للمشروع التي تمكنه من تسديد الفائدة والسندات ويهتمون بالوضع المالي للمقرضين والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها كي يطمئنوا على قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتهم على المدى الطويل² .

ب - المستثمرون والدائنون : إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الايرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة . أما بالنسبة الدائنون التحقق من مدى قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها المالية³ .

ج - العملاء وهيئة الأوراق المالية والغرف التجارية والأجهزة الضريبية:

*العملاء : يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه ، كما يمكن من معرفة إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان.

¹ - عدنان تايه النعدي ، راشد فؤاد التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

² - أيمن التتلي ، زهير المدرب، عامر عبد الله ، مقدمة في التحليل المالي ، طبعة 1 دار البداية للنشر والتوزيع ، الأردن، ص 138.

³ - أيمن التتلي ، زهير المدرب، عامر عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

*هيئة الأوراق المالية: لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية الإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة الأسواق المالية.

*الفرق التجارية والصناعية: وذلك من أجل تحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

*الأجهزة الضريبية: وذلك لفرض تطبيق التشريعات الضريبية.¹

المطلب الثاني : مجالات ومنهجية التحليل المالي:

أولاً: مجالات التحليل المالي.

تتسع مجالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقاً لتوجه المحلل المالي وأغراض إدارة المنشأة والأهداف المرجوة من ذلك التحليل ، لذلك فقد تعددت مجالات التخصص لمضمون التحليل المالي ليشمل مجالات متعددة قد نذكر منها:

1-التحليل الائتماني : يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم

2-التحليل الإشهاري: ويعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الإشهار في الأوراق المالية أم في إسناد القرض أو في الإشهارات في مختلف المجالات.

3-تحليل الاندماج و الاقتناء: يقصد بالاندماج والاقتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهما.

4-التحليل من أجل التخطيط: يعتبر هذا النوع من التحليل ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية التخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور الأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً سابقاً.

5-تحليل تقييم الأداء: يعتبر التحليل المالي أداة لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الملاءة المالية والربحية وكفاءة الإدارة و اتجاهات النمو في منشأة الأعمال إضافة إلى تحديد قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وإمكانية التفكير بمستقبل المؤسسة².

¹ - بن عمار غزلان، دور التحليل المالي في الرفع من أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2018، 2019، ص 14 .

² - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26-27 .

ثانيا: منهجية التحليل المالي

على الرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها ، إلا أن ذلك يمنع من وضع بعض المبادئ لتكوين أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي ومن هذه المبادئ العامة ما يلي:

1-تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى للتعرف عليها ، حيث يعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبداية صحيحة لعملية التحليل لأنه يجنب المحلل العمل الزائد ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم الهدف المنشود مباشرة ، فإذا بوبه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما ، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد ، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف ، وهو تقييم قدرة العميل على إنجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بقيمة ومثل عالية المستوى .

2-تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية: فمن المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذ كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المنظمة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة على الاتجاه العام للأداء.

3-تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانية ، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

4-اعتبار أسلوب وأداء التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضوع البحث ،فإذا كانت المشكلة موضوع البحث هي السيولة فينبغي استعمال الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة مثل :
-نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

-معدل دوران البضاعة والذي يعبر عن مدى السرعة التي فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المنظمة إلى نقد لاستعماله للوفاء بالتزامها.

-كشف التدفق النقدي، والذي يقدم فكرة عن مواضيع وفيرة السيولة لدى المنظمة.

-استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب¹.

وتعتبر هذه الخطوة هي الخطوة الأصعب والأكثر أهمية وذلك لكونها تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق ومعان ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية ، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المستوجب

¹ - فيصل محمود الشواروة، مبادئ الإدارة المالية ، طبعة أولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص248 .

الإجابة عنها والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تغير معقول لنتيجة التحليل المالي.

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج ولا يوجد ما يمنع من استعمال أكثر من معيار.

7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8- تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي وأنواعه ومعاييرها .

أولاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

يمكن تصنيف مصادر المعلومات كما يلي:

1- المعلومات المالية: وتتضمن ما يلي:

أ- التقارير السنوية والحسابات الختامية : حيث يعتبر التقرير السنوي والحسابات الختامية المصدر الرئيسي للمعلومات الحاسبية عن الشركات والتي تستخدم من قبل المحللين الماليين، وهذه عادة ما تتضمن ثلاث قوائم مالية هي: قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، وقائمة التدفقات النقدية وهذه المعلومات غالباً ما يتم دعمها بملاحظات تعطي معلومات مفصلة بشكل أكبر.

ب- القوائم المحاسبية النصف سنوية: في الغالب تحتوي هذه القوائم نصف سنوية بعض المعلومات عن المبيعات والأرباح والضرائب ، وتوزيع الأرباح ، ونصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة ، وتعتبر هذه القوائم غاية في الأهمية لأنها تسمح للمحللين الماليين من تعديل توقعاتهم وعلى أساس منتظم كما تساعد هذه القوائم على أن يكون سعر سهم الشركة قريب من السعر عند نشر كامل المعلومات المحاسب في نهاية الفترة ، مما يضعف ردة فعل السوق عند نشر التقرير السنوي والحسابات الختامية.

ج - تقارير مفصلة رسمية: في بعض الدول مثل أمريكا يتم نشر معلومات الشركات عن طريق تقارير مفصلة مثل تقرير K10 حيث تحتوي هذه التقارير على المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن الشركة .

د - المنشورات: ويتم نشرها وتوزيعها من قبل الشركات للمساهمين الحاليين و المتوقعين ، حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة خاصة عندما تنوي الشركة طرح أسهم جديدة وتريد تسويقها.

هـ - المعلومات المالية: المتعلقة بمستوى النشاط الاقتصادي العام و التي تصدر على شكل إحصاءات من قبل الحكومة أو الشركات التجارية المتخصصة في نشر المعلومات المالية¹.

و - معلومات عن شركات معينة تصدر عن طريق هيئات رسمية في أسواق مالية وتعتبر هذه المعلومات قيمة جدا خاصة للمحللين الماليين.

ذ - معلومات عن مؤشرات : الأسواق المالية والتي يمكن المقارنة من أداء الشركات.

2- المعلومات غير المالية و الكمية : وتشمل هذه المعلومات إحصاءات عن الإنتاج ، والطلب، و العمالة التي قد تساعد المحلل المالي في عمله ، كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصاءات الاقتصادية الرسمية والتي تصدر عن الحكومة.

3- معلومات غير كمية : وتحتوي على معلومات مثل تقرير مدقق الحسابات ، ورسالة رئيس مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي ، و المجالات الخاصة بالموظفين أو العاملين وملاحظات الإدارة على موضوع معين وملاحظات المحللين الماليين وتوصياتهم وسجل الاتفاقيات السابقة بين الشركات والمتعاملين معهم وأخيرا الاتصالات الشخصية مع الإدارة وخاصة النقاء الإدارة مع المحللين الماليين ، حيث ينشر الدراسات في هذا المجال تأثير هذه اللقاءات على التذبذب في أسعار الأسهم².

ثانيا: أنواع التحليل المالي :

-إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية وما يتوفر من معلومات إضافية ، يمكن أن يتم لغرض الحصول على فهم أكبر للوضع المالي ، ونتائج الأعمال لشركة ما بشكل عام ، أو لدراسة ظاهرة معينة بتلك الشركة بشكل خاص ، لإنجاز ذلك ، فإن التحليل يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للشركة ، أو بواسطة أطراف خارجية من هنا يمكن أن يتم تصنيف أنواع التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي ، تحليل مالي داخلي ، وتحليل مالي خارجي ، كما يمكن تقييم التحليل المالي على حسب طبيعة الغرض من التحليل المالي ، هل الغرض من التحليل تحليل مالي شامل أم تحليل مالي جزئي.

فإذا ما نظرنا إلى أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القائم بعملية التحليل ، فيمكن أن يقسم إلى التحليل المالي الداخلي ، والتحليل المالي الخارجي.

-التحليل المالي الداخلي : يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع ، بناء على تكليف من إدارة المشروع ، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب :

-تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل .

¹ - فايز سليم حداد ، الإدارة المالية ، طبعة ثانية ، دار حمادة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 ، ص 56 . 57

² - فايز سليم حداد ، مرجع سابق ذكره ، ص 57 . 58

-متابعة تنفيذ الخطط.

-تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة .

-تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة الإدارة في الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها .

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وجود المحلل المالي داخل الشركة كموظف أو بتكليف من إدارة الشركة ، يمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوفر للمحلل المالي الخارجي ومن هذه المزايا :

*معرفة المحلل الداخلي المسبقة ، بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارية المتبعة من قبل الشركة مثل النظام المحاسبي المتبع ، طرق الاستهلاك والتقييم ، وسياسة البيع و الائتمان وغيرها.

*حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل.

*القبول الذي تتمتع به الإدارات والأقسام المختلفة باعتباره موظفا من داخل الشركة ، وهو ما يسهل عليه إنجاز مهمته.

*قد تتوفر وتكون لدى المحلل الداخلي معلومات غير منشورة بالقوائم المالية ،ولكنها مهمة ، لفرض التحليل ومن أمثلة هذه المعلومات : معلومات عن الإدارة ، وعن علاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها وغيرها من المعلومات غير نقدية وهو ما يصعب على المحلل الخارجي إدراكه والحصول عليه.

و بالتالي، فإن هذه المزايا لا بد أن تتضمن على دقة نتائج التحليل المالي الداخلي مقارنة بالتحليل المالي الخارجي.

التحليل المالي الخارجي:

التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم بها أطراف من خارج المشروع (سواء كانوا أفراد أو مؤسسات)، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك والقيام بالتحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة من التحليل¹ .

أنواع التحليل المالي من وجهة نظر الشمولية : فإنه يمكن أن يقسم إلى تحليل مالي شامل ، وتحليل مالي جزئي .

¹ - محمود المبروك أبو زيد ، التحليل المالي " شركات وأسواق مالية " ، طبعة ثانية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009، ص

أ - التحليل المالي الشامل : في الغالب يتعلق بدراسة و تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة ، وذلك لغرض ترتيب قراراتهم بشكل عام.

ب - التحليل المالي الجزئي: فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل ، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي¹.

ثالثا : معايير التحليل المالي :

✓ مفهوم معايير التحليل المالي:

المعايير هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما " فعند استخراج نسبة السيولة فلا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة ، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد².

✓ خصائص معايير التحليل المالي:

- تتمتع معايير التحليل المالي بمجموعة من الخصائص حتى يكون للمعيار معنى وليكون مقبولا فإنه لا بد من أن يتصف بالخصائص التالية:

أ - أن يتصف المعيار بالواقعية: أي إمكانية تنفيذه على أرض الواقع وليس بالمثالية التي يتعذر تحقيقها ، و لا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة .

ب - أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

ج - أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي ، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليها إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة³.

✓ استخدامات معايير التحليل المالي:

- تستخدم المعايير لتحقيق الغايات التالية:⁴

- إعطاء النسبة أو الرقم المطلوب معنى ومغزى ويمكن تفسيرها في ضوءه.

¹ - محمود المبروك أبو زيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 36

² - عبد الحكيم كراجه، علي ربابية ،ياسر السكران و آخرون ،الإدارة والتحليل المالي، طبعة ثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ،2006، ص160

³ - فيصل محمود الشواورة ، مرجع سابق ذكره ، ص 250

⁴ - أيمن التتلي ، زهير المدرب ، عامر عبد الله، مرجع سبق ذكره ،ص196.

- استعمال المعيار كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يظهر الانحراف عن المعيار التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

✓ أنواع معايير التحليل المالي:

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل في عملية التحليل نذكر منها ما يأتي:

1. **المعايير المطلقة:** وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت يتم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار فمثلا لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوف الخاصة بمنشأة معينة هي $1/3$ فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها وهي $1/2$.

2. **المعايير الصناعية:** وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتماثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم الشركات في العالم إن لم يكن كلها بوضع معيار ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة، أو مقارنة الوضع الحقيقي للشركة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية¹.

2- 2: الصعوبات التي يعاني منها معيار الصناعة: يواجه هذا المعيار بعض المشكلات منها:

أ - صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات لتتعدد أنشطتها.

ب - صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها فيصعب إجراء المقارنة فيما بينها.

ج - اختلاف الظروف التاريخية والحجم والمستوى التكنولوجي ونمط الإنتاج، لأن هذه العوامل تؤثر في تركيبية المنظمة المالية وتجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى له.

د- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه المنظمة وهو مصدر تمويل، وكلاهما يؤثر في الشكل الذي تظهر به ميزانية المنظمة ونسبها المالية.

هـ - اختلاف الأساليب المحاسبية المستخدمة بين المنظمات المختلفة يؤدي إلى اختلاف النتائج المالية واختلاف في المؤشرات.

و- يؤدي تنوع المنتجات إلى اختلاف في تركيبية الميزانية بالمقارنة مع المنظمات التي تنتج منتج واحد.

ذ - الموقع الجغرافي وأثر ذلك في استخدام الأيدي العاملة بكثافة أو رأس المال بكثافة .

¹ - عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية، طبعة رابعة، الأردن 2010، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 54.53

-أهداف المنظمة وفلسفتها التمويلية.

ط- الدور الذي يلعبه المستخدم في التقليل من أهمية مقارنته بين المنظمة ، فالمنظمة التي قامت باستبدال بعض آلتها القديمة بآلات جديدة قد تبدو بأنها تعاني من انخفاض العائد على استثماراتها¹.

-المعايير التاريخية: يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معيار الحكم على أدائها الحالي واتجاهاته وعادة يستخرج هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة ، وبعد ذلك يستخدم المعدل المحصل عليه في تقييم النسبة الخاصة بالفترة الحالية.

الصعوبات التي يعاني منها المعيار:

1-تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب.

2-صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير ظروف البيئة الداخلية والخارجية.

3-لا توفر المقارنة مع الماضي أسا مطلقة للقياس².

-المعايير المستهدفة : وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فإنه مقارنة النسب المتعلقة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الإبتعاد بين الأداء السفلي والمخطط وبالتالي إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة³.

المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي

من اجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ، على المدير المالي للمؤسسة أن يستعمل الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية الأدوات التالية :

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هي توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار بهدف اتخاذ القرارات رشيدة ، وتقوم المنشآت بتقديم المعلومات المحاسبية عن طريق إعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية التي تستفيد منها الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية المهتمون بنتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي ، كالمديرين والمستثمرين والدائنين.

إن الهدف من تحليل القوائم المالية هي الناتج النهائي للنظام المحاسبي الذي تقوم المنشأة بإعداده لإظهار نتيجة النشاط من ربح أو خسارة خلال مدة زمنية معينة ، والوقوف على وضعها المالي في تاريخ معين¹.

¹ - فيصل محمود الشواورة ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 251.252.

² - عبد الحليم كراجه ، وآخرون ، مرجع سابق ذكره. ص162.

³ - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية ، طبعة ثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن 2012، ص78

أولاً : وصف الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعتبر الميزانية المالية من الوثائق المهمة في عملية التحليل المالي .

← **تعريف الميزانية :**

يطلق على هذه القائمة أيضا قائمة المركز المالي ، ولا يوجد اختلاف في تعريفها من طرف المحاسبين ، حيث تعرف على أنها: " ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة ، وما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للغير أو الملاك".²

تعرف الميزانية أيضا : "بأنها صورة أو لقطة فوتوغرافية في لحظة ساكنة ومعينة من الزمن تكون يوم 12/31 من السنة أي اليوم الأخير من السنة المالية تظهر ما للمؤسسة المالية من موجودات وما عليها من التزامات تتمثل بالمطلوبات وحق الملكية ، فهي كشف بمراد المؤسسة المالية أي مجوداتها و مطلوباتها وحق ملكيتها . وتصور الميزانية بجانب الأيمن للموجودات والأيسر للمطلوبات وحق الملكية وترتب الموجودات والمطلوبات بحسب العرف المحاسبي الذي درجت عليه المؤسسات المالية فهناك من يبدأ بالنقد بوصفه الأكثر سيولة ، وينتهي بالموجودات الثابتة وهي الأقل سيولة من أصناف الموجودات وقد ترتب بالعكس إذ تبدأ بالموجودات الثابتة وهي الأقل سيولة والتي لا يمكن تسيلها وتنتهي بالنقد وهو العنصر الأكثر سيولة".³

وعليه يمكن تعريف الميزانية على أنها جدول يستعرض القيم التي بالمملكات التابعة للدولة أو المؤسسة ، والالتزامات المتعلقة بها من وقت محدد أي بداية السنة المالية لتغطي احتياجاتها ونفقاتها ، في كافة المجالات دون التعرض للنقص أو القصور خلال الفترة المحددة.

← **الميزانية المالية :** تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها ، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول واستخدامات الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي .⁴

← **ترتيب عناصر الميزانية المالية (الأصول ، الخصوم) كما يلي:**

تتكون الميزانية المالية من العناصر التالية:

- **الأصول :**

تعرف الأصول على أنها: " هي موارد اقتصادية تمتلكها المنشأة او خاضعة لسيطرتها، لذلك تستخدم المنشأة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج او الاستهلاك او التبادل مع الغير".¹

¹ - وليد بن محمد الشباني ، مبادئ المحاسبة والتقرير المالي ، دار العبيكان للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 24.

² - طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 112.

³ - سرمد كوكب الجميل ، مقدمة في ادارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص 102.

⁴ - محمد عبد الله شاهين محمد ، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة الأولى ، 2017 ، ص 26.

ويجب إن تتوفر الخصائص الثلاثة حتى يوصف البند بأنه أصل وهي :

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل ، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع من الأصل قد حدث فعلا.

ونشير إلى أن الأصول تنقسم إلى مجموعتين هما : الأصول غير الجارية والأصول الجارية:²

✓ **الأصول غير الجارية:** وهي كل التثبيات المعنوية والمادية والمالية التي تزيد درجة سيولتها عن لسنة ، أي أصول مخصصة بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المؤسسة تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد او التي لا تتوي المؤسسة انجازها في غضون الشهر الاثنى عشر تلي تاريخ قفل سنتها المالية. وتتشكل هذه الأصول من:

- **التثبيات العينية (المادية) :** هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من اجل الإنتاج ، وتقديم الخدمات ، والإيجار ، والاستعمال لأغراض إدارية ، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى ما بعد مدة السنة المالية ، حيث يتضمن ح/20 و ح/22 و ح/23 ماعدا حساب 229.
- **التثبيات المعنوية :** هي أصول قابلة للتحديد غير النقدي وغير مادي ، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية ، مثلا المحلات التجارية المكتسبة ، العلامات التجارية ، برامج المعلوماتية او رخص الاستغلال الأخرى ، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري ، حيث يتضمن حساب 20 ماعدا فارق الشراء (ح/207).³
- **التثبيات المالية :** هي أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المؤسسة السنة ، أي الأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية ، حيث نميز بين الفئات الأربعة الآتية:
 - سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة ، خاصة وأنها تسمح لها بان تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات ، او ان تمارس مراقبتها المشاركة في الفروع او المؤسسات المشاركة لها او المؤسسات المشتركة،

¹ - حامدي نوح ، القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة نسيج وتجهيز بسكرة TIFIB ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2012 ، ص 10.

² - بنية محمد ، محاضرات في التحليل المالي ، السنة الأولى ماستر تخصص تسويق الخدمات ، تسويق فندي وسياحي ، جامعة 8 ماي 1945

قالمة ، 2019 ، ص 9.

³ - بنية محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال او توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول اجل استحقاقها او ينوي الاحتفاظ بها او يتعين عليه ذلك،
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفي للمؤسسة على المدى الطويل بقدر او بأخر ، مردودية مرضية ، لكن دون التدخل في التسيير المؤسسات التي تحت الحيازة على سنداتها،
- القروض والسندات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي او لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير: الحسابات الدائنة لدا الزبائن وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا او القروض التي تزيد عن اثني عشر والمقدمة لأطراف أخرى.
- ✓ **الأصول الجارية :** هي أصول ترتقب المؤسسة إمكانية انجازها او بيعها او استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي او تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات او لمدة قصيرة ترتقب المؤسسة انجازها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي إقفال سنتها المالية او تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود ، وتتمثل الأصول الجارية في :¹
- **المخزونات :** (ح/30 إلى حساب 38) وتمثل المخزونات أصولا:
 - تمتلكها المؤسسة وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري.
 - هي قيد الإنتاج بقصد مماثل.
 - هي مواد أولية موجهة للاستغلال خلال عملية الإنتاج او تقديم الخدمات.
- **الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة:** تمثل ما للمؤسسة عند الغير من مبالغ من نشاطها الاستغلال العادي او نتيجة لأنشطة أخرى ، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية وتتكون من المديونية و أوراق القبض ، أما الذمم غير التجارية مثل سلف الموظفين او القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة ، ويتم عرضها بالقيمة القابلة للتحصيل بعد خصم المخصصات ، وعموما تضم :
 - الزبائن (ح/41 ماعدا ح/419) المدينون الآخرون (ح/409 مدين، ح/42 و ح/43 و ح/44 خارج ح/444 إلى ح/448، ح/45 و ح/46 و ح/486 و ح/489)، الضرائب (ح/444 و ح/445 و ح/447).
- **الموجودات وما يماثلها:** وتضم توظيفات وأصول مالية جارية (ح/50 خارج ح/509) وأموال الخزينة (ح/51 البنك، ح/52 الأوراق المالية المشتقة، ح/53 الصندوق ، ح/54 وكالات التسيقات والإعتمادات ، ح/58 التحويلات الداخلية).

¹ - جنية محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

- الخصوم :

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة عن إحداث ماضية ، والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

وتصنف إلى خصوم جارية وهي التي يتوقع تسديدها خلال دورة استغلال عادية

(12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال) ، وباقي الخصوم تصنف كخصوم جارية.¹

¹ - بلقاسم تويزة ، محاضرات في المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي (S.C.F) ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، 2016 ، ص31.

جدول رقم(1): ميزانية
السنة المالية المقفلة في

الأصل	ملاحظة	N	N	N	N-1
		إهلاك رصيد	صافي	صافي	صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي او السلي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية					

					الأخرى الخبزينة مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول
--	--	--	--	--	--

المصدر : قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، بحدد قواعد التقييم المحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الباب الثاني ، الفصل الرابع ، ص 28.

ميزانية

السنة المالية المقفلة في

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) المجموع 1 الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2) الخصوم الجارية

			<p>موردون وحسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p> <p>مجموع الخصوم الجارية (3)</p> <p>مجموع عام للخصوم</p>
--	--	--	--

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، ص 29.

◀ الميزانية المالية المختصرة :

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة ، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية:¹

- **المربع** : يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم وكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع.
- **الدائرة** : تمثل عليها او نصفها عدد من عناصر الميزانية ويمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول والنصف الآخر للخصوم او دائرة للأصول والأخرى للخصوم.

¹ -- محمد عبد الله شاهين محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

جدول رقم(2) : الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول غير جارية أصول جارية		رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية الخصوم الجارية	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، ص ص 28،29.

ثانيا : وصف جدول حسابات النتائج :

◀ تعريف جدول حسابات النتائج :

إن جدول حسابات النتائج بشكله القانوني عبارة عن المحاسبة الثانية في التحليل المالي يسمح لنا بتحديد المجاميع الأساسية ودراسة نشاط و مرد ودية المؤسسة حيث انه يجمع بين مختلف العناصر المؤدية إلى تحقيق النتيجة ، وهذا بالجمع بين حسابات التسيير أي المقابلة بين الأعباء (التكاليف) والمتمثلة في حسابات الصنف (6) من جهة ، والإيرادات المتمثلة في حسابات الصنف (7) من جهة أخرى للحصول على حسابات مختلفة مستويات النتائج التي نجعلها في الأرصدة الوسيطة للتسيير .

جدول حسابات النتائج هو عبارة عن قائمة توضيح الإيرادات الملحقة خلال الفترة المالية ، مقارنة بالمصروفات المستنفذة في تحقيقها مع صافي نتيجة أعمال الفترة إن كانت ربحا أو خسارة ثم بعد ذلك أوجه توزيع الأرباح وما يتم احتجازه منها.¹

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والنتائج المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ، ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ السحب ، يوضح التمييز بين النتيجة الصافية للسنة المالية الربح او الخسارة.²

¹ - رائد محمد عبد ربه ، نظرية المنظمة والمؤسسات ، الجندرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص ص 171 ، 172.

² - Georges deppalens , jean pierre , gestion financière de l'entreprise , 2009,p22.

◀ أهمية جدول حسابات النتائج :

إن حسابات النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية ، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن ، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتبع من ¹:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في تقييم الأفضل لإمكانية استلام الشروع لمبالغ نقدية .
- تساعد في التأكد من المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها مع أفضل وجه.

◀ أهداف جدول حسابات النتائج :

يلخص في جدول النتائج الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ، نتيجة الاستغلال ، نتيجة خارج الاستغلال ، النتيجة الإجمالية ونتيجة السنة المالية ، وهذا التصنيف للنتائج يسمح للمؤسسة ب: ²

- التمييز بين النشاط التجاري و النشاط الإنتاجي .
- التمييز بين النتيجة العادية التي تنبثق من النشاط العادي ، وتلك التي لا ترتبط بالاستغلال .
- مقارنة مستوى المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المنتمية لنفس النشاط عن طريق مفهوم القيمة المضافة .
- استعمال بعض النتائج في التقييم الاقتصادي الوطني عن طريق المحاسبة الوطنية.

◀ تحليل جدول حسابات النتائج :

إن الهدف من دراسة جدول حسابات النتائج هو تحليل النواتج المحققة وهذا ما يساعد على تحليل ودراسة مرودية المؤسسة التي تعتبر مكملة لدراسة التوازن المالي الذي يتم من خلال الميزانية.

- الأرصدة الوسيطة للتسيير (تحليل النتائج):

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها جدول حسابات النتائج وكيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة السنوية الصافية وهي كالآتي: ³

• إنتاج السنة المالية:

إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة + الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.
إنتاج السنة المالية = ح/70 + ح/72 + ح/73 + ح/74.

¹ - خالص صافي صالح ، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 52.

² - بن عمار غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

³ - شعال نسرين ، أمثلة أنظمة التحليل المالي عبر العالم وإشكالية تطبيقها في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية مستغانم، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص : تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم ، 2016 ، ص 67.

• استهلاك السنة المالية :

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى .

$$\text{استهلاك السنة المالية} = 60/\text{ح} + 61/\text{ح} + 62/\text{ح}.$$

• القيمة المضافة للاستغلال:

وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = 70/\text{ح} + 72/\text{ح} + 73/\text{ح} + 74/\text{ح} - (60/\text{ح} + 61/\text{ح} + 62/\text{ح}).$$

• إجمالي فائض الاستغلال :

وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة أي :

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - 63/\text{ح} + 64/\text{ح}.$$

• **النتيجة العملياتية :** وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤنات وخسائر القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤنات أي أن :

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} + 75/\text{ح} - 65/\text{ح} + 68/\text{ح} + 78/\text{ح}^1.$$

• **النتيجة المالية :** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث هي الفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية.

$$\text{النتيجة المالية} = 67/\text{ح} - 66/\text{ح}.$$

• **النتيجة العادية قبل الضرائب :** وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

• **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية .

¹ - شعال نسرين ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - ح/695 و 698) - ح/692) و 693).

• **نتيجة الغير العادية :** وهي عبارة عن الفرق بين حساب 77 عناصر غير عادية (المنتجات) و الحساب 67 عناصر غير عادية (أعباء) حيث يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني القديم نتيجة خارج الاستغلال.

$$\text{نتيجة الغير العادية} = \text{ح/77} - \text{ح/66}.$$

• **صافي النتيجة السنة المالية :** وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير العادية .

$$\text{صافي النتيجة السنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة الغير العادية}^1.$$

- تحليل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

1- **هامش الربح الإجمالي :** وهو الفرق بين الأعمال الدورة والمتمثلة في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من البضاعة المستهلكة مواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}^2.$$

2- **النتيجة العملياتية:** وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف الأخرى - الأعباء الإدارية والأعباء و الأخرى العملياتية.

3- **النتيجة العادية قبل الضريبة:** النتيجة العملياتية - مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.

4- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية =** النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

5- **النتيجة الصافية للسنة المالية =** النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء الغير العادية + المنتجات غير العادية.

¹ - شعال نسرين ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

² - شعال نسرين ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

جدول رقم (3): حساب النتائج

حسب الطبيعة

الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال</p> <p>تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع</p> <p>الإنتاج المثبت</p> <p>إعانات الاستغلال</p> <p>1- إنتاج السنة المالية</p> <p>المشتريات المستهلكة</p> <p>الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى</p> <p>2- استهلاك السنة المالية</p> <p>3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)</p> <p>أعباء المستخدمين</p> <p>الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة</p> <p>4- الفائض الإجمالية عن الاستغلال</p> <p>المنتجات العملية الأخرى</p> <p>الأعباء العملية الأخرى</p> <p>المخصصات الاهتلاكات والمثونات</p> <p>استئناف عن خسائر القيمة والمثونات</p> <p>5- النتيجة العملية</p> <p>المنتجات المالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p>6- النتيجة المالية</p> <p>7- النتيجة المادية قبل الضرائب (5+6)</p> <p>الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية</p> <p>مجموع منتجات الأنشطة العادية</p> <p>مجموع أعباء الأنشطة العادية</p> <p>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p>

			<p>العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها) 9- النتيجة غير العادية 10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>
--	--	--	--

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، ص 30.

جدول رقم (4): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات الاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية</p>

			المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)
--	--	--	--

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، ص 31.

ثالثا : جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة وغير المباشرة) :

يبين جدول سيولة الخزينة المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها التدفقات النقدية والتي تصنف إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية او الأنشطة الاستثمارية او الأنشطة التمويلية ، كما تقدم ايضاحات ملحقة ترفق بهذه القائمة بالنسبة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية.¹

أهمية جدول سيولة الخزينة :

تكمن أهمية جدول سيولة الخزينة في قدرة تعبيره ، ودلالة المؤشرات و التجميعات المالية الواردة فيه ، وعلى هذا الأساس فان جدول سيولة الخزينة هذا يعتبر:²

- أداة ضرورية في التسيير والتقدير.
- وسيلة للحكم على التسيير المالي للمؤسسة (فيما يخص الاستثمار ، سياسة التمويل..).
- وسيلة لتقييم السياسة التجارية من خلال تطور الديون والحقوق التجارية.
- وسيلة لتحديد المخاطرة.
- وسيلة لتقييم وتمثيل صحيح للعلاقات الكامنة بين المر دودية والمخاطرة.
- وسيلة لفهم الحركات والتدفقات المالية في المؤسسة.
- أداة مهمة في التشخيص الذي يقوم به البنك للمؤسسة عند تحليله لاحتياجاتها التمويلية السابقة والمقبلة.
- وسيلة لاختبار آثار القرارات الإستراتيجية للمؤسسة.

مكونات جدول سيولة الخزينة :

يقسم جدول سيولة الخزينة إلى ثلاثة أقسام:³

¹ - شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي **IFRS** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 177.

² - باديس بن يحيى بوخلوه ، الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص ص 49 ، 50.

³ - خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر ، دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 29 .

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية

التي تمارسها المؤسسة ، والتي تشمل ما يلي :

- صافي الدخل النقدي للفترة.
- النقد المحصل من العملاء ، أي الناتج عن المبيعات.
- النقد المدفوع للضرائب.
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء

الموجودات الطويلة الأجل ، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات

والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، ومن الأمثلة عليها ما

يلي:

- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.
- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.
- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة او الاستثمارات.

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد

من المالكين او إعادتها لهم ، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين او تسديد

القروض لهم ، ومن الأمثلة عليها ما يلي :¹

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة او زيادة رأس المال.
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.

◀ طرق إعداد جدول سيولة الخزينة:

توجد طريقتان لإعداد جدول سيولة الخزينة هما:

- الطريقة المباشرة : يتم بموجبها تجاهل صافي الربح ، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من

الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية

¹ - خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة.¹

جدول رقم (5): جدول سيولة الخزينة

(الطريقة المباشرة)

الفترة من ... إلى ...

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p>تدقيقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن، المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين، الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة، الضرائب عن النتائج المدفوعة، تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير المادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</p> <p>تدقيقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية او معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية او معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p> <p>تدقيقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p>

¹ - شعيب شنوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 177.

			<p>التحصيلات في إقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)</p>
			<p>أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p>
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر : قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، ص 35.

- الطريقة غير المباشرة : يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.¹

¹ - ساجي فاطمة ، مطبوعات في مقاييس التحليل المالي ، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك ، جامعة ابن خلدون - تيارت- 2017 ، ص

جدول رقم (6) جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ... إلى ...

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		<p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيات من اجل :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الاهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص او زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب <p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشبيطات تحصيلات التنازل عن تشبيطات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</p>

			<p>الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة</p>
--	--	--	--

المصدر : قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، ص 36.

رابعاً : جدول تغير الأموال الخاصة :

يشمل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية .

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي ¹ :

- النتيجة الصافية للسنة المالية ،
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
- عمليات الرسملة (الارتفاع ، الانخفاض ، التسديد)
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

¹ - قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، مرجع سبق ذكره، ص 26.

جدول رقم (7): جدول تغير الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغيير الطريقة المحاسبية، تصحيح الأخطاء الهامة، إعادة تقييم التثبيتات، الإرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج، الحصص المدفوعة، زيادة رأس المال، صافي نتيجة السنة المالية.
						الرصيد في 31 ديسمبر N- 1
						تغيير الطريقة المحاسبية، تصحيح الأخطاء الهامة، إعادة تقييم التثبيتات، الأرباح او الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج،

						الحصص المدفوعة، زيادة رأس المال، صافي نتيجة السنة المالية.
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر : قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 ص 37.

خامسا : ملحق القوائم المالية :

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما او كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:¹

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج ، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة ،والمؤسسات المشتركة ، والفروع او الشركة الأم وذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات او مسيرتها : طبيعة العلاقات ، نمط المعاملة ، حجم ومبلغ المعاملات ، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات،
- المعلومات ذات الطابع العام او التي تعني بعض العمليات الخاصة للضرورة للحصول على صورة وافية.

وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في نموذج الكشوف المالية

- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم . وكل فصل او باب من أبواب الميزانية ، حسابات النتائج ، وجدول سيولة الخزينة ، وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية ، ولم تؤثر في وضع الأصل او الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال ، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية، وحينئذ فان الإعلام يبين ما يأتي :

¹ - قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

- طبيعة الحادث،
- تقدير التأثير المالي او الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.
- تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل :
- فهم النجاعة الماضية ،
- تقييم الأخطار و مرد ودية الكيان ،
- وفي هذا الإطار ، تقدم على الخصوص ، استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة ،معلومات تخص:
- مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها ،
- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها .
- يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية بسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف ، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء ، ونفس المضمون ، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لأخر السنة المالية.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

أولا : رأس المال العامل:

- ◀ **راس المال العامل** هو ذلك الفائض من المال الدائم (الاموال الدائمة) بالنسبة للاصول الثابتة.¹
- ◀ **تعريف رأس المال العامل** : لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل ، كثيرا ما يشار إلى رأس المال العامل على انه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويشار إليه أحيانا على انه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة .²

يعرف رأس المال العامل الدائم على انه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة .

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين :
من أعلى الميزانية :

¹ - Kamel hamdi , **le diagnostic financier** , es- salameditor , Alger , 2001, p 78.

² - لقيطي الأخضر ، **دراسات في المالية والمحاسبة** ، دار حميترا للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص 94.

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول

أو من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون القصيرة

← أنواع رأس المال العامل :

- رأس المال العامل الخاص :

هو عبارة عن رأس المال العامل الصافي بدون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة ، فهو عبارة عن الأموال الخاصة الموجهة أو تسمح بتمويل الأصول الثابتة ويمكن حسابه ب : ¹

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي - ديون قصيرة الأجل
= الأموال الخاصة - القيم الثابتة

الهدف من الدراسة هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بالأموال الذاتية .

- رأس المال العامل الإجمالي :

ويقصد به مجموع عناصر الأصول التي سرعة دورانها اقل من سنة ، والتي تشمل كل قيم الاستغلال والقيم المحققة والجاهزة ويحسب بالعلاقة التالية : ²

رأس المال العامل الإجمالي = ديون قصير الأجل + رأس المال العام الدائم

- رأس المال العامل الأجنبي :

¹ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2016 ، ص 287.

² - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دروس وتطبيقات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 83.

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون ، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها ، بل كموارد مالية ضرورية لتنشيط العملية الاستغلال وأصبح من ضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورية وحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} + \text{رأس المال العامل الخاص}$$

هناك عوامل مؤثرة في رأس المال العامل نذكر منها دورة الاستغلال ، التغيرات الموسمية القيمة المضافة ، طبيعة نشاط المؤسسة والمحلل المالي يصادف ثلاث حالات لرأس المال العامل وهي¹ :

- $0 = Fr$: وتعبّر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى ، ينظر من خلالها تامين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والالتزامات من جهة أخرى .

- $0 < Fr$: تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى القصير ، وتعبّر عن ضمان قدرة المؤسسة بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق .

- $0 > Fr$: في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (عدم القدرة على التسديد) .

← أهمية رأس المال العامل :

يعتبر المؤشر الأساسي من مؤشرات التوازن المالي وتأثيره على مسار الميزانية وتامين السيولة النقدية للمؤسسة وتمويل الحد الأدنى المطلوب من المخزون اللازم للمشروع ومنح الائتمان للعملاء ، و يمكن تلخيصها فيما يلي² :

- يعكس الصورة الواضحة عن السيولة عند المؤسسة .
- يوفر الوقت للمؤسسة في عملية البيع والتحصيل .
- احتياط المؤسسة عند عجزها عن التسديد .
- يجنب المؤسسة المخاطر المحيطة.

¹ - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، مرجع سبق ذكره ، ص 288.

² - بن عمار غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل الدائن هو الفرق بين احتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا ومدينوها بالديون قصيرة الأجل ، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وتتغير احتياجات رأس المال العامل من سنة إلى أخرى تماشيا مع تغيير نشاط المؤسسة .

$$\text{احتياجات رأس المال العامل الدائن} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{تسبيقات بنكية})$$

ثالثا : الخزينة :

تعرف على أنها الفرق بين الأصول الخزينة وخصومها ، ويتم حساب قيمة الخزينة وفق المعادلات التالية

1 :

$$\text{الخزينة} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

أو : الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته من خلال الحالات التالية:

- رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة < 0 : في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة ، لتغطية رأس المال العامل ، مما يطرح عليها مشكلة الربحية ، أي تكلفة الفرصة الضائعة ، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة > 0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجاله.
- رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة = 0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة ، وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق

¹ - عدنان تايه النعيمي ، رشيد فؤاد التميمي ، مرجع سبق ذكره، ص 105.

تفادي مشاكل عدم التسديد ، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على ربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل ، واحتياج رأس المال العامل ¹.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما ، وتتبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة أكثر من القيم المطبقة كما إنها تساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات.

أولاً: مفهوم النسب المالية :

تعرف النسب المالية بأنها "دراسة العلاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)" ². وتعرف النسب المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية ، وقد تتواجد البنود في نفس القائمة المالية أو في قائمتين ماليتين" ³.

وتعرف أيضا : " هي عبارة عن علاقة بين قيمتين بحيث تتصف النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف اشتقاق معلومات ، ومؤشرات يمكن الاستفادة منها وتكون مكملة للمعلومات وتعتبر النسب المستخدمة في حسابها ، وتعتبر النسب المالية أدوات قياس ومراقبة للتطور في الزمان والمكان للظاهرة تحت حالة الدراسة في التحليل المالي ، ولكي تتمتع النسب المالية بقدرة التنبؤ ، يجب أن تنظم في مجموعات متجانسة" ⁴.

ثانياً: أسس التحليل المالي بالنسب

عند استخدام التحليل المالي بالنسب لا بد من إتباع مجموعة من الضوابط والأسس ومن هذه الأسس:

• التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

فالنسب المالية عديدة ومتشابكة ولا بد من حسن اختيار النسبة الملائمة للهدف المطلوب من التحليل المالي والتي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة ⁵.

¹ - عدنان تايه النعيمي ، رشيد فؤاد التميمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

² - منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 52.

³ - مطر محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

⁴ - رائد محمد عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

⁵ - مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، دار المكتبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 50.

• **تركيبة النسب بطريقة منطقية :**

وهناك مجموعة من الأسس التي يجب توافرها عند تركيب النسب ومنها:¹

- أ- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام ببعضها منطقية .
- ب- أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى ، كنسبة معدل العائد على رأس المال المستثمر مع تكلفة الاقتراض حيث أن هذه الأمور المقترضة ستوجه أساسا للتمويل ، فإذا كان المعدل أعلى من كلفة التمويل فلا بأس من الاقتراض.
- ت- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة ، وبحيث تعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام فمثلا نسبة الربح إلى صافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات.

• **التفسير السليم للنسب المالية:**

لا توجد حدود للوضع الأنسب لكل نسبة لان هناك حدود مقبولة لكل نسبة فزيادة السيولة بشكل عام ليس بالضرورة أمر جيد ، لان زيادة السيولة عن الحدود المقبولة يعني تعطيل الموارد والذي يتعارض مع هدف الربحية . ولذلك لابد من مقارنة النسب المستخرجة مع النسب المعيارية من اجل تفسير معاني هذه النسب .²

ثالثا: أهمية النسب المالية :

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية:³

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.
- قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى أدائها.
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

رابعا: أهداف النسب المالية :

تتركز أهداف النسب المالية فيما يلي:⁴

¹ - بن عمار غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 31 ، 32.

² - مفلح محمد عقل ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

³ - محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص ص 54 ، 55.

⁴ - مصطفى يوسف كافي ، إدارة الأمن والسلامة الفندقية ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 225.

- إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه: تقيس النسب المالية العلاقة بين أرقام القوائم المالية هذه العلاقات من سنة إلى أخرى خلال حياة المنشأة وهذا يساعد على تحديد مواقع الضعف ومواقع القوة في المنشأة ومعرفة مدى تطور المنشأة.
- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات: إن الميزانية الختامية وقائمة الدخل تعطي أرقاماً محدودة المعاني ولذلك لا يمكن الاعتماد عليها في تقدير قيمة المنشأة ككل ولذلك فإن النسب المالية تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات على أساس سليم.
- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة: تعطي النسب المالية مفهوماً موحدًا للقياس إذ أنها توفر المقارنة التاريخية بين النسب المالية لهذه البنود على مستوى المنشأة ومقارنة هذه المتغيرات من منشأة إلى أخرى على مستوى القطاع الواحد¹.
- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، بتوفير المعلومات التحليلية لها، من القيام بأعمالها بفاعلية: من خلال استخراج النسب المالية المختلفة من قائمة الميزانية - قائمة الدخل ومقارنة هذه النسب بالمعايير الثابتة. الأمر الذي يساعد على تقييم الأداء من خلال الرقابة على أعمال المشروع.

خامساً: أنواع النسب المالية:

✓ نسب السيولة:

- تعرف السيولة على أنها القدرة أو الاستجابة السريعة للمؤسسة على تحويل الأصول لديها إلى نقود بمعنى القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها .
- من المعلوم أن ارتفاع نسبة السيولة النقدية عن النسب المحددة يؤدي إلى ضياع فرص تمويلية واستثمارية، وبالتالي ضياع عوائد وأرباح كان من الممكن تحقيقها لو وظفت بشكل صحيح، الأمر الذي يدل على عدم كفاءة المنظمة في إدارة السيولة، وبالمقابل فإن عجز السيولة يؤدي إلى حدوث خلل وتهديد واضح للمنظمة والتعرض للإفلاس.
- إن الملاءة بين تحصيل السيولة وفقاً لمواعيد الاستحقاق وبأقصر فترة زمنية ممكنة، وبين عمليات التوظيف بصورة صحيحة من أهم وظائف إدارة السيولة في المنظمة التي تتمثل بوجود القائد المالي الفعال وفريق متماسك متحمس من حوله.
- تهدف نسب السيولة إلى تقديم وتحليل الأصول والخصوم المتداولة بغرض الحكم على قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، وحيث إن هذه الالتزامات يتم سدادها من النقدية وشبه النقدية فيفترض على المنظمة الاحتفاظ بقدر كاف من هذه الأصول وحيث تفوق الخصوم المتداولة¹.

¹ - مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

ويمكن توضيح نسب السيولة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(8) : نسب السيولة

النسب	الصيغة الحسابية	تفسير النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	تقيس هذه النسبة مقدرة تغطية الموجودات المتداولة لكل وحدة نقدية من التزامات العميل المتداولة ، وكلما كانت نسبة التداول عالية كلما دل على مقدرة اكبر في سداد الالتزامات المالية قصيرة الأجل . النسبة المعيارية لها هي اكبر من 1 .
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم المتداولة	وتقيس هذه النسبة مقدرة تغطية الموجودات المتداولة شديدة السيولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة ، أي مدى قدرة المنظمة على مواجهة الخصوم المتداولة بالأصول المتداولة دون اللجوء إلى المخزون . النسبة المعيارية لها هي تتراوح بين 30% و 50%.
نسب النقدية	النقدية وما مائلها / الخصوم المتداولة	تقيس هذه النسبة قدرة المنظمة على توفير النقدية وما يماثلها في وقتها لسداد الخصوم المتداولة. إذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد الصحيح لا بد من تحصيل بعض الذمم أو بيع جزء من المخزون .

ل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 45 - 46.

¹ - جابر شعيب الاسماعيل ، المالية للقادة - أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص

✓ نسب التشغيل :

تقيس نسب التشغيل الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموارد المتاحة لها وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات ، وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن ما بين المبيعات وكل من الحسابات المدينة ، والمخزون ، والموجودات الثابتة ، وإجمالي الموجودات ، وتساعد هذه النسب على كشف مناطق الضعف (أو تدني الكفاية في استعمال الموارد) في عمليات الشركة . لذلك فإن نسب التشغيل تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاية الأداء والربحية على المدى الطويل للشركة.¹

ويمكن توضيح نسب التشغيل من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(9) : نسب التشغيل

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
مهلة دوران الزبائن	$\frac{\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة } 360 \times}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}}$	لا تتجاوز عادة 90 يوما ، يجب تكون اقل من الائتمان الموردين .	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد ما عليهم تجاهها .
مهلة دوران الموردين	$\frac{\text{الموردون والحسابات المماثلة } 360 \times}{\text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}}$	اكبر من مهلة تحصيل الزبائن	المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تمكن من تسديد ما عليها من ديون .
مهلة دوران المخزون (بضاعة ، مواد ولوازم أو منتجات تامة)	$\frac{\text{متوسط المخزون } 360 \times}{\text{المشتريات السنوية أو (تكلفة الإنتاج السنوية)}}$	مقارنتها بنظيرتها المعيارية	يقيس هذا المؤشر عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين) . كما توضح سرعة بيع المنتجات .
معدل دوران الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول}}$	يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي .

¹ - محمد أيمن عزت الميداني ، الإدارة التمويلية في الشركات ، دار العبيكان للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 132 .

	كمعيار .		
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال خارج الرسم مجموع الأصول الثابتة	يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار .	يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار .	مؤشر يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة ، وهو يحدد مستوى رأس المال العامل .
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار .	تقيس درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص .

المصدر : حياة نجار ، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مخصص لطلبة : السنة الأولى ماستر - تسيير الموارد البشرية السنة الثالثة ليسانس - إدارة مالية ، جامعة محمد الصديق بن يحي قسم علوم التسيير ، 2015 ، ص 24 .

✓ **نسب الربحية :**

تعد الربحية من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الشركة لضمان بقائها واستمرارها ، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساعدت على تحقيق هذه الأرباح. لذلك تقيس نسبة الربحية مدى نجاح عمليات التشغيل في الشركة فترة محددة من الزمن ، وقدرة الشركة على استخدام وإدارة الموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن ، هذا إلى جانب قدرة الشركة على النمو والاستقرار.¹ ومن نسب الربحية نجد:²

¹ - وليد محمد الشباني ، مبادئ المحاسبة التقرير المالي ، دار العبيكان للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 631 .

² - عبد القادر محمد احمد عيد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، الإدارة المالية ، الطبعة الخامسة ، 2017 ، ص 73 .

أ- هامش مجمل الربح :

تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في الرقابة على التكاليف المرتبطة بالمبيعات ، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{هامش مجمل الربح} \div \text{المبيعات}$$

إن الهامش في هذه الحالة يعكس الإضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة. وكلما كانت النسبة عالية كلما دل ذلك على سلامة أداء المنشأة في تحقيق الأرباح الإجمالية.

ب- هامش ربح العمليات :

تعبّر هذه النسبة عن فعالية التشغيل التي تتمتع بها المنشأة ومقدرتها في الرقابة على تكلفة البضاعة المباعة والمصاريف الإدارية والمبيعات وتقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة هامش ربح العمليات} = \text{صافي ربح العمليات} \div \text{المبيعات}$$

ت- هامش صافي الربح :

تقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية :

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{الربح بعد الضريبة} \div \text{المبيعات}$$

وتهدف النسبة إلى معرفة صافي الربح عن كل ريال مبيعات تحققه المنشأة بعد خصم المصاريف والنفقات المتعلقة بالإنتاج والتمويل والضرائب.

ث- القوة الإرادية :

تعبّر هذه النسبة عن معدل العائد الذي تحصل عليه المنشأة من الأصول المشاركة في العمليات وتحسب بالمعادلة التالية:¹

$$\text{القوة الإرادية} = \text{صافي الربح العمليات} \div \text{مجموع الأصول المشاركة في العمليات}$$

¹ - عبد القادر محمد احمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 74 ، 75.

تضم الأصول المشاركة في العمليات جميع الأصول مع استبعاد الأصول غير الملموسة كالشهرة ، والأصول المؤجرة للغير ، والأصول التي تمثل استثمارات فرعية لا ترتبط بعمليات المنشأة كالأستثمار في الأوراق المالية. كما يستبعد من الدخل أرباح الأوراق المالية وفوائد القروض . ويأتي الخصم لعدة اعتباران ، منها التعرف على العائد على الأصول الحقيقية وصعوبة قياس الأصول غير الملموسة ، وكذلك حياتها الاقتصادية ، ويمكن حساب القوة الايرادية بمعادلة أخرى هي :

صافي المبيعات	×	صافي المبيعات	×	صافي ربح المبيعات
مجموع الأصول المشاركة		مجموع الأصول المشاركة		صافي المبيعات

يمثل الطرف الأول معدل دوران الأصول المشاركة في العمليات ، بينما يمثل الطرف الثاني هامش ربح العمليات . وتكمن أهمية هذه المعادلة في أنها تعطي المحلل المالي قوة في التحليل من خلال ربط ربح العمليات والأصول بدلا من الاعتماد على الربح والأصول.

ج- العائد على الاستثمار :

يعكس هذا العائد صافي العائد على استثمارات المنشأة ، وبالتالي فهو يقيس ربحية كافة استثمارات المنشأة قصيرة وطويلة الأجل ، ويتم حساب هذا العائد بالمعادلة التالية :

معدل العائد على الاستثمار = الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول
--

كما يمكن حسابه أيضا بالمعادلة التالية :

معدل العائد على الاستثمار = الربح بعد الضريبة ÷ المبيعات × المبيعات ÷ مجموع الأصول .
--

وكلما كان المعدل عاليا كلما دل ذلك على كفاءة سياسة المنشأة الاستثمارية والتشغيلية .

ح- العائد على حقوق الملكية :

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه الملاك على أموالهم المستثمرة في المنشأة . وحقوق الملكية تشمل رأس المال المدفوع ، وعلاوات الإصدار ، والأرباح المحتجزة ، والاحتياطات ، وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:¹

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية}$$

فإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على كفاءة قرارات الاستثمار و التشغيل ، وقد يعود السبب أيضا إلى استخدام الديون بنسبة أعلى من متوسط الصناعة .
ويحسب أيضا :

$$\begin{aligned} \text{معدل العائد على حقوق الملكية} &= \text{الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية} \\ &= (\text{الربح بعد الضريبة} \div \text{المبيعات}) \times (\text{المبيعات} \div \text{حقوق الملكية}) \\ &= (\text{الربح بعد الضريبة} \div \text{المبيعات}) \times (\text{المبيعات} \div \text{مجموع الأصول}) \times \\ & \quad (\text{مجموع الأصول} \div \text{حقوق الملكية}) \end{aligned}$$

تمثل النسبة الأولى صافي هامش الربح ، والنسبة الثانية تمثل معدل دوران الأصول ، وتمثل النسبة الثالثة حقوق الملكية ، مما يعني أن هذا العائد على حقوق الملكية يعتمد على:²

- رقابة التكاليف وكفاءة التشغيل و تظهر نتائجها صافي هامش الربح.
- كفاءة استخدام الأصول وتمثلها معدل دوران الأصول .
- الرافعة المالية معبرا عنها بمضاعف حقوق الملكية.

وفي كثير من الحالات قد تتمكن المنشأة من تحقيق عائد مرتفع على حقوق الملكية بالرغم من انخفاض معدل العائد على الاستثمار . وقد يعود السبب في ذلك إلى أن معدل العائد على الاستثمار والذي تم حسابه بعد خصم الفوائد قد أصبح كله من نصيب أصحاب الأسهم العادية ، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية . إن هذه العلاقة تجمع بين الأصول والديون وحقوق الملكية يمكن استخدامها في حساب العائد على حقوق الملكية كما هو موضح في المعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الاستثمار} \div (1 - \text{نسبة الديون إلى مجموع الأصول})$$

¹ - عبد القادر محمد احمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

² - عبد القادر محمد احمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص 78.

خ- معدل العائد على هيكل رأس المال :

يعبر هذا المعدل الذي تحققه المنشأة على رأس المال الذي يتكون من حقوق الملكية مضافاً إليه الديون الطويلة الأجل (القروض وسندات الدين) ويقاس بالمعادلة التالية:¹

$$\frac{\text{الربح بعد الضريبة} + \text{فوائد الديون طويلة الأجل}}{\text{العائد على هيكل رأس المال}} = (\text{حقوق الملكية}) + (\text{الديون طويلة الأجل})$$

د- معدل العائد على المتاجرة بالملكية :

يعكس هذا المعدل العائد الذي يحققه الملاك نتيجة استخدام أموال الغير واستثمارها بمعدل يفوق تكلفة الدين ويقاس هذا المعدل بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد المتاجرة بالملكية} = ((\text{الربح قبل الفوائد والضرائب} \div \text{مجموع الأصول}) - (\text{الفوائد} \div \text{أموال الغير})) \times (\text{أموال الغير} \div \text{حقوق الملكية}).$$

✓ نسب المديونية:

هي مجموع النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير ، بمعنى أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة وهذا اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات . كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم قدرتها على تسديد مستحقات الدائنين .² لذلك سيتم التركيز في هذا الإطار على مجموعة النسب التالية:

¹ - عبد القادر محمد احمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² - حياة نجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

جدول رقم (10): نسب المديونية

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{موارد دائمة}}$	اكبر من 50%	مؤشر يقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة.
نسبة الاستقلالية في التمويل العام	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$	تتراوح ما بين أدنى 20% وحد أقصى 60%	مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة.
نسبة السيولة الآجلة	$\frac{\text{الديون المالية}}{\text{موارد دائمة}}$ أو: $\frac{\text{الديون المالية}}{\text{أموال خاصة}}$ أو: $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$	بالنسبة للدائنين: 40% ديون و 60% أموال خاصة. بالنسبة للمساهمين: تفضل نسبة مديونية مرتفعة.	مؤشر يعكس هامش مديونية المؤسسة . حيث يقيس حصة الأموال الجامدة الأجنبية (وبالتالي حصة الأموال الخاصة) في تمويل كل الأصول. الثابتة للمؤسسة واحتياجاتها في رأس المال العام.
نسبة القدرة على السداد	$\frac{\text{ديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	أقل من المدة الحقيقية للتسديد.	تقيس المدة (بالسنوات) التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة والطويلة الأجل في حالة استخدامهما كل قدراتها على تمويل الذاتي . فهي إذن مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على الاستدانة.
نسبة تغطية المصاريف المالية	$\frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي الصافي}}$	كلما كانت منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.	قياس درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة. مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها .

المصدر : حياة نجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 ، 26.

✓ نسب السوق :

هي مجموعة النسب ذات أهمية خاصة لحملة الأسهم والمستثمرين والمحتملين في الأسهم ، وتقوم هذه النسب على قياس تأثير أداء المنشأة على أسعار الأسهم العادية في السوق استنادا إلى الهدف العام للإدارة التمويلية وهو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم وما يهم إدارة الائتمان أن تكون قيمة أسهم الزبون مرتفعة كونها تمثل ضمان المصرف في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته مع المصرف.¹ ومن هذه النسب ما يأتي :

جدول رقم (11): نسب السوق

النسبة أو المعدل	المعادلة	الغرض منها
عائد الاحتفاظ بالسهم	(القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة _ القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة + حصة السهم من الأرباح الموزعة) + القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة.	قياس المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم نتيجة احتفاظه بهذا السهم من سنة لأخرى ، وهذه المكاسب تشمل المكاسب الرأسمالية (ارتفاع القيمة السوقية للسهم) و المكاسب النقدية (الأرباح الموزعة).
العائد على الاستثمار في السهم	(سعر البيع للسهم _ سعر الشراء للسهم + حصة السهم من الأرباح الموزعة) + سعر الشراء للسهم.	قياس العائد المتوقع إذا قام المستثمر بتوظيف أمواله (بالاستثمار) في السهم.

المصدر : وليد محمد الشباني ، مرجع سبق ذكره ، ص 642.

¹ نبيل ذنون الصانع ، الائتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2018 ، ص 185.

خلاصة

من خلال هذا الفصل استطعنا معرفة تعريف التحليل المالي والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعتبر من أهداف المؤسسة ككل ، وخطوات التي تشمل في مجملها المنهج العلمي لعملية التحليل المالي ، والتي تبدأ بالتأكد من وجود إجراءات التكاليف وفحواها وسلامتها وتنتهي بوضع الاستنتاجات وكتابة التقرير يشان نتائج عملية التحليل ، وكذلك معايير التحليل المالي ، و كل ما تناولناه مكننا من استنتاج أن التحليل المالي هو احد الأساليب التحليلية في المؤسسة حيث اتضح بأنه عبارة عن أداة مميزة في اتخاذ القرارات.

وتطرقنا في هذا الفصل أيضا إلي الأدوات المستعملة في التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، من اجل معرفة نقاط القوة والضعف لكل نشاط لكل نشاط من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ، وكذا القرار الواجب اتخاذه في هذا الشأن.

الفصل الثاني

القرارات المالية

تمهيد:

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا أساسيا في المؤسسة ، وذلك لأنها عملية إدارية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها ، فمقدار النجاح الذي تحققه أي مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة المسيرين الإداريين على اتخاذ القرارات السليمة ، وتعتبر القرارات المالية إحدى أهم المواضيع في الإدارة المالية كما إن القرار المالي هو الذي تعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطاتها ، ونظرا لما له من أهمية إستراتيجية بحيث تحدد على أساسها مختلف القرارات الوظيفية الأخرى ، لذا تعتبر القرارات المالية (القرار الاستثمارية - وقرار التمويل - قرار توزيع الأرباح) من أهم القرارات في المؤسسة .

ولإعطاء صورة واضحة عن القرارات المالية سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على القرارات المالية في المؤسسة من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: عموميات حول عملية اتخاذ القرار**المبحث الثاني : أنواع القرارات المالية****المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي**

المبحث الأول : عموميات حول عملية اتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرارات المحور الأساسي في أي مؤسسة وتعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات ، بحيث أن جوهر عملية اتخاذ هو اختيار احد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة.

المطلب الأول : ماهية اتخاذ القرار

قبل التطرق إلي مفهوم عملية اتخاذ القرار سوف نتطرق أولاً إلى تعريف القرار ، والذي يعتبر "عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة".¹

ويعرف القرار بأنه "سلوك وتصرف واعي من بين عدة بدائل ،انه اختيار واعي من بين بديلين فأكثر ثم تحليلها ، يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار".²

ويعرف أيضا بأنه "مسار فعل يختاره متخذ القرار لكونه أفضل وانسب وسيلة متاحة لانجاز الهدف أو مجموعة الأهداف المطلوبة لحل المشكلة الموجودة".³

نستنتج من التعارف السابقة أن القرار هو مسك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل.

أولاً : تعريف عملية اتخاذ القرار .

يمكن تعريف اتخاذ القرار بأنه "عمل فكري وموضوعي يسعى إلى اختيار البديل (الحل) الأنسب من بين بدائل متعددة ومتاحة أمام متخذ القرار ، وذلك عن طريق المفاضل بينها، باستخدام معايير تخدم ذلك وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار".⁴

وتعرف أيضا "عملية اتخاذ القرارات هي تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار وهو الاختيار ما بين بديلين".⁵

¹ - محمد عبد الفتاح الطيرفي ، مفاهيم إدارة حديثة ، دار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 20.

² - حسين حريم ، مبادئ الإدارة الحديثة (النظرية - العمليات الإدارية - وظائف المنظمة) ، دار ومكتبة الحامد ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 87.

³ - موفق احمد مرزة ، أساسيات الأساليب الكمية في القرارات الإدارية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 35.

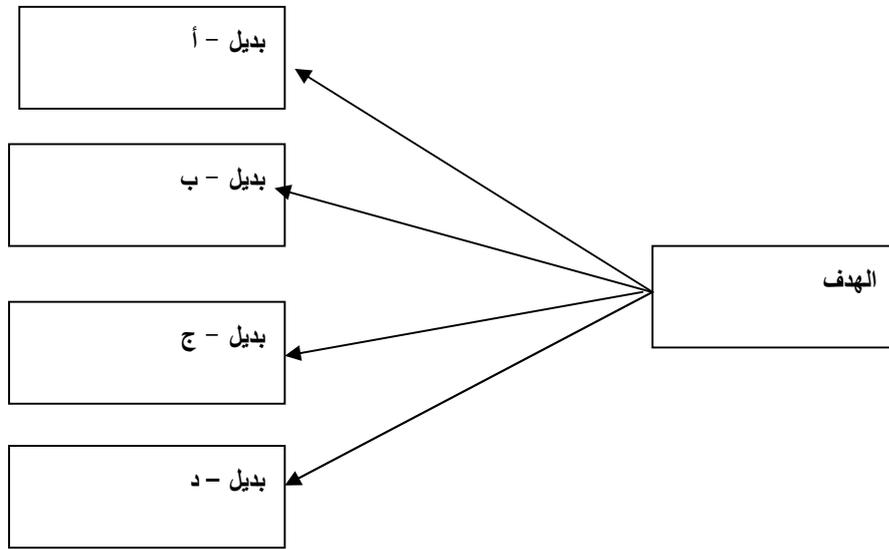
⁴ - عمر وصفي عقلي ، الإدارة (أصول وأسس ومفاهيم) ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 2017.

⁵ - علي حسين علي ، نظرية القرارات الإدارية (مدخل نظري وكمي) ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 17.

وأيضاً " عملية اتخاذ القرار هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب حصة أكبر من السوق ، تخفيض التكاليف ، توفير الوقت ، زيادة حجم الإنتاج و المبيعات وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ في ذهن القائم بالعملية بعض هذه المعايير ، ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة"¹.

وعليه يمكن القول أن عملية اتخاذ القرار هي عملية مفاضلة واختيار من بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف معينة ، وهذا يعني ضرورة وجود أكثر من بديل أمام متخذ القرار، فإذا لم يكن هناك سوى بديل واحد ، ينفي وجود عنصر الاختيار ، ويصبح متخذ القرار أمام أمر واقع.

الشكل(2): تحديد البدائل



المصدر : جمال الدين لعويصات ، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005، ص 26.

ثانياً : أهمية اتخاذ القرار

اتخاذ القرارات عملية غنية عن التعريف بمدى أهميتها ،وقد أكد هذه الأهمية العديد من المفكرين والكتاب ،ولعل أبرزهم هو"هربرت سيمون" ،الذي وضع نظرية في الإدارة اسمها بنظرية اتخاذ القرارات، فقد شبه سيمون اتخاذ القرارات بقلب الإدارة النابض الذي يحقق للمنظمة الاستمرارية في النشاط والعمل ، والإدارة كتحصيل حاصل هي اتخاذ قرارات ، وبالفعل لا تتحرك الأنشطة والأعمال وتنفذ ،إلا من خلال سلسلة من القرارات المتخذة في مجالات شتى ،بشكل مترابط ومتكامل في سبيل تحقيق الأهداف بكفاءة

¹ - خالد قاشي ، نظام المعلومات التسويقية (مدخل اتخاذ القرار)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص 82.

عالية، وقد أصبح ما يميز المدير الناجح عن غيره هو كفاءته ومهارته في اتخاذ القرارات ، وهذا ينطبق أيضا على نجاح أو إخفاق المنظمة ، فالقرار الخاطئ له تكلفة ، قد تؤدي أحيانا إلى خسائر كبيرة تسبب كارثة جسيمة لها ، والمدير الذي يريد أن يكون من رجال اتخاذ القرارات الجيدة ، عليه أيضا تحمل ومعايشة نتائج قراراته برجولة وثبات.¹

المطلب الثاني : مراحل عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه

أولا : مراحل عملية اتخاذ القرار

لما كانت القرارات تعالج أحيانا مشكلة لذا فإنه ينبغي أن يراعى عند اتخاذ القرار المراحل المنهجية لمعالجة المشكلة وهي تعتمد على خطوات متسلسلة تهدف إلى تحقيق الأهداف الموضوعية عن طريق دراسة البدائل الممكنة ، وفي عمليات التصميم والاختيار بين البدائل طبقا للنتائج المتوقعة. وفي هذه الحالة تعتبر الخطوات التالية أساسية عند اتخاذ القرار:²

- **تعريف وتحديد المشكلة :** من الضروري تعريف المشكلة التي نريد حلها وتميزها عن المشاكل الأخرى المتشابهة .ولا يكفي في هذه المرحلة مجرد اكتشاف المشكلة وتعريفها بل يجب أن يكون لدى المسؤولين الرغبة في حلها وترشيد القرارات بشأنها. ويعتبر تعريف المشكلة الخطوة الأولى في سبيل الوصول إلى حل لها. ويجب أن نفرق هنا بين ظواهر المشكلة نفسها وأشباهاها.
- **تحديد الأهداف:** يرتبط تحديد الأهداف المطلوبة الوصول إليها عن طريق النظام السابق بتعريف المشكلة والحلول المقترحة للقضاء عليها، فالهدف هو النتيجة التي نخطط للوصول إليها ، وعلى هذا فيجب أن يكون موضحا توضيحا كافيا بالصورة الآتية على سبيل المثال:

- معدلات يرجى الوصول إليها.
- مواعيد بداية حل المشكلة.
- القيود المفروضة على حل المشكلة مثل توافر الأيدي العاملة الماهرة، رأس المال، الخبرة..... الخ.

¹ - عمر وصفي عقيلي ، الإدارة (أصول وأسس ومفاهيم)، رجع سابق ،ص 222.

² - احمد محمد المصري، الإدارة الحديثة (الاتصالات - المعلومات - القرارات) ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 ، ص ص 251 ، 252.

- **جمع البيانات** : يتم في هذه المرحلة جمع كافة البيانات المتعلقة بالمشكلة ، وذلك سواء من البيئة الخارجية أو من مراكز التنفيذ وتتوقف عمل هذه المرحلة على كفاءة البيانات التي تعتمد في النهاية على توفيقه في جمعها في الوقت المناسب لاستخدامها.
- **تسجيل الحقائق وتصنيفها** : لا تعتبر المعلومات التي جمعت عن المشكلة ذات فائدة

إلى تفهم علاقات المشكلة . أي انه يجب في هذه المرحلة تجهيز البيانات وتصنيفها بالطرق التي تسير معالجتها والاستفادة منها.

- **تحديد البدائل الممكنة**: هي مرحلة صعبة وشاقة فليس من اليسير على شخص واحد أن يكون عالما بكل الحلول المختلفة للمشكلة ، فهو يعتمد في هذا على معلوماته وخبرته ، ومعلومات الآخرين وخبرتهم ، كما قد يعتمد على الأبحاث التي يقوم بها الآخرون ، سواء كانت أبحاث أولية بالاستقصاء أو أبحاث ثانوية (دراسة السجلات وقراءة الكتب) والتفكير في هذه المرحلة غالبا ما يكون إبتكاريا ، أي يحاول الفرد بطريقة غير تقليدية الكشف عن حلول جديدة لم تكن معروفة من قبل.¹

- **تقييم البدائل** : هي مرحلة تحديد عيوب ومزايا كل بديل ، وهي مرحلة مهمة وشاقة أيضا ، فمن المستحيل على فرد واحد إن يكون عالما بكل مزايا وعيوب كل البدائل ، فهو يعتمد على معلوماته وخبرته ، ومعلومات الآخرين وخبرتهم كما يعتمد على الأبحاث الأولية والثانوية ، والسبب في صعوبة هذه المرحلة هو أن المزايا والعيوب لا تظهر فعلا إلا في المستقبل ، ومن هنا يكون الشك ، وعدم التأكد ، والخوف ، فليس هناك من شخص يستطيع معرفة المستقبل ، وكل ما يستطيع هو أن "يتنبأ" ما سيكون عليه الأمور في المستقبل .والنتبؤ بالمستقبل شيء ، والمستقبل نفسه شيء آخر ، ومما يزيد الأمر تعقيدا إن الوقت غالبا ما يكون ضيقا لا يسمح باكتشاف كل النتائج المتوقعة المتعلقة بكل بديل ، فكثيرا ما يتطلب الأمر اتخاذ قرار قبل أن يصبح من الممكن اكتشاف كل النتائج المترتبة على هذا القرار ، من هنا تبدو أهمية اتخاذ القرار.

- **تنفيذ القرار ومراقبته وتعميم نتائجه**: يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل الأفضل للحل ، لكن هذا الاعتقاد خاطئ .ذلك لان البديل الأفضل الذي يتم اختياره لحل المشكلة يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الآخرين ومتابعة ورقابة التنفيذ للتأكد من سلامة

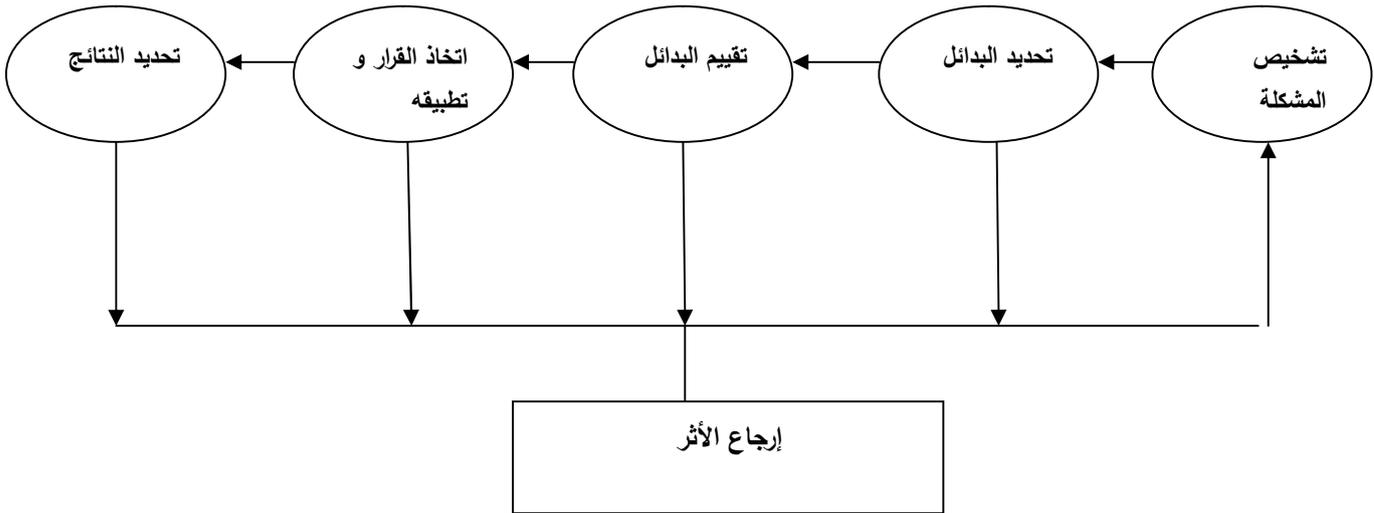
¹ - عبد العزيز النجار ، الإدارة الذكية (التخطيط / التنظيم / إدارة الأفراد / اتخاذ القرارات) ، المكتب العربي الحديث الإسكندرية ، 2007 ، ص ص

التطبيق وفاعلية القرار .وقد يتطلب الأمر معرفة وإلمام من لهم علاقة بالتنفيذ ، كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار يساهم بشكل كبير في حسن تحويل البديل (القرار) إلى عمل فعال .

وهناك عدة طرق لتنفيذ القرار منها الخطي ،الشفهي ، إلا انه يجب في جميع الحالات ، تعميم القرار و التركيز عليه بواسطة الترغيب أو الترهيب كما وانه من الأفضل انه يكون مرتبط بجدول زمني ومالي لتسهيل عمليات الرقابة و إستمراريتها والتأكد من التنفيذ في كل المراحل ليسير وفقا للقرار .

وبما أن كثيرا من العوامل والمتغيرات التي تحيط اتخاذ القرار قد تتغير باستمرار لذلك فإن عملية متابعة ورقابة التنفيذ تدل على ضرورة إعادة النظر بالهدف المطلوب او المشكلة القائمة وتبديلها على ضوء المتغيرات الجديدة.¹

الشكل(3): مراحل اتخاذ القرارات



المصدر : جمال الدين لعويصات ، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005، ص 26.

ثانيا : العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

تقع مسؤولية اتخاذ القرار في كافة المراحل السابقة على فرد واحد أو جماعة وفي معظم الحالات يأتي القرار بنتيجة لجهود أكثر من شخص واحد ونتيجة لدراسة وأبحاث لجنة أو عدد من اللجان المعدة ،والمشكلة لهذه الغاية.

¹ - فتحة بالحاج ، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد 07 ، جامعة الجزائر 3 - 2016 ، ص 273.

وقد تتأثر عملية اتخاذ القرارات بعوامل عديدة قد تعيقها عن الصدور بالصورة الصحيحة وقد تؤدي إلى التأخر في إصدارها، أو تلقي الكثير من المعارضة سواء من المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم، أو من المتعاملين مع المنظمة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم. ومن هذه المؤثرات:¹

1. تأثير البيئة الخارجية:

إن المنظمة تشكل خلية من خلايا المجتمع فهي تتأثر به مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم الظروف التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار ظروف اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تقنية، والقيم والعادات، ويضاف إليها مجموعة القرارات التي تتخذها المنظمات الأخرى في المجتمع سواء كانت منافسة للتنظيم أو متعاملة معه. إذ أن كل قرار يتخذ في منظمة ما لا بد أن يتأثر ويعمل ضمن إطار القرارات التي اتخذتها المنظمة الأخرى كالمؤسسات والوزارات والمنظمات المتعددة.

2. تأثير البيئة الداخلية :

يتأثر القرار بالعوامل البيئة الداخلية في المنظمة من حيث حجم المنظمة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها ويظهر هذا التأثير بنواح أساسية متعددة ترتبط الناحية الأولى بالظروف الداخلية المحيطة باتخاذ القرار وترتبط الناحية الثانية بتأثيره على مجموعة الأفراد في المنظمة، الناحية الثالثة فتتعلق بالموارد المالية والبشرية والفنية.

لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ وهذا ما يتطلب من الإدارة أن تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجع فيه القدرة على الابتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة.

ومن العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة وإمكانات الأفراد وقدراتهم وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية. نشير بان القرارات التي يتخذها المدير تتأثر بقرارات مديريين آخرين وهذا ما يجعل متخذ القرار مضطر للالتزام بقرارات غيره من المديرين على الرغم من أنها ترتبط بمفاهيم وأهداف قد تختلف عن مفاهيمه وأهدافه.²

3. تأثير متخذ القرار:

يعتبر المدير متخذ القرار من العوامل الإنسانية الهامة المؤثرة في رشد وفعالية القرار الإداري، فشخصية المدير وعواطفه وقيمه وتاريخه في العمل ونوع الأعمال التي سبق أن مارسها ومركزه الاجتماعي

¹ - حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص 25.

² - حسن علي مشرقي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

والمالي خارج المنظمة واتجاهاته وخلفيته النفسية والاجتماعية ، بل وحالته النفسية عند اتخاذ القرار. كلها عوامل تؤثر في فاعلية القرار الذي يتخذه فقد تعطى المعلومات وتوضع البدائل أمام مدير فيختار بديلا معيناً ، وإذا أعطيت إلى آخر اختار بديلا غيره ، وكل منها يكون مقتنعا بسلامة اختياره. فالمدير متخذ القرار إنسان قبل كل شيء ، وهو عضو في مجتمع معين يتأثر بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف ، وكلها تنعكس على سلوكه. وقد أكدت بعض الدراسات التطبيقية أن مناهج وأساليب متخذي القرارات تتأثر بعوامل شخصية نابعة من شخصياتهم. وان أهم هذه العوامل : اتجاهاتهم وقيمهم ومستواهم العلمي وخبراتهم السابقة ونمط سلوكهم وخلفياتهم الاجتماعية، وان مثل هذه العوامل تختلف من شخص لآخر.¹

4. تأثير حالات القرار:

وهذه هي الظروف البيئية المحيطة بالقرار وقد قسمت البيئة المحيطة بالقرار إلى أربعة أنواع

هي:²

- **البيئة البسيطة المستقرة (حالة التأكد):** وهذه البيئة تمتاز بان العوامل البيئية المؤثرة بسيطة وغير متغيرة وكذلك قليلة.
- **البيئة البسيطة المتغيرة (مابين المخاطرة وعدم التأكد):** وتتميز هذه البيئة بان عدد العوامل البيئية قليل وكذلك بسيطة ولكنها تتغير من فترة إلى أخرى وكذلك القرار هنا يتغير في حالة تأكد أي وضوح إلى حالة عدم وضوح وهو عدم التأكد.
- **البيئة المعقدة المستمرة (حالة المخاطرة):** وهنا العوامل البيئية كثيرة ولكنها بسيطة ولا تتغير من فترة إلى فترة لذلك فهي إلى حد ما واضحة ولكن هناك بعض المخاطرة وخاصة لكثرة العوامل البيئية وعدم التأكد من المعلومات.
- **البيئة المعقدة المتغيرة (حالة عدم التأكد):** وفي مثل هذه الحالة البيئية فان العوامل البيئية كثيرة وغير واضحة وهي تتغير من فترة إلى أخرى وهذا ما يعقد الاحتمالات ومن هنا سميت بعدم التأكد.

¹ - نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص ص 265-

266.

² - علي حسين علي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 26 ، 27.

الشكل (4): أنواع البيئة المحيطة بالقرار

بسيطة مستقرة	بسيطة متغيرة
<ul style="list-style-type: none"> ✓ العوامل البيئية قليلة ✓ العوامل البيئية متشابهة ✓ العوامل البيئية لها تتغير مع مرور الزمن 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ العوامل البيئية قليلة ✓ العوامل البيئية متشابهة إلى حد ما ✓ العوامل البيئية تتغير مع مرور الزمن
<ul style="list-style-type: none"> ✓ العوامل البيئية كثيرة ✓ العوامل البيئية غير متشابهة ✓ العوامل البيئية لها لا تتغير مع مرور الزمن 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ العوامل البيئية كثيرة ✓ العوامل البيئية لا تتشابه ✓ العوامل البيئية تتغير مع مرور الزمن

معقدة مستقرة

معقدة متغيرة

المصدر: حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص 28.

المطلب الثالث: خصائص ونماذج اتخاذ القرار

أولاً : خصائص اتخاذ القرار

إن لاتخاذ القرار مجموعة من الخصائص يمكن حصرها في ¹:

- **القابلية للترشيد:** بمعنى أن عملية اتخاذ القرار يفترض بأنه ليس هناك إمكانية للوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وهذا للتأثير بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية، كما تتأثر عملية اتخاذ القرار بالعوامل السيكولوجية والناعبة من شخصية متخذ القرار والمرووسين والمساهمين في اتخاذها والمتأثرين بها.
- **بيئة القرار سواء عوامل داخلية أو خارجية امتدادا في الماضي والمستقبل:** تعتبر عملية اتخاذ القرار امتدادا واستمرارا للقرارات التي يتم اتخاذها، واستمرارا لها في الحاضر والمستقبل، بمعنى آخر لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها.

¹ - عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص

- **الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة :** إن التنوع الكبير للمشكلات التي تواجهها المؤسسات الحديثة على اختلاف أنواعها ، يتطلب ضرورة مشاركة المعنيين وذوي الرأي والخبرة بحل تلك المشاكل.
- **العمومية والشمول :** تقوم عملية اتخاذ القرارات على أساس عامة بالنسبة لجميع المؤسسات سواء كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات وسواء أكانت هذه المؤسسات تجارية أو صناعية أو خدمائية ، كما أنها تتصف بالشمولية حيث يجب توفر القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها.¹

ثانياً: النماذج الخاصة بعملية اتخاذ القرار

هناك نماذج متعددة لصياغة واتخاذ القرار ، والمقصود بنماذج اتخاذ القرار المنظورات التي من خلالها يمكن أن تطور الحلول والبدائل لحل مشاكل بسيطة أو معقدة من حيث طريقة التفكير وهل هو منهجي منظم وقائم على أساس البحث عن معلومات كاملة ووضوح في الموقف أم لا ، في هذا الإطار يتباين المدراء ، فالبعض قد يكون أكثر ميلاً إلى التفكير المنظم كمدخل تحليلي رشيد للتعامل مع المشاكل وذلك بفضل المديرين في إطار هذا المدخل وجود خطة رشيدة تسبق الفعل خاصة وان المعلومات المهمة تساعد على حل المشكلة بشكل تدريجي ، في حين أن هناك بعض المديرين ينطلق من منهج تفكير حدسي وهذا المنهج أكثر مرونة وعفوية ويعتمد الخبرة والإبداع للتعامل مع المشكلات خاصة المعقدة منها. وفي حالات كثيرة يوازن المديرين بين هذين المنهجين ويعتمدون منهاجاً ثالثاً يسمى تفكير متعدد الأبعاد أو بعبارة أخرى فهو منهج يعتمد رؤية متكاملة للمشكلة في إطار مدى زمني بعيد أو قصير أو تعامل مع الجانبين الموضوعي والذاتي ويستند للخبرة في صناعة قرارات أكثر واقعية واحتمالاً للنجاح.

وضع الأدبيات النظرية للإدارة توجد العديد من نماذج اتخاذ القرار سنتناول منها : النموذج التقليدي والنموذج السلوكي والنموذج السياسي:²

• **النموذج التقليدي (الكلاسيكي) للقرار Classical Decision Model**

لقد طور هذا النموذج في إطار النظرية الكلاسيكية التقليدية حيث يتم في إطاره صياغة واتخاذ القرار في ظل افتراضات اقتصادية قائمة على أساس وضوح الهدف وتمام المعلومات وقدرة كاملة على معرفة جميع البدائل ومعرفة نتائجها وكان المدير يعمل في ظل ظروف تؤكد تام ورشد مطلق . وبناء

¹ - عدنان عواد الشابكة ، مرجع سبق ذكره ، ص 240.

² - صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال ، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن ، الطبعة الثانية ، 2008، ص

على هذا فإن المدير يصنع قرارات مثلى وتعني اختيار البديل الذي يعطي الحل الأمثل بشكل مطلق للمشكلة بمعنى انه لا يوجد أفضل من هذا الحل أو البديل.

إن الافتراضات التي يقوم عملها النموذج التقليدي للقرار تتصف بعدم الواقعية وانتقدت من قبل علماء السلوك لان قدرة الإنسان محدودة في تجميع المعلومات وتطوير البدائل كما أن الأهداف هي ليست دائماً تعظيم أرباح أو تدني تكاليف ، لذلك فإن المديرين لا يمكن أن يكونوا على رشد تام في كل الأوقات وبهذا فان اغلب القرارات تأتي في إطار الرشد المحدود.

• النموذج السلوكي للقرار Behavioral Decision

من هذا النموذج فإن المديرين يعلمون وفق ما يشعرون به فقط وهذا الشعور كثيرا ما يكون غير تام وهذا فإن متخذ القرار لديه معرفة جزئية حول البديل والنتائج والأفعال . ولهذا فإن البديل الأول عندما يظهر ويعطي حلا مرضيا يحتمل أن يتم اختياره بشكل كبير، وقد سمى سايمون **Simon** الذي حصل على جائزة نوبل عن هذا العمل هذه القرارات بالقرارات المرضية التي يختار المدير في ظلها أول بديل مرضي يظهر أمامه ويثير انتباهه، إن هذا النموذج هو الأكثر واقعية في وصف المدير كمتخذ قرار في ظل ظروف الإيهام وعدم التأكد.

• النموذج السياسي للقرار Political Decision Model¹

يصلح هذا النموذج للظروف التي تتسم بعدم التأكد والإيهام أو الغموض التام وللقرارات غير المبرمجة ، هنا تكون المعلومات محدودة جدا أو ناقصة بشكل كبير كذلك هناك عدم اتفاق بين المديرين حول الأهداف التي يراد الوصول إليها.

يلجأ المدراء وفق تصور هذا النموذج إلى الحوار وتقاسم المعلومات وتبادل الآراء والوصول إلى ما يسمى تحالف لتطوير القرارات وإنضاجها وخاصة في المواقف المعقدة ، والتحالف يمكن تعريفه بأنه تجميع غير رسمي للمديرين الذين يدعمون ويسعون لهدف معين، إن هذا التحالف مهمة لتطوير وصياغة القرارات وفي حالة غيابها ربما يقود العملية مدير قوي أو مجموعة صغيرة منه.

إن هذا النموذج لتطوير القرار هو أكثر قربا لبيئة عمل المديرين ومتخذي القرار حاليا فالقرارات معقدة ويشترك فيها عدد كبير من الأفراد والمعلومات تتسم بالغموض كما إن عدم التوافق والصراع حول المشاكل والحلول حالة طبيعية فإنه يمكن تلخيص أهم الأفكار الخاصة بهذه النماذج الثلاثة في الشكل التالي :

¹ - صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي ، مرجع سبق ذكره ، ص313.

الجدول (12): ملخص لخصائص نماذج القرار

النموذج التقليدي للقرار	النموذج السلوكي للقرار	النموذج السياسي للقرار
<ul style="list-style-type: none"> - مشكلة واضحة - وأهداف واضحة. - حالة تأكد ومخاطرة. - معلومات كاملة حول البدائل ونتاؤها. - الرشد والعقلانية في اختيار القرار من قبل المدير لتعظيم النتائج. 	<ul style="list-style-type: none"> - مشكلة غامضة وأهداف غير واضحة. - حالة عدم التأكد. - معلومات بسيطة عن البدائل ونتائجها. - خيارات مرضية لحل المشاكل باستخدام الحدس. 	<ul style="list-style-type: none"> - أهداف متعددة متعارضة. - حالة عدم التأكد وإبهام. - رؤية غير مستقرة ومعلومات مبهمه. - مساومات وحوار بين الأعضاء.

المصدر: صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال ، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن ، الطبعة الثانية ، 2008، ص314.

المبحث الثاني : أنواع القرارات المالية

قبل التطرق إلى أنواع القرارات المالية يجب أولاً التعرف على تعريف القرار المالي وخصائصه وأهميته وأهدافه.

أولاً: تعريف القرار المالي :

تعرف القرارات المالية بأنها "قرارات مصيرية تصدر عن الإدارة المالية، والتي توجد في أغلب المنظمات، وللقرارات المالية تأثير على حياة المؤسسة".

يمكن تعريف القرار المالي من حيث شكله ومضمونه :

- من حيث الشكل: فهو يعبر عن طبيعة الأمر والتوجيه بين مستويات التسلسل الإداري¹.

- من حيث المضمون: فهو يعتبر اتخاذ موقف في مواجهة موضوع معين ذو صيغة مالية، أي متعلق بالجانب المالي للمؤسسة.

وتعرف أيضاً القرار المالي هو "الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو عملية المفاضلة بين الحلول البديلة لمواجهة مشكلة معينة"².

ومن التعارف السابقة نستنتج أن القرار المالي هو

ثانياً : خصائص القرارات المالية

1- إن القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة، إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

2- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت قرارات خاطئة.

3- القرارات المالية ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذها.

¹ - بن عيسى العمري، أثر المعلومات المالية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة المسيلة،

2015/2014، ص 71

² دنون نيملي،

ثالثا: أهمية القرارات المالية

يتميز القرار المالي مهما كان شكله بأن له تأثيرات على مختلف جوانب المؤسسة، وعليه فإن أي قرار يتخذ داخل المؤسسة لابد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار .

وتتضمن القرارات المالية مجموعة من القرارات المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية قرارات الاستثمار والإحصاء والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية، ويشير السيولة ويشير المخاطر المالية الداخلية والخارجية ... الخ.

كل هذه القرارات تتدرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما تقوم الوظيفة المالية بالتسيير المالي، حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد المالية ... الخ، ويستخدم ذلك في منظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، وطرق وتقنيات اختيار استثمارات المحاسبة العامة والتحليلية ... الخ.

فبعد المعاينة الوضعية المالية للمؤسسة تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها، وتشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها وقرارات قصيرة الأجل تتضمن تمويل صورة الخزينة، وقرارات مالية مرتبطة بتسيير المخاطر المالية.

رابعا : أهداف القرار المالي

تهدف القرارات المالية بصفة عامة إلى تعظيم القيمة المالية لثروة الملاك في المشروع (مشروع فردي، شركات أشخاص، شركات أموال)، أي تعظيم القيمة المباعة والقيمة الدفترية لصافي الثروة، ويتعين عدم الخلط بين القيمة المباعة والقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية، فالحصول على القروض القصيرة والطويلة الأجل تؤثر بطريقة غير مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة، كما تظهر بقائمة المركز المالي الخاصة بالمشروع، ولا تتأثر بالقيم السوقية بحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ القرارات التي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك.

كما نشير باختصار إلى درجة المخاطر التي يتعرض لها الملاك، حيث تتفاوت المخاطر وفق الشكل القانوني للمشروع، ففي المشروعات الفردية، وشركات التضامن تكون مخاطر الملاك أكثر في حالة إفلاس المشروع فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المشروع، إنما تشمل أيضا الممتلكات الشخصية ما في شركات المساهمة، فنقتصر المخاطر في حالة الإفلاس على حصة الملاك في الشركة، وقد يفضل البعض الاستثمار في الأسهم الممتازة بدلا من الأسهم العادية، حيث يكون الأول أقل تعرّض للمخاطر عن الأخير، وعلى أي حال يتعرض المساهمون أصحاب الأسهم الممتازة، وأصحاب الأسهم العادية لمخاطر أكبر من

الفئات الأخرى من المستثمرين، (الدائنين) الذين زدوا المشروع بقروض محددة الأجل، فهم بصفة أساسية بالفئة التي تتعرض لمخاطر أكبر من غيرها، وهي جملة الأسهم العادية، حيث يتوقعون الحصول على العائد الذي يعوضهم عن هذه المخاطرة وإمكانية تعظيم الثروة.

يتعرض الملاك إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي اتخذها المدير المالي خاطئة، ويحدث العكس إذا كانت القرارات سديدة، حيث ترتفع القيمة السوقية مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب مالية، ويتفق هذا الوضع مع مبدأ التعظيم وقد يرى البعض أن هذا الهدف يتعارض والاختيارات الاجتماعية، ولكن هذا التعارض غير قائم لأن المشروع يسعى إلى الخدمة البيئية والتي تعتبر من الوظائف الرئيسية للمشروع، لذلك يتخذ المدير المالي قراراته داخل إطار المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.¹

المطلب الأول : قرار الاستثمار.

أولاً: تعريف قرار الاستثمار.

يعرف قرار الاستثمار بأنه : "من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه ، ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضا على الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار ونفقات البحث والتطوير وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات".²

يعرف على انه : " كل قرار ينتج عن المفاضلة بين انواع مختلفة من الادوات المالية ".³

ويعرف أيضا بأنه : " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك على النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم، بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات"⁴

ويعرف قرار الاستثمار أيضا بأنه :

يعتبر قرار الاستثمار على أنه من أهم قرارات الإدارة المالية والغالب في هذه القرارات الإدارية المالية تسعى لاستخدام أموالها الاستثمارية إما في خلق أصول مالية مثل النقد والاستثمارات قصيرة الأجل، أو في

¹ - بن عيسى العمري، مرجع سبق ذكره، ص72.

² - محمد بوهالي ، اثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص مالية المؤسسات ، جامعة الجزائر 3 ، 2018، 2017 ، ص67.

³ - P. conco , f.hemicin , **gestion financière de l'entreprise** , édition dunod , paris , 10 éme édition ,2001 , p 562.

⁴ - شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، عمان 2010، ص18.

خلق استثمارات عينية مثل المخزون والآلات والمعدات، وهذا يعني أن قرارات الاستثمار سوف تنحصر في اختيار نوع الموجودات والتي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المنشأة لتحقيق عوائد مستقبلية مصاحبة للاستثمار.¹

وبالتالي يعرف قرار الاستثمار بأنه : "ذلك القرار الذي يفضي إلى تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة (بشرية، مالية، مادية) من أجل تحقيق أرباح وفوائد مستقبلا تكون موزعة عبر الزمن مع ضرورة تقليل المخاطرة المتعلقة بهذه العملية إلى حد ممكن".

ثانيا: خصائص قرار الاستثمار.

1- القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.

2- إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكلفة ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

2- يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد، وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها.

4- إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدول كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة

5- يمتد قرار الاستثمار دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

ثالثا : أهمية قرار الاستثمار.

يمكن إبراز أهمية قرار الاستثمار على الصعيدين الفردي والوطني من خلال النقاط التالية:

1- على المستوى الفردي :

-يساعد الفرد المستثمر في تحديد أو معرفة العائد المتوقع من استثماره

-يساعد المستثمر على حماية ثروته المستثمرة من مختلف أنواع المخاطرة التي تواجه العملية من خلال دراسة كل جوانب هذه العملية والعمل على التحكم فيها قدر المستطاع.

يساهم في زيادة العائد على رأس المال وتسميته من خلال زيادة حجم الأرباح المحققة من الاستثمار.

2- على المستوى الوطني:

- يساهم في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية.

¹ - جهاد همام، إدارة الاستثمار، دار أمجد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص14.

- يساهم في إحداث التطور التكنولوجي، من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة المتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

- مساهمته في مكافحة البطالة من خلال خلق وتوفير مناصب عمل.

- مساهمته في دعم البنى التحتية للمجتمع.

- زيادة والإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع من خلال توفير الاحتياجات والمتطلبات

- مساهمته في دعم الموارد المالية للدولة.

- مساهمته في توظيف الأموال المدخرة لدى البنوك أو المؤسسات المالية¹.

رابعاً : المبادئ والأسس التي يقوم عليها الاستثمار.

لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، لابد على المستثمر مراعاة العاملين التالية :

1- العامل الأول : أن يرتكز اتخاذ القرار الاستثماري على أسس عملية ، وهذا يتطلب القيام

بالخطوات التالية:²

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

- تحديد المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار .

- تحديد العوامل الملائمة، التي يتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار.

- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية.

- اختيار البديل ، او الفرص الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

2-العامل الثاني : أن يراعي المستثمر بعض المبادئ او المعايير عند اتخاذ القرار ، ومن أهم هذه

المبادئ :

- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية :** يستمد هذا المبدأ أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية

المتوفرة لدى المستثمر الفرد او الشركة تتسم بالندرة بينما تكون الفرص الاستثمارية المتنافسة

على استقطاب هذه الفوائض كثيرة ، لذلك يفترض متخذ القرار الاستثماري اختيار ما يناسبه

ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار الأداة الاستثمارية التي تتفق مع استراتيجياته في

الاستثمار.

¹ - دنون نسيمه، مرجع سبق ذكره، ص36.

² - د. محمد ساحل ، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، 2019 ، ص 29.

- **مبدأ الخبرة والتأهيل** : أن عملية الاختيار بين البدائل المتاحة تتطلب دراسة معينة تقوم وفق أسس ومناهج عملية دقيقة ، وتعتمد على معلومات وافية وسليمة للتمكن من الوصول إلى تحقيق الفعالية و الرشادة في اتخاذ القرار . ومن أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم ، فلا بد من توفير مستوى معين من الدراية والخبرة والتي قد لا تتوفر لدى كل المستثمرين.
- **مبدأ الملائمة** : يعتبر مبدأ الملائمة احد الأركان الأساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع استراتيجياته الاستثمارية ، فعند قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري المناسب بين عدة بدائل مقترحة ، فإنه يسترشد في تطبيق هذا المبدأ بمنحى تفضيله الاستثماري الذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق بعمر المستثمر ودخله ووظيفته واختصاصه ومجالات اهتمامه وخبرته وبيئته الاجتماعية وصحته...الخ.¹
- ويقوم منحى تفضيل المستثمر على فرضية مفادها أن لكل مستثمر نمط معين يحدد درجة اهتمامه تجاه العناصر الأساسية في قراره الاستثماري ، والتي تتمثل بالعائد المتوقع ، ودرجة المخاطرة ، ودرجة الأمان و السيولة.
- **مبدأ التنوع** : ظهرت فكرة التنوع لأول مرة على يد ماركو فترز (1952) ، وذلك من خلال المبدأ الشهير ، لا تضع كل البيض في سلة واحدة.
- وهو احد سياسات إدارة المخاطر ، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة ، كالأسهم و السندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية ، ويعرف التنوع كذلك بأنه الأداة الإستراتيجية للتعامل مع المخاطر ، من خلال زيادة وسائل استثمار الشركة للوصول الى استثمارات جديدة وغير مترابطة ، بهدف تخفيض حدة التقلبات الحاصلة في النشاط الاقتصادي.
- وتأسيسا على ما سبق ، فإن التنوع إستراتيجية لإدارة المخاطر تنطوي على زيادة الأدوات الاستثمارية المكونة للمحفظة ، يلجأ إليها المستثمرون للتخلص من بعض المخاطر وليس كلها.

خامسا : العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار ومحدداته:

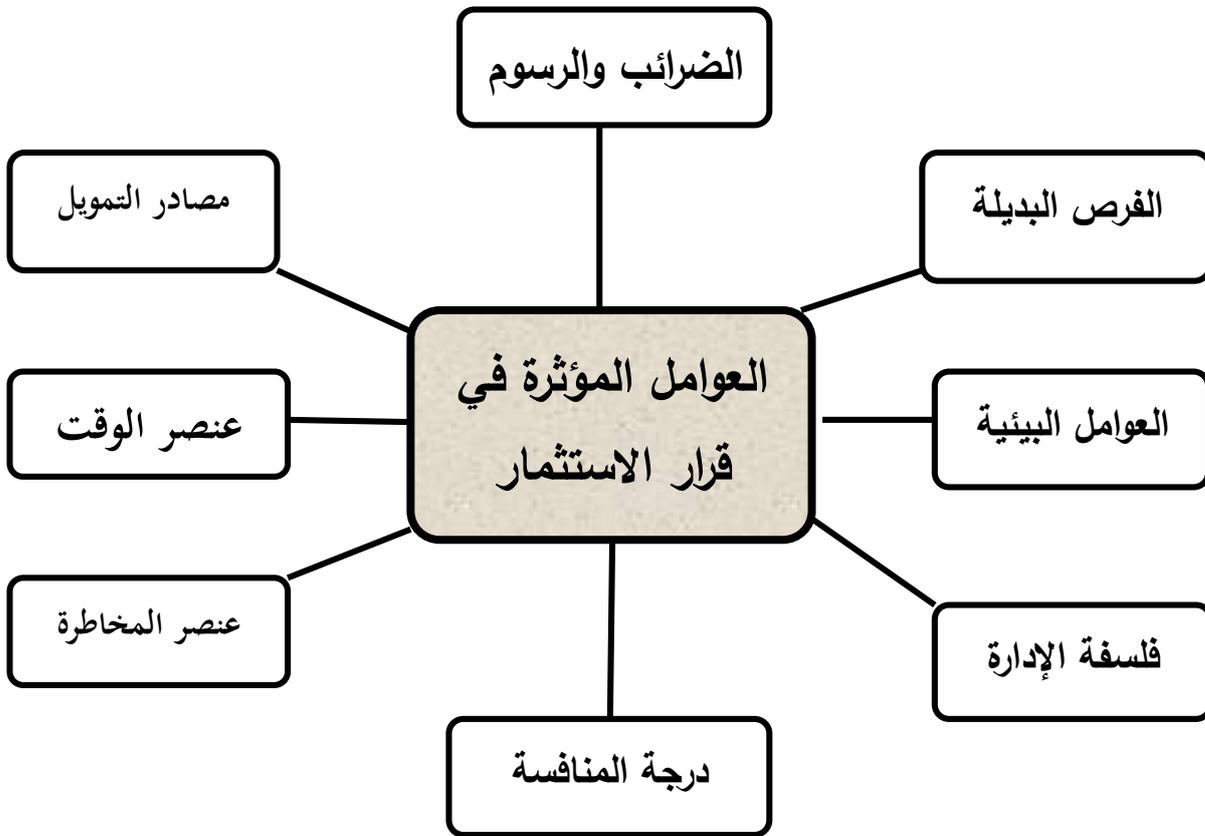
-بشكل عام على إدارة المشروع اتخاذ القرار المناسب في ضوء الاقتراحات المعروضة والممكنة ومختلف التغيرات المحيطة من إمكانيات ومعلومات تغطي كافة المجالات المختلفة المتعلقة والمرتبطة بالمشروع.

¹- د. محمد ساحل ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

وإذا كان هذا هو الحال في مختلف القرارات، فإن الأمر يزداد حدة ويزداد أهمية وتعقيدا في حالة القرارات الاستثمارية بصفة خاصة لما لها من آثار تكاليفي وإدارية باهظة وبعيدة المدى في الأجلين القصير والطويل.

والقرارات التشغيلية تحتاج إلى اتفاق تشغيلي، والقرارات الاستثمارية يتبعها اتفاق رأس مالي، ورغم أن هدف كلا النوعين هو تحقيق عوائد اشتراكية، ويؤثر في القرار الاستثماري متغيرات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

الشكل رقم(5): العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار



مصدر : شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد المداد، مهدي فايز الدويكات، إدارة

الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2012، عمان، ص23.

حتى يخرج قرار الاستثمار بأعلى فعالية ممكنة، وتدور هذه المشاكل حول العديد من القضايا وأهمها : معدلات الضرائب المرتفعة، الرسوم العالية، وندرة رأس المال اللازم للاستثمار، الإدارية لدى القائمين على أمر الاستثمار والمستثمر نفسه أحيانا، بالإضافة للمشاكل الإدارية الأخرى كالإجراءات الإدارية والروتين، والفساد الإداري..الخ.

وتشمل الصعوبات أيضا الجوانب الفنية ومنها الخبرة الفنية أو نقص أحد العناصر اللازمة للعملية الإنتاجية كالمواد الخام أو العمالة ... الخ.

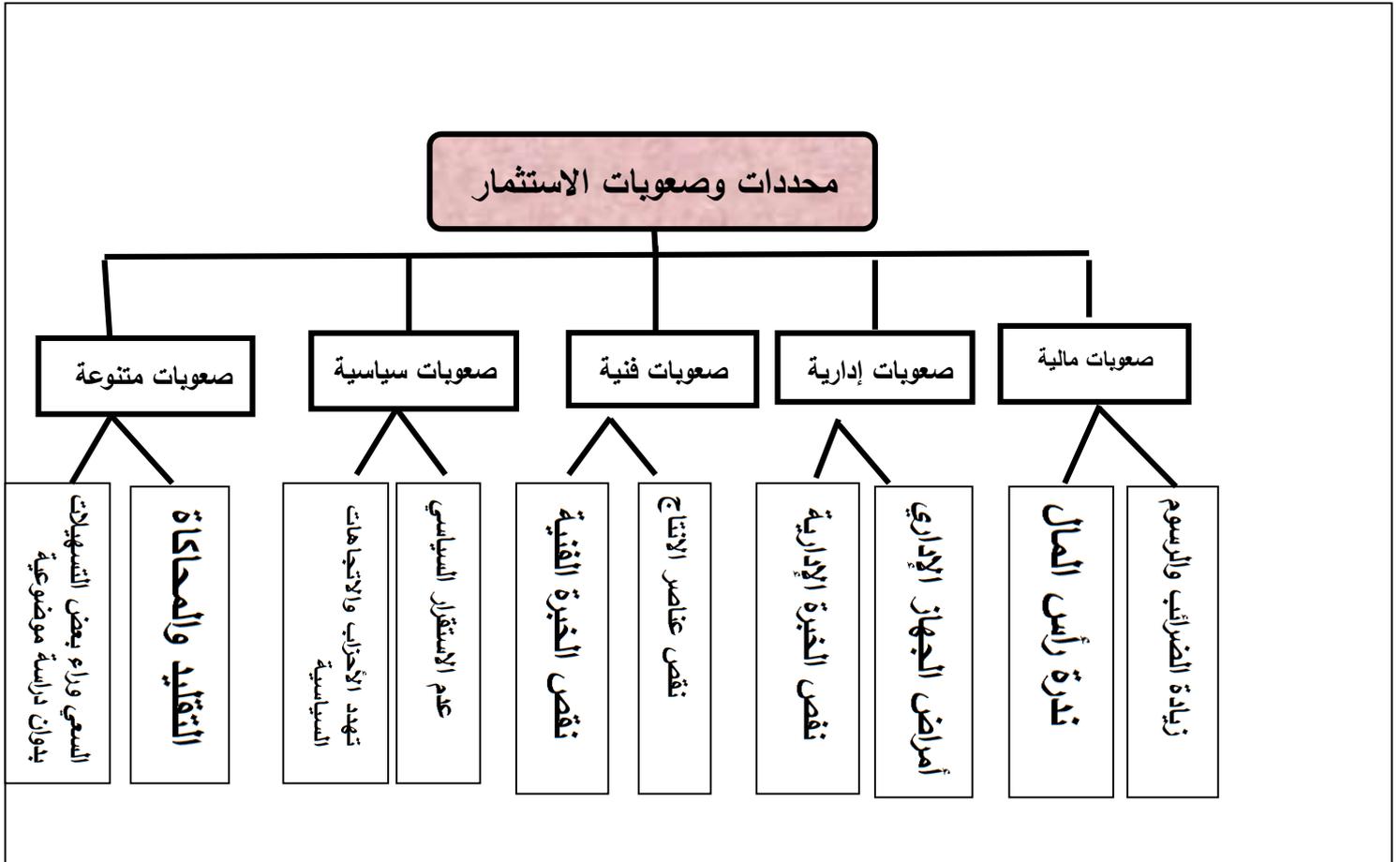
وهناك أيضا المشاكل والصعوبات السياسية كتعدد الأحزاب وتعارض أفكارها في مجال الاستثمار، بالإضافة لعدم الاستقرار السياسي.

ويوجد أيضا العديد من الصعوبات المتنوعة والتي تؤثر في عمليات الاستثمار، منها : سياسة التقليد، المحاكاة الاستثمارية، ويوضح الشكل التالي الصعوبات والمحددات لعملية

الاستثمار.¹

¹ - شفيري نوري موسى، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

الشكل رقم (6): محددات وصعوبات الاستثمار



المصدر: شقيري نوري موسى، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 25.

سادسا : أنواع القرارات الاستثمارية :

1-قرارات تحديد أولويات : وهي القرارات التي تكون صالحة وتشكل فيما بينها بدائل محتملة او ممكنة لتحقيق نفس الأهداف ولكن يتم ترتيب هذه القرارات وفقا للأولويات المعتمدة لدى المشروع الاستثماري ، ويجب على المستثمر اختيار واحدة منها فقط في المرحلة الحالية على أن يتم تأجيل تنفيذ القرارات الأخرى إلى وقت آخر في المستقبل.

2-قرارات قبول أو رفض المشروع او الاستثمار: وفي هذه الحالة نجد أن المستثمر مطلوب منه أن يقبل استثمار الأموال في نشاط معين او يرفض لأنه أمام قرار واحد لاستثمار المال في مجال نشاط واحد ومن ثم فعليه أن يحكم على بديل استثماري واحد ويقرر إمكانية قبول او عدم إمكانية التنفيذ وهذه القرارات تكون مبنية على دراسة جدوى تفعيله لنشاط واحد ولا توجد أنشطة أخرى يمكن الاختيار فيما بينها ومن ثم فان فرص الاختيار أمام المستثمر مودة جدا وتتحصر في نطاق الفرصة الاستثمارية المتاحة أمامه وذلك يعكس النوع الأول من القرارات التي كان هناك فيها فرص متعددة لاستثمار نفس المبلغ في أنواع متعددة من النشاط ومن ثم كانت هناك حاجة إلى الأولويات كما سبق أن وضحنا .¹¹³

3-قرارات المتألفة تبادليا: ويقصد بذلك وجود فرص متعددة أمام المستثمر يمكن له أن يتخذ قرار يبدأ الاستثمار فيه ولكنه في حالة اختيار نشاط معين لا يمكنه اختيار نشاط آخر فالنشاط الأول يسمح بتبادل النشاط الآخر (لو عمل مشروع زراعي لا يعمل مشروع صناعي).

ففي هذه الحالة نجد أن المستثمر يأخذ بالاعتبار تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة عدم إمكان تنفيذ البديل الآخر فإذا كان هناك مثلا مستثمر لديه كمية من الأقطان يريد استثمار هذه البضائع وكان أمامه:

- إمكانية استخدام كمية في صناعة غزل ونسيج تباع في السوق المحلي.
- تصدير القطن الخام إلى الدول الأجنبية والحصول على عملة صعبة في هذه الحالات إذا اختار المستثمر القرار الأول فان هذا القرار يمنع من تنفيذ القرار الأول فانه يجب إضافة ما ضاع من فرصة على المستثمر لعدم حصوله على النقد الأجنبي.

¹¹³ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2020، ص ص 77،78.

المطلب الثاني: قرار التمويل

أولاً : تعريف قرار التمويل : هو الحصول على الأموال وبالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل، يتكون من مزيج قصير الأجل وطويل الأجل، وتمويل بالملكية، وتمويل بالنقود ما يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وما بعد ثروة المساهمين.

القرار التمويلي هو " قرار حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حول تحديد الربح الأمثل من مصادر تمويل الاستثمارات، أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة، أي أن هذه القرارات تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة ومبالغها وكيفية الحصول عليها"¹¹⁴. ويعرف أيضا بأنه :

للتمول مفهومين، هما :

من حيث النظرة الطبيعية: تعني كلمة التمويل مجموع وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها.

من حيث النظرة الواسعة: التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال وزيادة لاحقة لعقود القروض بصفة عامة أو منشأة المالية، والمساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة، الخزينة العمومية، والجماعات المحلية¹¹⁵.

هو مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارية المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية الذي يمدّها بالتدفقات النقدية والمالية، فكلما كان التمويل كافيا تكون نسبة نجاح المشروع أكبر.

ثانيا: أهمية التمويل :

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها ، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات. من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبير تتمثل في :¹¹⁶

- تحرير الأموال او الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة او خارجها.

¹¹⁴ - محمد الفاتح محمود المغربي ، التمويل والاستثمار في الإسلام ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص 59.

¹¹⁵ - دنون نسيمه، معالجة التكاليف لاتخاذ قرارات استثمارية في مؤسسات اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة بن باديس،

مستغانم، 2019/201، ص42

¹¹⁶ - معراج هواري ، حاج سعيد عمر ، التمويل التاجيري : المفاهيم و الأسس ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013 ، ص16.

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
 - يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات.
 - يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
 - يساهم في ربط الهيئات المالية والتمويل الدولي.
 - المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها ، او هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).
- ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها ، واستخدامها استخداما امثلا لما يتناسب وتحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة ، وان قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل الذي يكلف المؤسسة اقل ما يمكن .

ثالثا : التمويل في المؤسسة:

تعتبر هذه القرارات من أهم ما يجسد دور الإدارة المالية في صناعة هيكل التمويل الأمثل الذي يضمن حجم الاستثمار الذي تعمل في ضله الإدارة المالية، وتدور هذه القرارات حول مصادر توفير الأموال وتحديد الأهمية النسبية لدور كل مصدر بالشكل الذي يعظم القيمة السوقية للسهم إن مضمون قرارات التمويل يجب أن يؤكد أن الأموال يمكن توفيرها :¹¹⁷

- في الوقت المناسب .
- خلال فترة زمنية مناسبة.
- بأقل تكلفة ممكنة.
- استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

إذا تباين مضمون قرارات التمويل، يسير بوضوح إلى أن هذه القرارات لا تعمل بشكل من فراغ، وإنما هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تؤثر بشكل ومضمون هذه القرارات

¹¹⁷ - دنون نسيمه ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

وبالتالي تؤثر في قدرتها في تحقيق الهدف الذي تسير به وهو تعظيم القيمة السوقية للسهم ، ومن أبرز هذه العوامل :

- الأنظمة التي تضعها الدولة قيام مؤسسة الأعمال بعملها وتنظم علاقتها بالمجتمع.
- حجم المؤسسة وطبيعة عملها.
- التطورات الاقتصادية المحيطة.
- التضخم.
- الأسواق والمؤسسات المالية.
- مدى انفتاح المؤسسة على العالم استيرادا وتصديرا.

فهذه العوامل تشكل البنية التشغيلية التي تمارس فيها الإدارة المالية قراراتها المالية سعيا لتحقيق هدفها مما يجعل ارتباط كل قرار مع الهدف، متأثرا بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه العوامل.

رابعا : العوامل المؤثرة في قرار التمويل :

تحصل المنشأة عادة على الأموال اللازمة لتسيير أنشطتها من مصدرين رئيسيين هما :

مصادر خارجية EXTERNAL SOURCES : أي عن طريق الديون المباشرة وغير

مباشرة

مصادر داخلية : INTERNAL SOURCES : أي عن طريق الملاك

وفي المفاضلة بين هذين المصدرين سعيا وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأس مالها

المستثمر إلى الحد الأدنى المناسب، لابد من أخذ العوامل التالية من الامتياز:

1-تكلفة المصادر المختلفة للتمويل: أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.

2-تكلفة الملائمة RELEVANCE: بمعنى أن مصدر التمويل ملائما للمجال الذي

تستخدم فيه الأموال، فإذا كان تمويل رأس المال العمل مثل ما هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة حينئذ أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل، بل بقرض قصير الآجال سعيا واردة تخفيض التكلفة المرجعية للأموال إلى حدها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسيع أو شراء أصل رأس مالي، من الحكمة عندئذ أن يتم تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.¹¹⁸

3-وضع السيولة النقدية في المنشأة لدى اتخاذ القرار: وسياستها المتبعة إدارة هذه

السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المنشأة لتجاوز عامل التكلفة والبحث عن مصدر تمويل

¹¹⁸ - محمد مطر، التحليل المالي والانتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 227.

طويل الأجل لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل، وهكذا يصبح تاريخ الاستحقاق **MALURITY** عاملاً متحكماً في مثل هذه الظروف.

4- القيود التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة: والتي تتعلق عادة بالضمانات

المقدمة، أو سياسة توزيع الأرباح، أو بالقيود على مصادر التمويل الأخرى

5- المزايا الضريبية: فمصادر التمويل الخارجي بشكل عام تحقق وفورات ضريبية **TAX**

SAVINGE تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال، وهو ما لا تحققه مصادر التمويل الداخلي، ذلك على أساس أن الفوائد المدفوعة عن القرض تعتبر عبئاً يحمل لربح المنشأة، على عكس التوزيعات **DIVIDEND** التي تدفع للملاك والتي تعتبر توزيعاً للربح لا عبئاً عليه وبالتالي لا تدخل احتساب الوفاء الضريبي.

خامساً: العوامل الملائمة لقرار التمويل.

كما أشرنا سابقاً، يتوقف النجاح في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر المعلومات الملائمة لهذا القرار، ومن ثم على قدرة المدير المالي في استخدام هذه المعلومات، وتلجأ المشروعات عامة في تمويل احتياجاتها المالية قصيرة الأجل، أي رأس مالها العامل عادة إلى التسهيلات التجارية من الموردين، أو التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل في البنوك، والمعلومات الملائمة لهذا النوع من القرارات هي مثل: نسب الخصم التجاري والخصم النقدي الذي يمنحه الموردون، وطول فترة الائتمان، ومعدل الفائدة من القروض أو التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك.¹¹⁹

أما استثماراتها طويلة الأجل فتمول عادات إما من مصادر تمويل خارجية، أي بالقروض المباشرة وغير مباشرة، كما يمكن الاستفادة هنا مما يعرف بعقود الإيجار الرأسمالية **CAPITALLEASES**، كما يمكنها إذا ما وجدت ذلك مناسباً أن تمويل هذه الاستثمارات داخلياً من الملاك، إما بإصدار الأسهم أو باستخدام ما لديها من احتياطات أو أرباح معتبرة.

1- في حالة التمويل الخارجي:

تشمل المعلومات الملائمة ما يلي:

1- معدل الفائدة للسند أو القرض.

2- شروط السداد.

3- القيمة الاسمية والقيمة السوقية، شروط الإصدار والقابلية للتحويل بالنسبة للسندات.

4- نوع الضمانات والقيود الأخرى التي يفرضها المقرض على المنشأة المقترضة.

¹¹⁹ - محمد مطر، مصدر سبق ذكره، ص 228.

5- القيمة العادلة للأصل المستأجر بعقد إيجار رأسمالي، وكذلك القيمة المتبقات
RESIDUAL VALVE المضمونة للأصل المستأجر.

6- مخاطر الرفع المالي.¹²⁰

2- في حالة التمويل الداخلي من الملاك:

تشمل المعلومات الملائمة ما يلي :

- القيمة الاسمية للسهم العادي أو الممتاز.
- القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.

المطلب الثالث : قرار توزيع الأرباح

أولاً: تعريف الأرباح

الربح: هو " الفرق بين الإيراد وجمع النفقات او الفرق بين تكاليف الإنتاج وبين ثمن البيع.¹²¹

أما تعريف الربح عند الاقتصاديين المسلمين : " عائد التنظيم من ناتج المشروع التجاري ، او الصناعي ، او الزراعي ، او المشترك ، وهو ذلك التنظيم الذي قام به الإنسان في مال غيره ، وبالتالي قد يكون الربح للإنسان من ماله ، أو من مال غيره".¹²²

ثانياً: قرار توزيع الأرباح

تعريف قرار توزيع الأرباح:

قرار توزيع الأرباح هو توزيع صافي الدخل الذي حققته الشركة أو جزء منه على المساهمة ، ويعتبر قرار التوزيع أحد أهم القرارات المالية في الشركة نظراً لعلاقته المباشرة بالمساهمين وانعكاساته على سعر السهم في السوق المالية من حيث التوزيع أو الاحتجاز ، استقرار التوزيع أو النمو فيه ، توزيع نقدي أو بأسهم ، فقرار التوزيع إلى أرباح على المساهمين أو أرباح محتجزة ، له ضرورته وأهميته الخاصة.¹²³

يحدد كل من قرار التمويل والاستثمار مع التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع المساهمون الحصول عليها جراء استثمارهم في الأسهم العادية للشركة ، والمخاطرة المصاحبة لهذه التدفقات النقدية ، والتدفقات النقدية هذه هي صافي الدخل الذي تحققه الشركة والذي يعود بأكمله للمساهمين ، وهنا يأتي دور الوظيفة المالية الثالثة أو القرار المالي الثالث المهم ، ألا وهو قرار توزيع الأرباح ، فقرار توزيع الأرباح هو

¹²⁰ - محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص 279.

¹²¹ - إسماعيل ، شمسة بنت محمد ، الربح في الفقه الإسلامي : ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة ، دار النفائس ، 2000 ، ص 20.

¹²² - محمد نجيب حمادي الجوعاني ، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الكتب العلمية ، 2005 ، ص 370.

¹²³ - محمد علي إبراهيم العامري ، الإدارة المالية الحديثة ، دار وائل للنشر ، طبعة أولى ، 2013 ، ص 25.

توزيع صافي الدخل الذي حققته الشركة أو جزء منه على المساهمين، ويعتبر قرار المقسوم أحد أهم القرارات المالية في الشركة نظراً لعلاقته المباشرة بالمساهمين وانعكاساته على سعر السهم في السوق المالية من حيث التوزيع أو الاحتجاز، استقرار التوزيع أو النمو فيه توزيع نقدي أو بأسهم، فقرار التوزيع إلى أرباح موزعة على المساهمين أو أرباح محتجزة، له ضرورة وأهميته الخاصة.

تمثل الأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في أسهم الشركة، أن هذه الأرباح الموزعة تمثل دخلاً جارياً ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين، لذلك فإن مستوى الأرباح الموزعة وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالية، يتضح من ذلك أن قرار توزيع الأرباح على المساهمين يعتبر واحد من أهم قرارات الإدارة المالية في الشركة، كما أن الوجه الآخر لهذا القرار أي احتجاز الأرباح يرتبط بقرارات التمويل والاستثمار في الشركة، أما المحتجزة فهي أحد مصدري التمويل بالملكية، وكلفتها تقل كثيراً عن كلفة إصدار الأسهم العادية، بما أن التمويل بالأرباح المحتجزة بقي ضماناً أن لدى الشركة استثمارات رابحة، وأن هذه الاستثمارات ينتج عنها أرباح أعلى في المستقبل.¹²⁴

أي أنه توجد لدى الشركة آفاق وفرص للنمو وأنها تمول هذا النمو باختيار الأرباح، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على سعر السهم في السوق المالية.

ثالثاً: الفئات التي تتأثر بقرارات توزيع الأرباح:

هناك فئتان تتأثر وتتأثر في عملية توزيع الأرباح:¹²⁵

الفئة الأولى: الإدارة العليا التي تهدف من قرار أو سياسة توزيع الأرباح إلى احتجاز أكبر كمية من صافي الأرباح المحققة بهدف اعتمادها كمصدر تمويل أسهل وتحت اليد الاستثمارية مستقبلاً.

الفئة الثانية: المساهمين مالكي الأسهم ونستطيع أن نقسمهم إلى قسمين :

1- صغار المساهمين: الراغبون في الحصول على أكبر كمية من الأرباح الموزعة لأنها تشكل فوائد الدخل الجاري، يستخدم في معيشتهم

2- كبار المساهمين: وهم فئة أصحاب الأموال الكبيرة، وهؤلاء ينظرون إلى توزيع الأرباح بمنظورين :

- إذا كان معدل العائد على الاستثمار بالشركة أصغر من معدل العائد على الاستثمار بالسوق فإنها تفضل توزيع الأرباح.

¹²⁴ - محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 28.
¹²⁵ - دريد كامل الشبيب، إدارة مالية شركات متقدمة، دار البازوري العلمية، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 159، 160.

-وهذا يبين لنا مدى تأثير سياسة توزيع الأرباح على انتقال الأموال وجذب المستثمرين والمساهمين من خلال بيع وشراء الأسهم.

رابعاً: الإجراءات المتبعة لتوزيع الأرباح

هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتبع لاتخاذ قرار توزيع الأرباح، وهي أربعة توزيع مهمة أولها موعد الإعلان عن توزيع الأرباح الذي تحدد فيه الشركة مقدار الأرباح الموزعة لكل سهم، والمشمولين بالتوزيع المسجلين في السجلات والثاني موعد أسماء المساهمين الذين يحق لهم استلام الأرباح المعلن عنها وتحديد موعد فقدان حق الأرباح الموزعة في الأسهم، لأنها تحدد حق المطالبة بالأرباح الموزعة وفقدانها وتحدد موعد الدفع والتوزيع الفعلي للأرباح.¹²⁶

¹²⁶ - دريد كامل الشيبب ، مرجع سبق ذكره ، ص 160.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي

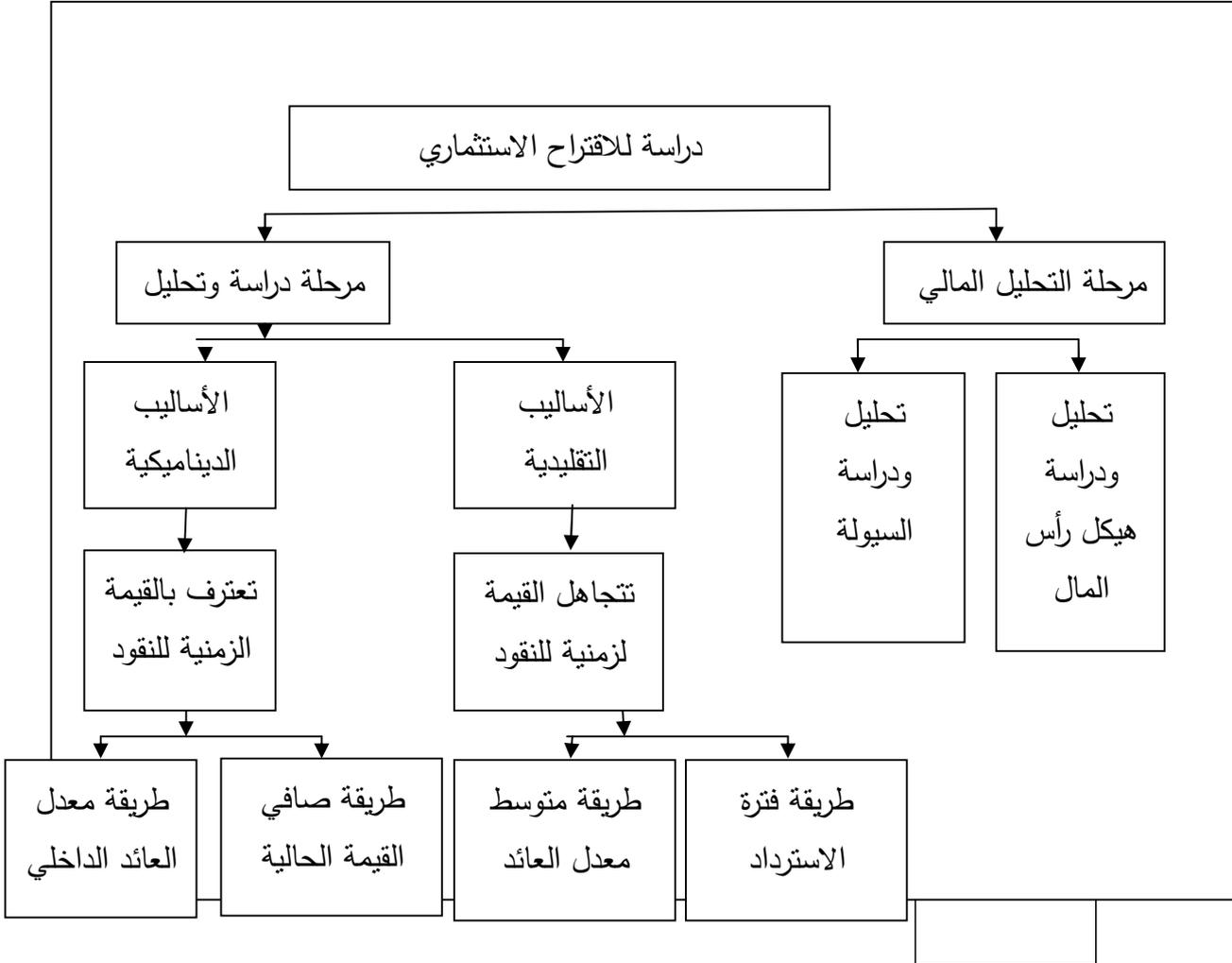
المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار المالي

تمكن مؤشرات التوازن المالي من معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتقييم أدائها وذلك من خلال ما توفره من معلومات لمتخذ القرار سواء كانت تتعلق بمصادر التمويل او قرارات التخطيط ، كما أنها توفر معلومات حول السيولة بالمؤسسة وهيكلها المالي ، كما أنها تساعد على تحسين اتخاذ القرار الاستثماري،¹²⁷

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹²⁷ - كحول صونية ، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص محاسبة ونظم المعلومات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 ، ص 141.

الشكل رقم (7): مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري



المصدر : كحول صونية، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار المالي

تقدم النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية وعن خدمة الدين ، كما أنها تعطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات والتعريف على أساليب مشكلة ما ، بل يجب تحليل مجموعة من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات ، وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، فنسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ قرار التمويل والاقتراض ، ونسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية ، ونسب النشاط على قرار التخطيط والرقابة المالية

والإجراءات التصحيحية ، كما أنها تقيم الانجازات و نشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد ، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

1. استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار:

تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:¹²⁸

أ- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي:

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي ، قائمة المركز المالي التقديري ، باستخدام النسب المستهدفة ، وتعد هذه الأخيرة من الواقع الخبرة والتقدير الشخصي ، واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

ب- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام:

تستخدم النسب المالية في تقدير النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة ، وتقوم عملية استخدام التدفق الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخل لرأس نتيجة الاقتراح الاستثماري ، فترتبط التدفقات النقدية الداخلية والخارجية لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية ، والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون ، نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح ، وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديد او عملية إنتاجية مختلفة.

المطلب الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

نظرا لما يترتب من قرارا من الأهمية والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة ويتوقف ذلك على اتخاذ القرارات الفعالة بالاعتماد على مختلف الأساليب المتاحة والظروف الحديثة والمتطورة والفعالة وبما أن القرارات هي التي تهمنا لان لها صلة بالتحليل المالي ، ارتأينا أن نتناول القرارات المالية قصيرة الأجل والقرارات المالية طويلة الأجل.

أولاً : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الأجل

إذا كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة ومستقلة فان القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماما، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في اجل عمل دورة الاستغلال ونتاجة عن حجم النشاط ، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى الوظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق ولكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة

¹²⁸ - احمد بوشبوط ، حسام الدين حمري ، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض المصغرة ، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2017، ص 52.

عن قرار طويل الأجل وشروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل ، ومن أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي استخدامها ، التنازل عن الحقوق بمعنى حجم تجاري ، الافتراض عن طريق ديون الموارد واللجوء إلى القروض البنكية ، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل ، حتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لا بد من تزويد متخذها بمعلومات على قدر من الدقة والوضوح ، وإن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها ، وبما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات واختيار مدى صحتها ، حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها إلى مراكز صنع القرار ، ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة ومرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة، ومن أهم كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفائز من استعمالها تكون أكبر من تكاليف تحضيرها.¹²⁹

ثانيا : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل

وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل ومن أهم هذه القرارات قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار ، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية ولذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع ، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا ويلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذه بأحسن أسلوب ، حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان ، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

إن الفصل بين القرار التمويلي لمشروع وقراره الاستثماري يؤكد كون القرار الاستثماري يهمل التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار ، يفاضل بين مختلف موارد التمويل أي عدة قرارات تخص التمويل بالديون.¹³⁰

¹²⁹ - موحى الياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

والمحاسبية ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015 ، ص 60.

¹³⁰ - موحى الياس ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل خلصنا إلى أن عملية اتخاذ القرار هي عملية يتم من خلالها اختيار أحسن بديل من بين عدة بدائل متاحة ، وان عملية اتخاذ القرار هي عملية مستمرة تتكون من عدة خطوات تشخيص المشكلة ، تحديد البدائل ، تقييم البدائل ، و اتخاذ القرار وتطبيقه وأخيرا تحديد النتائج.

وتأتي القرارات المالية في مقدمة هذه القرارات بالنسبة للمؤسسة وتتم وفق معايير وأسس علمية ، تقوم على إتباع المنهج العلمي في تحديد المشكلة وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها وإخضاع النتائج للمقارنة والتجربة والاستنتاج.

وتم تسليط الضوء أيضا على أنواع القرارات المالية المتمثلة في قرار الاستثمار و قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح ، فقرار الاستثمار فتعلق بكيفية استثمار الأموال بين الاستثمارات المتعددة والمتاحة أمام المؤسسة ، وينبغي قبل اتخاذ هذا القرار دراسته وتقييمه نظرا لأهميته وأثره على مستقبل المؤسسة ، أما قرار التمويل يتعلق بكيفية الحصول على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة وبالشروط المناسبة،

في حين تتعلق قرارات توزيع الأرباح بنسبة الأرباح المراد توزيعها من إجمالي الربح الصافي ، وتعتمد نسبة الأرباح الموزعة على الربح المحقق وعلى قرار الجمعية العامة ، بالإضافة إلى متغيرات أخرى يمكن أن تؤثر على سياسة توزيع الأرباح.

وينبغي قبل اتخاذ أي قرار من القرارات المالية الثلاثة في المؤسسة دراسة أثرها على القيمة السوقية للمؤسسة.

كما أن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار باعتباره مصدر ومنبع المعلومات ، بحيث أن كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تمدنا بالمعلومات حول احتياجات رأس المال والخزينة ، السيولة ، النشاط ، الربحية ، وغيرها.

الفصل الثالث

إتخاذ القرار في مطاحن

بني هارون بناءا على

التحليل المالي

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل من الدراسة وبعد التعرّيج على تقديم بعض المعلومات العامة عن مؤسسة مطاحن بني هارون والهيكل التنظيمي الخاص بها، وبعد توضيح بعض الأهداف والمشاكل التي تعاني منها، نقوم بالدخول في صلب موضوع دراستنا والذي يتمثل دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية نقوم بتحليل كل من الميزانية وجدول حساب النتائج والتطرق إلى تحديد دور مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية في اتخاذ القرار ، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مطاحن بني هارون

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بني هارون

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة مطاحن بني هارون - القرارم قوقة-

سننطلق في هذا المبحث إلى تقديم عام للمؤسسة عن طريق عرض تاريخها وتكوينها والهيكل التنظيمي ، بالإضافة إلى إبراز أهميتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة

قبل أن نتطرق للحديث عن مؤسسة مطاحن بني هارون يجب أولاً معرفة أصل هذه المؤسسة ونقصد بذلك مؤسسة **Sempac** ، لقد ظهرت هذه الوحدة يوم 22 ماي 1965م بالجزائر العاصمة ولان الجزائر تبنت النظام الاشتراكي بعد الاستقلال ، فالقرار فيها كان يصدر عن السلطة المركزية واستمر الحال إلى غاية 1982م ، أين عرف الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تميزت أساسا بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الجديدة إحداها فقط تم تقسيمها إلى خمسة مؤسسات جهوية كل وحدة منها تميزت باستقلالية القرار وهي كالاتي:

- الرياض الجزائر ؛
- الرياض سطيف؛
- الرياض سيدي بلعباس؛
- الرياض تيارت؛
- الرياض قسنطينة؛

هذه الأخيرة (الرياض قسنطينة) التي صارت تسمى **Smide** ، قسنطينة وهذا كان سنة 2002 تضم 11 ولاية ، ضلت كغيرها من الوحدات تسير بنفس النمط إلى غاية تخلي الجزائر عن النظام الاشتراكي والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق ، حيث أعدت الدولة مخططا وطنيا من أجل تنظيم هيكلة المؤسسات الوطنية في شكل شركات تجارية عن طريق خلق شركات فرعية مستقلة على مستوى الوحدات ، تخضع لأحكام القانون التجاري ، وعلى هذا الأساس وكغيرها من المؤسسات الجهوية عرفت سميد قسنطينة تقسيما جديدا إلى شركات فرعية نذكر منها:

- مطحنة الساحل سكيكدة ؛
- مطحنة سييوس عنابة؛
- مطحنة الاوراس باتنة؛
- مطحنة بني هارون ميله التي هي محل الدراسة.

أولاً : التعريف بمؤسسة مطاحن بني هارون

هي مؤسسة إنتاجية وتجارية يتمثل نشاطها أساسا في تحويل المادة الأولية المتمثلة في القمح (البين والصلب) إلى مادة السميد والفرينة اللذان بدورهما يستعملان كمادة أولية لصناعة مختلف تقوم بها مؤسسات الأخرى.

تتكون مطاحن بني هارون المتواجدة مقرها بالقرارم قوقة بولاية ميله من:

- المديرية العامة؛
- المركب الإنتاجي والتجاري بني هارون ، والذي يختص في إنتاج الفرينة ومستخرجات الطحين؛
- المركب الإنتاجي والتجاري فرجيوه ، والذي يختص في إنتاج السميد بأنواعه والفرينة وكذا النخالة؛

تقع مؤسسة مطاحن بني هارون على الطريق الوطني رقم 27 الرابط بين ولايتي قسنطينة وجيجل ويحدها شرقا ملعب البلدية ، وغربا القاعة متعددة الرياضات ، وشمالا إكمالية الطيب بوسمينه ، وجنوبا الطريق السريع.

انطلقت أشغال انجاز هذا الصرع المؤسسي سنة 1977م في شهر نوفمبر ، واستمرت الأشغال إلى غاية 1983م أين كلفت شركة مجرية

Complex-Budabest وشركة وطنية **Sonatiba** ، وبالرغم من أن العملية انتهت في 14 افريل 1978 إلا أن العملية الإنتاجية تأخرت إلى غاية 1983 وذلك بسبب تأخر وصول أجهزة المطحنة.

ثانيا : بطاقة فنية عن المؤسسة

- أ- الطاقة الإنتاجية :
- قمح صلب (سميد) 4400 قنطار يوميا ؛
- قمح لين (فرينة) 2600 قنطار يوميا.
- ب- الطاقة التخزينية للمواد الأولية:
- قمح صلب 125000 قنطار يوميا ؛
- قمح لين 25000 قنطار يوميا.
- ت- أهم المنتجات:
- السميد بنوعيه الممتاز والعادي ؛
- الفرينة ؛

- مستخرجات الطحين (النخالة) وهي الناتجة عن عملية الطحن والغريلة وتستهلك كعلف للحيوانات.

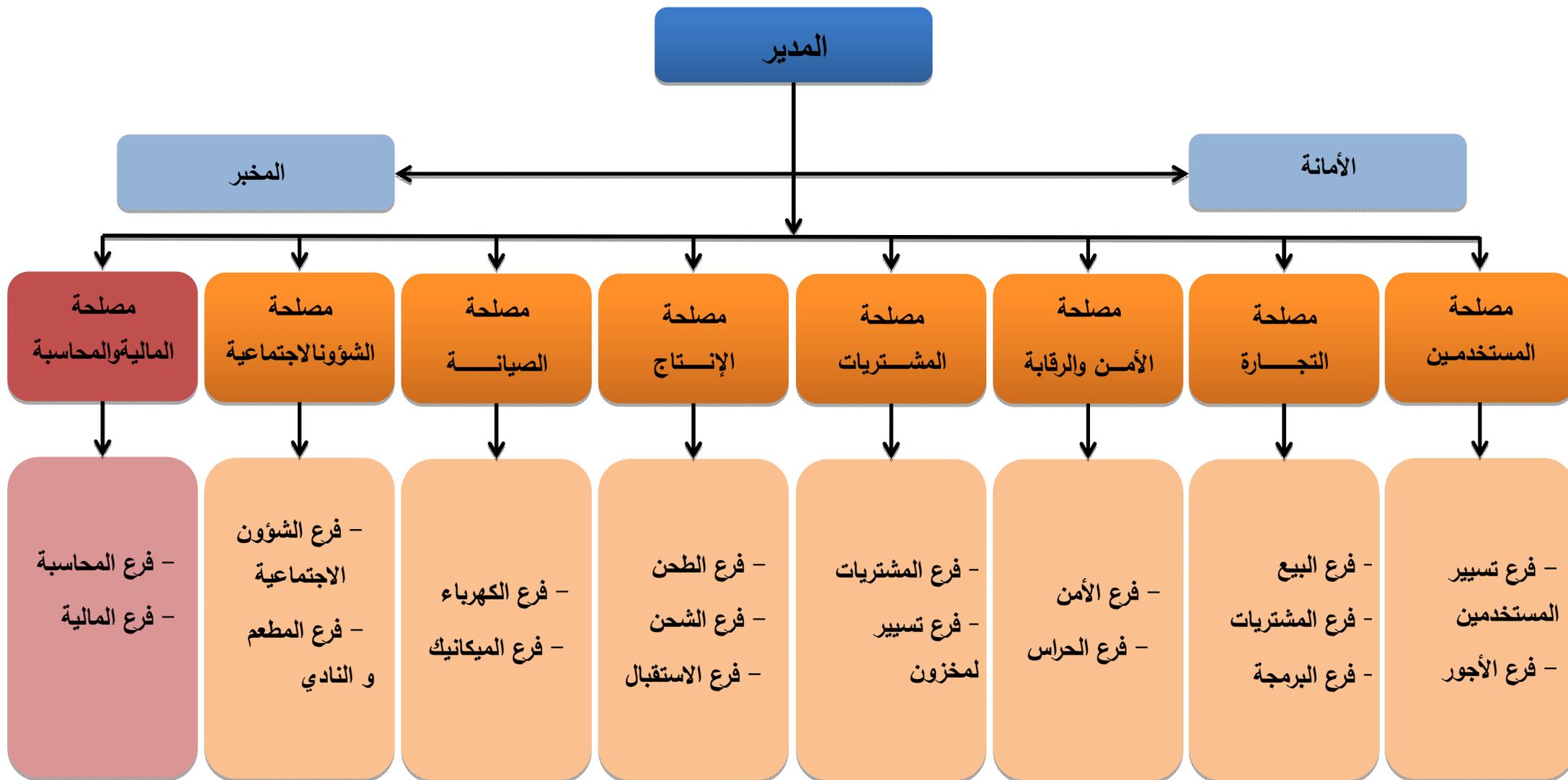
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون وتعريف مصلحة المالية

والمحاسبة

أولاً. الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون:

إن انسجام وترابط الوظائف مع نمط التمييز يساعد على تطوير نشاطها وزيادة إنتاجها، لذلك نجد أن المطاحن تسعى جاهدة إلى الاهتمام بتنظيمها من خلال متابعة التعديلات على متطلبات ومستحقات النشاط الداخلي للمطاحن.

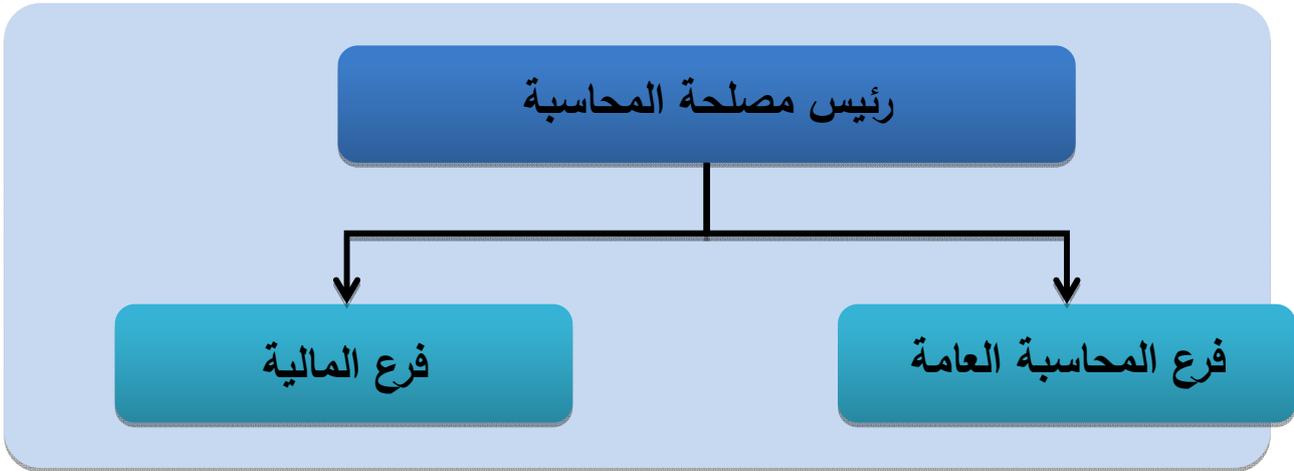
شكل رقم (8): الهيكل التنظيمي لمطاحن بني هارون



ثانيا. تعريف مصلحة المالية والمحاسبة:

إن هذه المصلحة هي ملتقى لكل المصالح السابقة الذكر، ليس كأفراد وإنما عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة، ومن ثم تتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي ومحاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للحركات المالية وذلك ابتداء من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها والإيرادات الرامية لتصليحها، وكذلك إنشاء مخطط مالي يكون بالتنسيق مع المديرية العامة فرع المحاسبة والمالية إلى غاية إعداد الميزانية الختامية بالوحدة مروراً بمراحل عديدة لمعرفة وضعيتها المالية من حيث الربح والخسارة، حيث يتم بهذه المصلحة مراقبة جميع الوثائق المحاسبية المتعلقة بعملية الشراء والبيع تلك التي تتم مع المديرية العامة، كما لها علاقة بالبنوك والموردين، حيث يعد بنك الجزائر للفلاحة والتنمية الريفية **BADR** المتعامل الوحيد مع الوحدة، ويشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الاستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت وتحفظ الوثائق لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالوحدة، فلا تتم عملية التسجيل إلا بعد التأكد من صلاحية الوثائق. يوجد بها ثلاثة عمال، ويكون الهيكل التنظيمي لها على النحو التالي:

شكل رقم (9): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة



المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف المؤسسة والمشاكل التي تعاني منها

أولاً : أهمية المؤسسة

إن وجود المؤسسة داخل المجتمع أي في حيز زمني ومكاني يجعلها تأثر وتتأثر به من خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية مطاحن بني هارون (وحدة القرارم قوقة) والمصنعة في نوعين هما :

أ- الأهمية الاجتماعية : ويمكن حصرها فيما يلي:

- توفير الشغل : إن إنشاء مطاحن بني هارون يعمل على توفير مناصب شغل وهذا ما يسمح بامتصاص البطالة من المجتمع .

- التأثير على الأجور: للمؤسسة دور هام في تحديد الأجور بقوة استقطابها لليد العاملة او قصد تحويل العمال نحو قطاع معين قصد تنميته وتطويره.

ب- الأهمية الاقتصادية: بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي سبق ذكرها للمؤسسة أهمية اقتصادية تمكنها من تغيير وجهة الاقتصاد الوطني والتي فيما يلي:

- ظهور منشأة تجارية جديدة: بحيث أن زيادة عدد السكان في المنطقة او مدينة يؤدي إلى ظهور مؤسسة او مجموعة من الفروع التابعة الجديدة وبالتالي ضرورة القيام بإعداد منشأة تجارية لتلبية حاجات العمال وتلبية مختلف مرافق الحدة الضرورية ولذا تظهر الأهمية المتمثلة في ظهور ودفع حركة تنمية في المؤسسة.

- التأثير على الاستهلاك: إن سياسة البيع التي تتبعها المؤسسة تؤثر على استهلاك المجتمع فزيادة المبيعات وتنوعها يؤدي إلى المنافسة.

ثانيا : أهداف المؤسسة

أ- الأهداف الاقتصادية

- تهدف الوحدة لجعل منتجاتها الفرينة والسמיד ذات جودة عالية وسعر معقول ، و عدا إرضاء للمستهلك بالدرجة الأولى وأيضاً لموجهة المنافسة القوية للخواص في نفس المجال.

- تحقيق الربح : إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي توسيع نشاطها للصعود أمام المؤسسات الأخرى في نفس القطاع الاقتصادي لذا يعتبر الربح من المعايير الأساسية لها.

- تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق مؤسسة مطاحن بني هارون لغايتها يمر عبر مراحل او عملية تصريف او بيع إنتاجها من الفرينة والنخالة والدقيق وتغطية التكاليف المتعلقة بذلك وعند القيام بعملية البيع فهي بذلك تغطي طلبات المجتمع الموجودة به.

- عقلنة الإنتاج: يتم ذلك باستعمال الرشد والعقل في وسائل الإنتاج ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه الخطط والبرامج وبذلك فان المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في مشاكل اقتصادية ومالية.

ب- الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجر : حيث يعتبر العمال في المنشأة من المستفيدين الأوائل حيث يتقاضون اجر مقابل عملهم ويعتبر هذا المقابل حق مضمون قانونا وشرعا وعرفا.
- تحسين مستوى المعيشة للعمال: إن التطور السريع الذي تعرفه المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم والذي يغير أذواقهم ويحسنها وذلك بتحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مادية ومالية أكثر للعمال من جهة ولمؤسستهم من جهة أخرى.
- توفير وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسة على اعتياد عملها على الاستفادة من الوسائل الترفيهية والثقافية التي توفرها لهم ولأولادهم كتنظيم رحلات نظرا لما لهذه من تأثير على العمال وشعورهم بالرضا وبالتالي تحسين نوعية عملهم ودرجة أدائهم داخل المؤسسة.
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة العمال القدامى: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وتزايد تعقيداتها فان المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كافيا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها عقليا كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تشغيلها أحيانا مما يضطر إلى إعادة تدريبهم عليها او على الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع.

ثالثا: المشاكل التي تعاني منها مؤسسة مطاحن بني هارون:

من أهم هذه المشاكل تذكر ما يلي:

1. قلة التمويل بالمادة الأولية للوحدة الإنتاجية و التجارية.
2. لجوء المستهلكين وخاصة الخبازين و مصانع الحلويات إلى الخواص للتمويل.
3. يد عاملة مرتفعة أي أن هنالك بطالة مقنعة، أي توجد عمالة لا تقابلها مردودية.
4. عدم امتلاك المؤسسة لقسم نظام المعلومات لجمع المعلومات عن المؤسسة والبيئة الخارجية، وهذا يظهر في عدم امتلاكها لقسم تسويق المنتجات سواء محليا أو دوليا وكذلك تكاليف الإنتاج كبيرة وسعر البيع لا يغطي هذه التكاليف.

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بني

هارون

سنحاول في هذا المبحث القيام بتشخيص مالي لـ"مطاحن بني هارون" من خلال عرض وتحليل جدول حساب النتائج والميزانية بشقيها عن طريق دراسة مختلف النسب التي تتلاءم وطبيعة الدراسة، وبعدها

المطلب الأول: عرض جدول حساب النتائج و الميزانية بالمؤسسة

أولاً. جدول حساب النتائج:

جدول رقم (13): جدول حساب النتائج لمؤسسة مطاحن بني هارون للفترة (2015-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

2017	2016	2015	البيان
2 328 434 058.82	2 216 234 633.35	2 457 573 375.42	رقم الأعمال
1 052 643.88	1 261 759.10	-9 165 425.00	الإنتاج المنتج والمنتقص من المخزون
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الاستغلال
- 354 093.59	1143 100.00	-	تنازلات بين الوحدات
2 329 132 609.11	2218 639 492.45	2 448 407 950.42	إنتاج السنة المالية
-1 915 186 660.24	-1 805 613 187.22	-2 009 823 968.88	المشتريات المستهلكة
-33 547 209.34	-28 112 513.33	-28 082 658.09	الخدمات الخارجية للاستهلاكات الأخرى
-1 948 735 869.58	-1834 325 700.55	-2 037 906 626.97	استهلاك السنة المالية
380 398 739.53	384 313 791.90	410 501 323.45	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-245 400 179.24	- 244 341 928.35	-235 243 603.14	أعباء المستخدمين
-6 317 165.45	-3 877 137.29	-9 938 733.28	الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة
128681 394.84	136 094 726.26	165 318 987.03	إجمالي فائض الاستغلال
21 753 063.91	13 658 864.06	9 154 096.04	المنتجات العملية الأخرى
-20 640 394.39	-1 319 073.74	-10 352 529.23	الأعباء العملية الأخرى
-79 471 248.02	-65 500 923.11	-51 127 378.58	المخصصات للاستهلاكات والمئونات وخسائر القيمة
41 734 195.82	1 826 254.90	7765 183.83	استرجاع على خسائر القيمة

			والمثونات
92 057 012.16	84 759 848.37	120 758 359.09	النتيجة العمليانية
61 230 792.34	26 154 931.08	63 857 685.81	المنتجات المالية
-	-	-	الأعباء المالية
61 230 792.34	26 154 931.08	63 857 685.81	النتيجة المالية
153 287 804.50	110 914 779.45	184 616 044.90	النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
-	-	29 841 877.08	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
4 913 796.35	7 879 728.08	-2 679 031.15	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
2 453 850 661.18	2 260 279 542.49	10,2 529 184 916	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-2 295 649 060.33	-2 141 485 034.96	2 371 731 717.13	مجموع أعباء الأنشطة العادية
158 201 600.85	118 794 507.53	157 453 198.97	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	عناصر غير عادية - منتجات
-	-	-	عناصر غير عادية - أعباء
-	-	-	النتيجة غير العادية
158 201 600.85	118 794 507.53	157 453 198.97	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق

ثانياً. الميزانية المالية:

1. الميزانية المالية للمؤسسة جانب الأصول:

جدول رقم (14): الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون-أصول-للفترة (2015-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

2017/12/31	2016/12/31	2015/12/31	الأصول
-	-	-	أصول ثابتة
229 406.16	315 319.20	197 250.76	فارق الشراء التثبيبات المعنوية

925 945 871.20	982 212 116.05	760 744 773.91	التثبيبات العينية
411 349 816.51	411 349 816.51	-	الأراضي
238 243 503.11	266 202 975.52	-	المباني
276 352 551.58	304 659 324.02	-	تثبيبات عينية أخرى
459 666 005.90	245 300 765.92	264 093 570.28	تثبيبات جارية
-	-	-	تثبيبات مالية
-	-	-	أصول حسابات دائنة
1 510 000 000.00	1 510 000 000.00	1780 000 000.00	سندات أخرى مثبتة
27 108.50	196 493203.74	30 916.50	قروض وأصول مالية أخرى
19 007 488.99	20844566.97	21 871 772.84	ضرائب مؤجلة أصول
-	-	76 189.64	groupe d'actifs à externaliser
2.914,875,880.75	2 955 165 971.88	2 827 014 473.93	مجموع الأصول الثابتة
			أصول متداولة
114 302 422.33	174 758 880.21	260 851 242.68	قيم الاستغلال
39 714 017.58	99 253 729.42	-	مواد أولية ولوازم
3 125 342.98	2 193 999.10	-	منتجات تامة الصنع
71 463 061.77	73 311 151.69	-	مخزونات أخرى
			قيم قابلة للتحقيق
8 473 853.44	5 322 559.17	3 281 848.82	زيانن
43 167 265.82	43 167 265.82	54 709 085.82	مجموع الشركاء
74 245 666.77	80 619 532.03	65 395 214.42	ضرائب وما شابهها
47 031 861.48	80 260 842.37	36 754 102.55	مدينون آخرون
-	-	-	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			القيم الجاهزة
-	-	-	استثمارات وأصول مالية أخرى
383 750 477.85	341 435 918.06	323 772 078.29	الخزينة
670 971 547.69	725 564 997.66	744 763 572.58	مجموع الأصول المتداولة
3 585 847428.44	3 680 730 969.54	3 571 778 046.51	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق

2. الميزانية المالية للمؤسسة لجانب الخصوم:

جدول رقم (15): الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون - خصوم - للفترة (2015-2017)

الوحدة: الدينار الجزائري

2017/12/31	2016/12/31	2015/12/31	الخصوم
			الأموال الدائمة
-	-	-	رؤوس الأموال الخاصة
-	-	600 000 000.00	رأس مال تم إصداره
-	-	494 015 501.15	مساهمة الدولة في رأس المال
-	-	-	رأس مال غير مستعان به
-	-	-	مساهمات أخرى
-	-	-	قسط الإدماج
-	-	1 677 492 726.05	علاوات احتياطات مدمجة
-	-	-	فارق إعادة التقييم
-	-	-	فارق المعادلة
158 201 600.85	118 794 507.53	157 453 196.97	النتيجة الصافية
-	-	-	رؤوس أموال خاصة - ترحيل من جديد
-	-	-	حصة الشركة المدمجة
-	-	-	حصة ذو الأقلية
2860 272 793.81	2 900 549 586 27	-	حسابات التنازل بين الوحدات
3 018 474 394.66	3 019 344 093.80	2 928 961 426.17	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم الغير جارية
297 682 351.37	297 682 351.37	249 957 301.64	قروض وديون مالية
52 082 373.22	58 833 247.55	67 740 181.50	ضرائب مؤجلة خصوم
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
93 323 661.65	142 053 314.98	147 379 859.47	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
-	-	-	مؤونات أخرى
443 088 386.24	498 568 913.90	465 077 342.61	مجموع الخصوم غير الجارية
3 461 562 780.90	3 517 913 007.70	3 394 038 768.78	مجموع الأموال الدائمة
			ديون قصيرة الأجل
6600 053.03	43 508 239.14	31 382 551.35	الموردون والحسابات الملحقة

99 025972.96	99 025 972.96	99 025 972.96	عمليات المجمع
4693 426.12	3 171 882.66	1846 809.44	الضرائب
13965 195.43	116 105 629.96	45 483 943.98	ديون أخرى غير جارية
-	32 210.08	-	خزينة الخصوم
124 284 647.54	162 817 961,84	177 739 277.73	مجموع الديون قصيرة الأجل
3 585 847 428.44	3 680 730 969.54	3 571 778 046.51	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق

المطلب الثاني : دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية

أولاً: حساب تحليل نتائج المؤشرات:

1- رأس المال العامل = الأموال الدائمة _ الأصول الثابتة

56702429485	رأس المال العامل 2015
56274703582	رأس مال عامل 2016
54668690015	رأس مال عامل 2017

نلاحظ أن رأس المال لمؤسسة بني هارون موجب على مدار 3 سنوات، وهذا مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على المدى القصير، وأن المؤسسة تتمتع بوضع مالي مريح، وهذا يعني أن الموارد الدائمة غطت جميع الأصول الثابتة وبقي فائض يمكن للمؤسسة الاستفادة منه وتوظيفه في مشاريع ذات عوائد على المؤسسة بدلاً من تمويل الأصول الجارية بذات الفائض، وهذا يعتبر بمثابة تكاليف على عاتق المؤسسة

2- الاحتياج لرأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة لنقص) _ (ديون قصيرة أجل _

تسبيقات بنكية)

24325221656	احتياج رأس مال عامل 2015
22134332784	احتياج رأس مال عامل 2016
16293642230	احتياج رأس مال عامل 2017

نلاحظ أن الاحتياج لرأس المال العامل لمؤسسة بني هارون موجب على مدار 3 سنوات، وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية تزيد مدتها في دورة واحدة لتغطي الفرق بين احتياجات وموارد الدورة

للمؤسسة، غير أنه ينخفض من سنة إلى أخرى، وهذا دليل على اتخاذ المؤسسة لقرارات مالية جيدة، تتمثل في تحصل أسرع للموارد لكي تستطيع.....

3-الخزينة = خزينة الأصول _ خزينة خصوم

32377207829	خزينة 2015
3414037079	خزينة 2016
38375047785	خزينة 2017

نلاحظ أن خزينة مؤسسة بني هارون موجبة أي أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج لرأس المال العامل، وهذا يعني توفر سيولة معتبرة لدى المؤسسة، وهي مجمدة، وهذا ما يطرح مشكلة الربحية، لذا يجب على المؤسسة أو متخذ القرارات المالية توجيه هذه السيولة الفائضة إلى شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن لمعالجة هذه الوضعية.

ثانيا : التحليل الأفقي لميزانية بني هارون

الجدول رقم (16): دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل:
جانب الأصول:

الأصول	2015	2016	2017	2015	2016	2017
مجموع أصول ثابتة	282701447393	295516597188	291487588073	100	104.53	103.10
أصول متداولة						
قيم استغلال	26085124268	174758880251	11430242233	100	66.99	43.81
قيم قابلة للتحقيق	16014025161	20937019939	17291864755	100	130.74	162.91
قيم	32377207829	34143591806	38375047785	100	105.4	118.52

						جاهزة
90.09	97.42	100	6709715476	72550499766	74476357258	أصول متداولة
100.39	103.5	100	358584742844	368073096954	357177804651	مجموع أصول

جانب الخصوم :

2017	2016	2015	2017	2016	2015	الخصوم
103.05	103.05	100	301847439460	301934409380	2928961426	مجموع رؤوس أموال خاصة
95.27	107.20	100			46507734	مجموع الخصوم الغير تجارية
101.98	103.64	100	346156278090	35179130070	3394038768	مجموع الأموال الدائمة
69.92	91.60	100	12428464754	16281796184	1777392777	مجموع ديون قصيرة
100.39	103.05	100	358584742844	368073096954	3571778046	المجموع العام للخصم
					78	
					3	
					51	

يتضح لنا من التحليل الأفقي لميزانية بني هارون درجة التغير في عناصر ميزانية المؤسسة، حيث يمكن متخذ القرار المالي من دراسة تطور المركز المالي طويل الأجل، حيث نلاحظ في مؤسسة بني هارون زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة 3% ولقد تم تمويل هذه الزيادة من خلال المصادر الذاتية، وهذا ما يساعد متخذ القرار المالي من معرفة ما إذا كانت المصادر الذاتية كافية للقيام بتمويل الاستثمارات أم هناك حاجة لمصادر خارجية، أما بالنسبة للمركز المالي قصير الأجل فنلاحظ انخفاض في الأصول الجارية والخصوم الجارية للمؤسسة، لكن الخصوم الجارية تتخضع بوتيرة أسرع من الأصول الجارية لسنة 2017 بالمقارنة مع نسبة الأساس 2015، حيث انخفضت الأصول بنسبة 10% أما الخصوم فانخفضت بنسبة 31 %، وهذا يعطي متخذ القرار المالي صورة دقيقة وواضحة عن مصادر التمويل المتاحة والاستثمارات التي يمكن للمؤسسة القيام بها .

المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية:

أولاً : حساب وتحليل نتائج النسب

1. نسب السيولة:

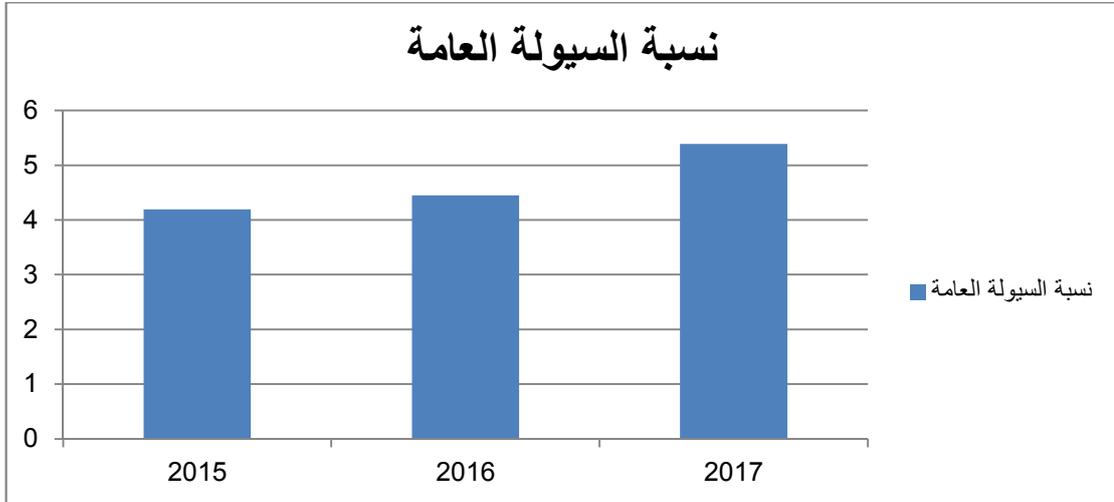
جدول رقم (17) : حساب نسب السيولة

النسب	طريقة حسابها	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة		4.19	4.45	5.39
نسبة السيولة السريعة		2.72	3.38	4.82
نسبة النقدية		1.82	2.09	0.86

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

☒ نلاحظ أن نسبة السيولة العامة موجبة وهي أكبر من 1 وهذا يعني أن مؤسسة بني هارون تتمتع بمقدر عالية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وهي في مأمن من خطر التوقف عن الدفع في الأجل القصير، حيث أنه 1 دينار من ديونها قصيرة الأجل مؤسسة بني هارون قادرة على توفير ما يزيد عن 4 دج ضمن أصولها على مدار 3 سنوات وهو مؤشر جيد لوضع سيولة مريحة.

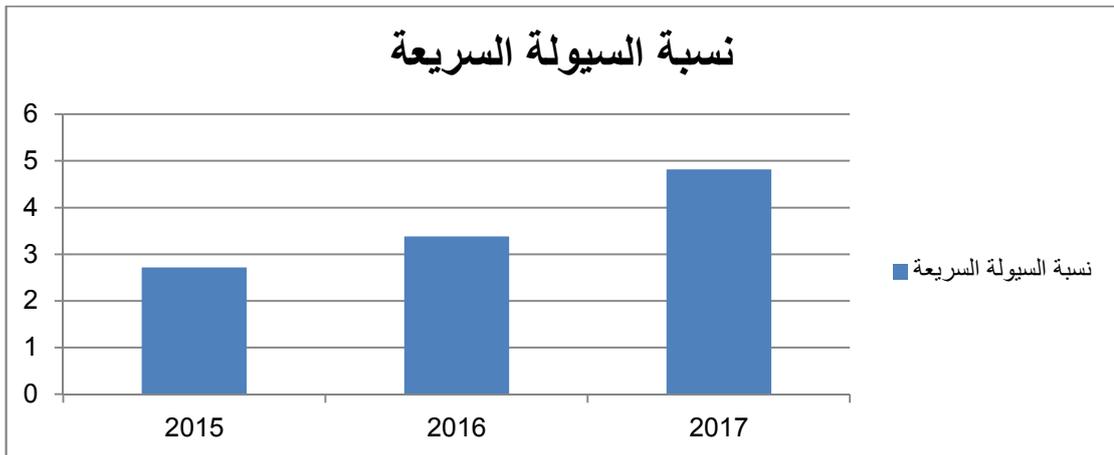
الشكل رقم (10): التمثيل البياني لنسبة السيولة العامة للفترة (2015-2017)



المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (17).

☒ **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد وهذا يعني أن مؤسسة بني هارون قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون الحاجة للمخزون، كما نلاحظ أن هذه النسبة في المؤسسة متزايدة على مدار ثلاث سنوات ، ونلاحظ من التحليل أعلاه تحسن عالي لهذه النسبة في نهاية 2017.

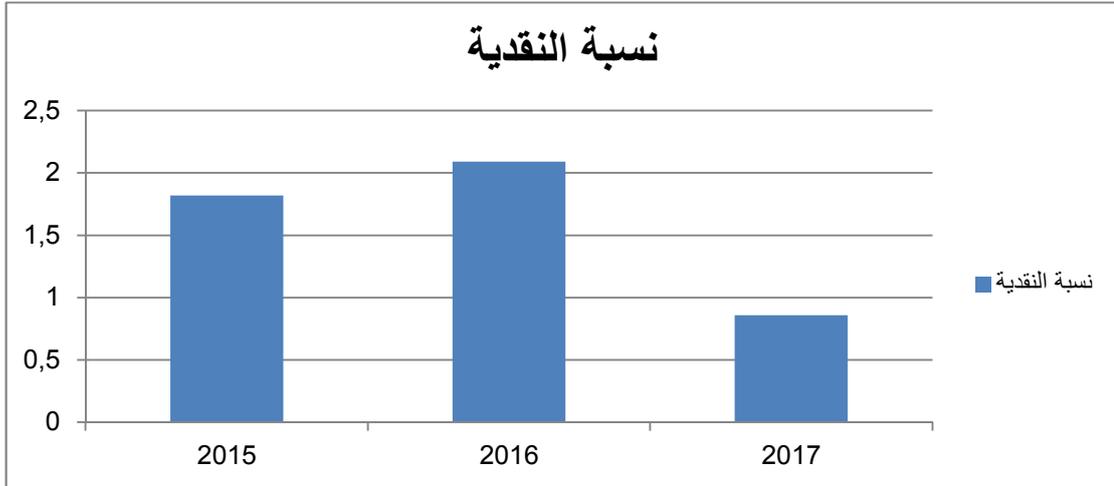
الشكل رقم (11): التمثيل البياني لنسبة السيولة السريعة للفترة (2015-2017)



المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (17).

نسبة النقدية: نلاحظ أن هذه النسبة غير ثابتة على مدار ثلاثة سنوات وهذا يعني أن النقدية لدى المؤسسة غير ثابتة، ونلاحظ أن هذه النسبة منخفضة عن الواحد سنة 2017، وهذا يعني أنه على المؤسسة تحصيل بعض الذمم أو بيع جزء من المخزون.

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لنسبة النقدية للفترة (2015-2017)



المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (17).

2. نسب النشاط:

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها ، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال ،

الجدول رقم(18) : نسب النشاط (2015-2017)

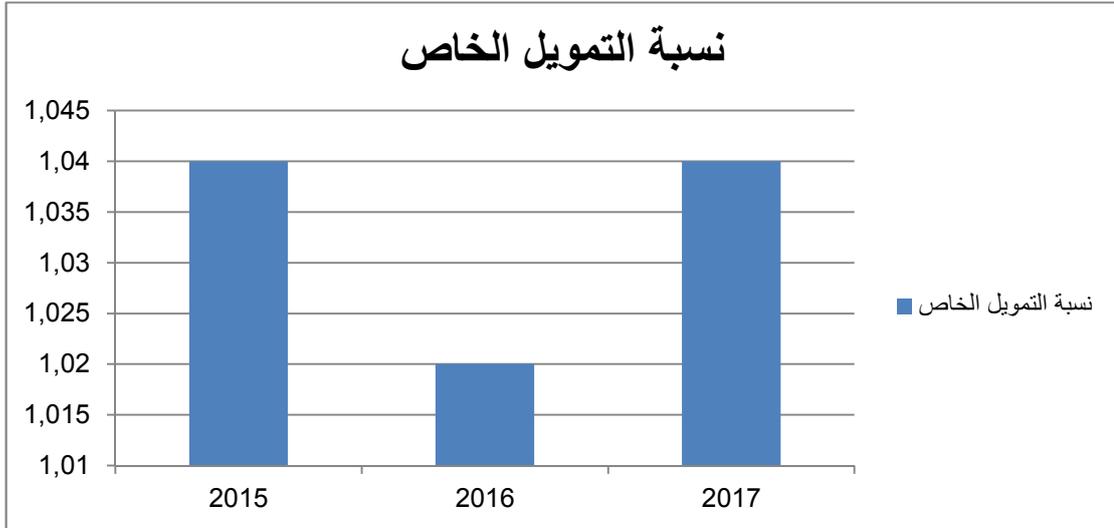
المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

☒ نسبة التمويل الخاص:

النسبة	طريقة حسابها	2015	2016	2017
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$	1.04	1.02	1.04
معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$	0.36	0.39	0.40
معدل دوران الأصول الثابتة	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$	0.72	0.62	0.59

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير وهذا خلال فترة الدراسة على مصادرها الداخلية المتمثلة في الأموال الخاصة وهذا راجع لارتفاع قيمة الاحتياطات المدمجة وكذلك النتيجة الصافية ، وتمثل ذلك في معدلات نسبة الذاتي التي جاءت تباعا 1.04 - 1.02 - 1.04 ما يدل على تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ، مع العلم أن هذه النسبة يمكن أن تكون اقل من الواحد دون أن يؤثر ذلك على وضعية المؤسسة ، بشرط أن تكون نسبة التمويل الدائم اكبر من الواحد.

الشكل رقم (13): التمثيل البياني لنسبة التمويل الخاص للفترة (2015-2017)

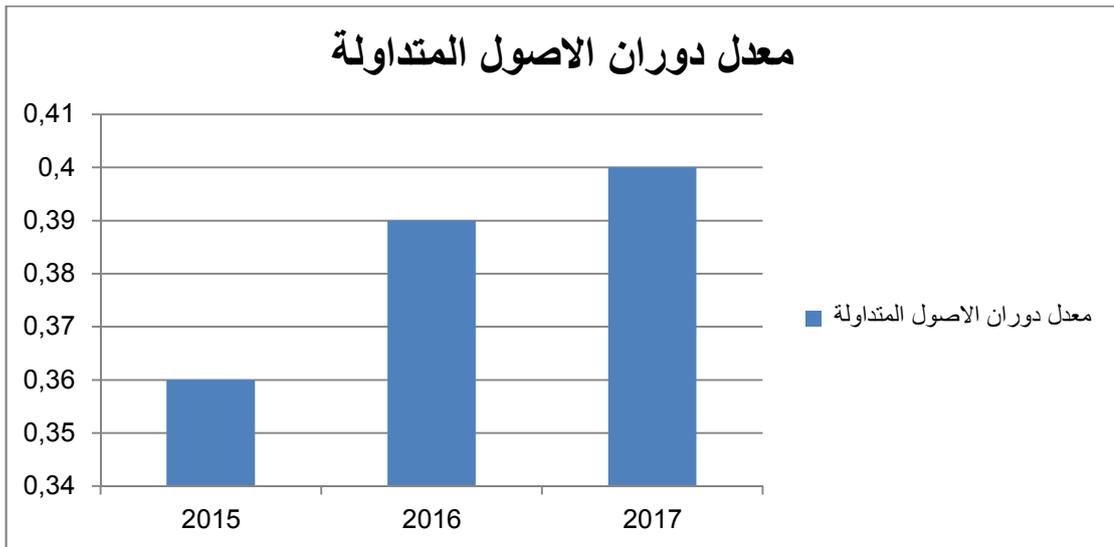


المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (18).

☒ معدل دوران الأصول المتداولة:

نلاحظ ارتفاع في معدل دوران الأصول المتداولة خلال الثلاث سنوات (2015-2016-2017) حيث كانت تقدر سنة 2015 ب 0.36 لترتفع في السنة الموالية إلى 0.39 ، أما في سنة 2017 فقدرت ب 0.40 ، وعليه من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن كل دينار تستثمره المؤسسة في سنة 2015 يساهم في تحقيق رقم أعمال ب 0.36 وان المعدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون .

الشكل رقم (14): التمثيل البياني لمعدل دوران الأصول المتداولة للفترة (2015-2017)

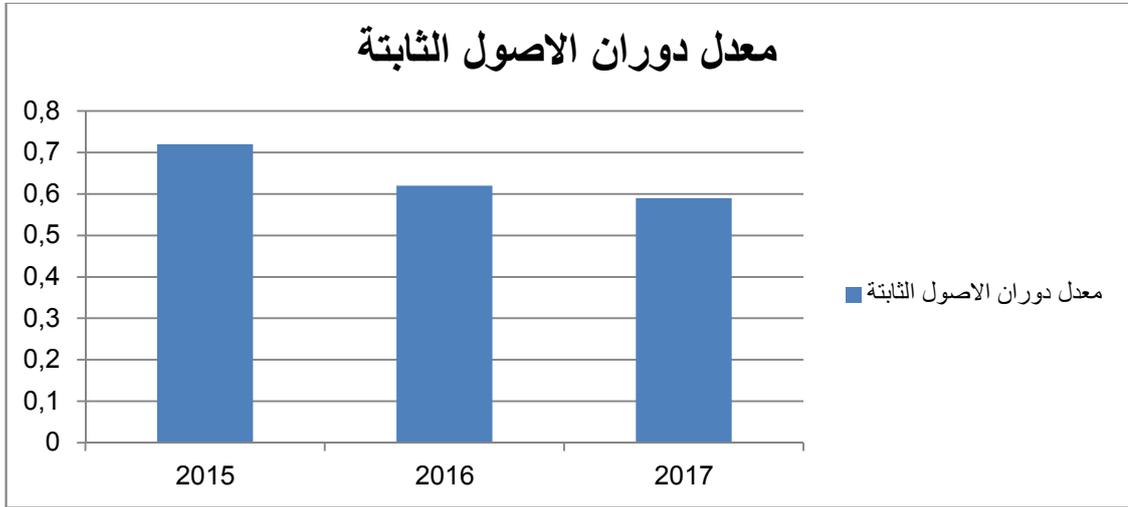


المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (18).

☒ معدل دوران الأصول الثابتة:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة انخفض خلال السنوات الثلاث ومنه أن النسبة اقل من 1 وهذا دليل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة في عملياتها الإنتاجية ، ويجب عليها محاولة رفع هذه المعدلات وذلك بزيادة كمية المبيعات.

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لمعدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2015-2017)



المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (18).

1. نسب المديونية :

جدول رقم (19) : حساب نسب المديونية

النسبة	طريقة حسابها	2015	2016	2017
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم		%186.29	%85.82	%87.19
نسبة الاستقلالية في التمويل العام	1	%82.002	%82.03	%84.17
نسبة السيولة الآجلة		%17.99	%17.96	15.82

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال تحليلنا لنتائج يتضح أن نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 50% على مدار ثلاث سنوات الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، أما نسبة الاستقلالية في التمويل العام فقد تجاوزت المجال المحدد وهو 20% و 60%، وهذا يعني أن مؤسسة بني هارون تعتمد على أموالها الخاصة بشكل مبالغ فيه في التمويل الدائم، أما بالنسبة لاعتمادها على الديون أو نسبة السيولة الآجلة، فنلاحظ أنها غير ثابتة على مدار الثلاث سنوات وأن هذه النسبة في انخفاض وهي أقل من المجال المحدد وهو 40% ديون و 60% أموال خاصة وهذا يعني أن المؤسسة تقلل من لجوئها إلى المصادر الخارجية في تمويلها.

ثانيا: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة بني هارون:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة انعكاسا رسميا لنشاط المؤسسة الاقتصادي، حيث يلعب هذا التحليل دورا هاما في اتخاذ القرارات المالية، إذ تتخذ هذه القرارات أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، وذلك بتحويل البيانات المالية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المتلى التي تعود بالربحية على المؤسسة.

وبعد القيام بعملية التحليل المالي لمؤسسة بني هارون يتضح لنا أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي

وهذا لوجود:

-خزينة موجبة خلال فترة الدراسة من 2015 إلى غاية 2017 ما يعني أن المؤسسة لديها سيولة معتبرة، وذلك من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة بني هارون من رأس مال عامل واحتياجاته، حيث نلاحظ أن رأس المال العامل واحتياجه موجب وهذا يدل على أن الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وهذا راجع إلى زيادة رأس المال الخاص.

كما لاحظنا أيضا انخفاض احتياجه من سنة 2015 إلى غاية 2017، وهذا دليل على انخفاض احتياجات الدورة، وهذا راجع إلى اتخاذ المؤسسة لقرارات مالية جيدة، ومن خلال تقييمنا لأداء مؤسسة بني هارون نلاحظ أنها تتوفر على سيولة معتبرة للوفاء بالتزاماتها، كما لاحظنا أن قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية زادت سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 و2016، كما نلاحظ أيضا أن مؤسسة بني هارون قللت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية واتجهت للاعتماد على مصادر تمويلها الداخلية، وهذا ما يعطي لمتخذ القرار الفرصة لاتخاذ أفضل القرارات سواء التمويلية، وذلك بمعرفة القدرة التمويلية للمؤسسة، ويعطيه حرية الحركة والاستقلالية في اتخاذ القرارات بعيدا عن القيود، وهذا يؤثر أيضا على قرار الاستثمار حيث يتضح لمتخذ القرار من هذا التحليل وفرة رأس المال ، وتنوع مصادر التمويل، مما يسمح له القيام بالاستثمار، هذا من الجانب المالي بغض النظر عن الجوانب الأخرى، كما يتيح له القيام بعملية توزيع الأرباح على المساهمين نظرا لتوفر سيولة معتبرة أو ضمها إلى رأس المال الخاص للاستفادة منها بشكل أفضل.

خلاصة:

خلال هذا الفصل تطرقنا لأهم البيانات المالية المعتمدة للقيام بالتحليل المالي بالاعتماد على مختلف مؤشرات ونسبه للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة الذي على أساسه يقوم متخذ القرارات باتخاذ قرارات مالية تؤثر على وضعية المؤسسة مستقبلا، وتعكس الصورة الحقيقية عن الوضع المالي لمطاحن بني هارون.

خاتمة عامة

خاتمة:

يتضح لنا من خلال قيامنا بهذا البحث بأن التحليل المالي هو علم عام و واسع ومتعدد التعاريف حيث تختلف تعاريفه باختلاف الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية التي يوفرها لهم ، والتي تمكنهم من ترشيد قراراتهم المالية فالتحليل المالي هو عبارة عن عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية و التي تساهم في تحديد خواص و أهمية الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ، يعتبر أيضا بمثابة أداة فعالة في يد الإدارة المالية لإيضاح طرق سير المؤسسة و إتخاذ القرارات المالية المناسبة ، حيث يتم إتخاذ مختلف هذه القرارات المالية بعد القيام بعملية تقييم للوضع المالي للمؤسسة و ذلك من أجل الوقوف على الحالة المالية المفصلة لها ، بالاعتماد على مختلف القوائم المالية التي يوفرها التحليل و ذلك من خلال حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل و إحتياجاته و الخزينة بالإضافة إلى تحليل الإتجاه و حساب مختلف النسب المالية و هذا ما يسمح بتشخيص نقاط القوة و كذلك تحديد نقاط الضعف ، وعلى أساس هذا التقييم يقوم متخذ القرار المالي باتخاذ قرارات مالية عديدة تؤثر على وضعية المؤسسة مستقبلا و هذا يدل على أن للقرارات المالية مكانة هامة لإستمرار المؤسسة و تحقيق أهدافها في الوقت المناسب و بأقل التكاليف و توفير الأموال الضرورية لوظائفها و ضمان إستقلاليتها ومن هنا نستخلص بأن العلاقة بين التحليل المالي و إتخاذ القرارات المالية هي علاقة تكامل .

نتائج اختبار فرضيات البحث:

- ❖ **الفرضية الأولى:** نلاحظ أن الفرضية تحققت بإعتبار أن التحليل المالي يتم من خلال الاعتماد على مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تشخص الوضعية المالية الصحيحة للمؤسسة و ذلك لاحتوائها على مختلف المعلومات المالية من نتيجة صافية و مصدر التمويل و كذلك على حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي إعتقادا على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية .
- ❖ **الفرضية الثانية:** : تحققت و ذلك بإعتبار القرارات المالية تتخذ على مستوى الإدارة المالية للمؤسسة و هي قرارات رئيسية .
- ❖ **الفرضية الثالثة:** نلاحظ تحقق الفرضية الثالثة لأن أي قرار مالي يتخذ على مستوى الإدارة المالية يعتمد على نتائج التحليل المالي.

نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من دراستنا هذه إلى بعض النتائج و التي تتمثل في :

خاتمة عامة

1- يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية المرجع الرئيسي لتوفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة ، حيث توفر لمستعملها الحد الأدنى من المعلومات التي تمكنها من تقييم الاداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها ، ومساعدة متخذ القرار في التوصل الى اتخاذ قرارات مالية سليمة ،

2- عند تحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها الى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة و يتوقف ذلك على الغرض من عملية التحليل المالي.

3- تعتبر القرارات المالية (قرار الاستثمار ، قرار التمويل ، قرار توزيع الارباح) من اهم القرارات في المؤسسة ، إذا على اساسها يتحدد مستقبل هذه الاخيرة ، فكلما كان القرار المتخذ رشيدا كلما ادى الى الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة ، كما ان هذه القرارات متكاملة فيما بينها ويؤثر بعضها على بعض اذا ان قرار التمويل يحدد لنا حجم الاستثمار الذي ستتخذه المؤسسة وهذا الاخير (قرار الاستثمار) يحدد لنا سياسة توزيع الارباح المتبعة من خلال النتائج والارباح التي يحققها.

التحليل المالي تقنية من تقنيات عملية إتخاذ القرار المالي.

4- التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة و السياسة المتبعة .

5- حققت مؤسسة بني هارون توازنا ماليا خلال فترة الدراسة (2015-2016-2017) و هذا من خلال تحقيقها لراس المال العامل موجب ، واحتياج لراس المال العامل موجب ايضا وكذلك تحقيق خزينة موجبة، بحيث راس المال العامل اكبر من احتياج راس المال العامل ، و هذا يدل بان المؤسسة في وضعية مالية جيدة تستطيع من خلالها تمويل احتياجات الدورة بموردها.

6- رغم تسجيلنا لبعض الاختلالات في اداء مؤسسة بني هارون الا انها تتمتع بوضعية مالية جيدة تمكنها من الاستمرار و التوسع في نشاطها اكثر.

التوصيات:

من خلال دراستنا لجوانب هذا الموضوع توصلنا الى التوصيات التالية:

- نوصي مؤسسة بني هارون بتنويع مصادر التمويل و التقليل من اعتمادها على اموالها الخاصة مع ضرورة المحافظة على استقلاليتها المالية.
- يجب على مؤسسة بني هارون استغلال الفائض من راس المال العامل بعد تغطيته لاحتياجات الدورة ، من خلال تطوير وسائل انتاجها او اقتناء تسيببات جديدة.

خاتمة عامة

- تدريب متخذي القرارات في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرار مما يساهم في زيادة كفاءة وقدرة متخذي القرار على التعامل مع نتائج التحليل المالي.
- كما نوصي باهمية التحليل المالي للمعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية لما لها من تاثير على نجاح القرارات المتخذة.
- دراسة امكانية انتاج المنتجات البديلة مثل دقيق الدرة و الشعير من اجل كسب زبائن جدد.
- محاولة الاخذ بعين الاعتبار اقتراحات و شكاوي الزبائن باعتبارهم عنصرا مؤثرا على اداء المؤسسة .
- لا بد على المؤسسة ان تهتم بالتحليل المالي لانه من الاساليب التي تسمح للمؤسسة بتحليل وضعيتها المالية وقياس سيولتها وربحيتها ومدى انسجام هيكلها المالي وقياس وتقييم نتائجها واتخاذ القرارات المستقبلية.
- الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمؤسسة ، فضلا عن دوره في ترشيد القرارات المالية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. احمد محمد المصري، الإدارة الحديثة (الاتصالات - المعلومات - القرارات) ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2007 .
2. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية ، طبعة ثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن 2012.
3. إسماعيل ، شمسة بنت محمد ، الربح في الفقه الإسلامي : ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة ، دار النفائس ، 2000.
4. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي ، إدارة البنوك التجارية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2016 .
5. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دروس وتطبيقات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .
6. أيمن التذلي ، زهير المدرب ، عامر عبد الله ، مقدمة في التحليل المالي ، الطبعة الاولى ، دار البداية للنشر والتوزيع ، الأردن.
7. باديس بن يحيى بوخلوه ، الأمثلة في تسيير خزينة المؤسسة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2013 .
8. بلقاسم تويزة ، محاضرات في المحاسبة العامة للمؤسسة طبقا للنظام المحاسبي المالي (S.C.F) ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، 2016 .
9. بنية محمد ، محاضرات في التحليل المالي ، السنة الأولى ماستر تخصص تسويق الخدمات ، تسويق فندقية وسياحي ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2019.
10. جابر شعيب الاسماعيل ، المالية للقادة - أفضل الممارسات المالية للقادة وكبار التنفيذيين ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 2018.
11. جهاد همام، إدارة الاستثمار، دار أمجد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2016.
12. حسن سمير عشيح - ظافر الكبيسي ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008.
13. حسن علي مشرقي ، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1997 .
14. حسين حريم ، مبادئ الإدارة الحديثة (النظرية - العمليات الإدارية - وظائف المنظمة) ، دار ومكتبة الحامد ، الطبعة الأولى ، 2006 .

15. حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الورق، عمان، 2000.
16. خالد قاشي، نظام المعلومات التسويقية (مدخل اتخاذ القرار)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2018.
17. خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
18. خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، دراسة الجدوى المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.
19. دريد كامل الشبيب، إدارة مالية شركات متقدمة، دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى، 2016.
20. رائد محمد عبد ربه، نظرية المنظمة والمؤسسات، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
21. الزغبيني هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
22. ساجي فاطمة، مطبوعات في مقياس التحليل المالي، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، جامعة ابن خلدون - تيارت - 2017.
23. سرمد كوكب الجميل، مقدمة في إدارة المؤسسات المالية نظريات وتطبيقات، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017.
24. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
25. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى، عمان 2010.
26. صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
27. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
28. عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، الإدارة والتحليل المالي (أسس - مفاهيم - تطبيقات)، دار صفاء، طبعة الثانية، عمان 2006.
29. عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية، طبعة رابعة، الأردن 2010، دار وائل للنشر والتوزيع.

30. عبد العزيز النجار، الإدارة الذكية (التخطيط / التنظيم / إدارة الأفراد / اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث الإسكندرية ، 2007 .
31. عبد القادر محمد احمد عبد الله ، خالد بن عبد العزيز السهلاوي ، الإدارة المالية ، الطبعة الخامسة ، 2017 .
32. عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن الطبعة العربية ، 2008.
33. عدنان عواد الشوابكة ، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 .
34. علي حسين علي ، نظرية القرارات الإدارية (مدخل نظري وكمي)، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008.
35. عمر وصفي عقلي ، الإدارة (أصول وأسس ومفاهيم)، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2007 .
36. فايز سليم حداد ، الإدارة المالية ، طبعة ثانية ، دار حمادة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009 .
37. فيصل محمود الشواروة، مبادئ الإدارة المالية ، طبعة أولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
38. لقيطي الأخضر ، دراسات في المالية والمحاسبة ، دار حميترا للنشر والتوزيع ، 2018.
39. محمد الفاتح محمود المغربي ، التمويل والاستثمار في الإسلام ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2016 .
40. محمد الفاتح محمود بشير المغربي ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، الطبعة الأولى ، 2020.
41. محمد أيمن عزت الميداني ، الإدارة التمويلية في الشركات ، دار العبيكان للنشر والتوزيع ، 2015،
42. محمد ساحل ، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، 2019 ،
43. محمد ساحل ، التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، 2019 ،
44. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
45. محمد عبد الفتاح الطيرفي ، مفاهيم إدارة حديثة ، دار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003.

46. محمد عبد الله شاهين محمد ، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية ، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، 2017 .
47. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، طبعة أولى، 2013.
48. محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010.
49. محمد مطر ، التحليل المالي، الأساليب والأدوات ، والاستخدامات العلمية ، الطبعة الأولى ، معهد الدراسات المصرية ، عمان ، 1997 .
50. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
51. محمد نجيب حمادي الجوعاني ، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الكتب العلمية ، 2005 .
52. محمود المبروك أبو زيد ، التحليل المالي " شركات وأسواق مالية " ، طبعة ثانية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2009.
53. مصطفى يوسف كافي ، إدارة الأمن والسلامة الفندقية ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011.
54. معراج هوارى ، حاج سعيد عمر ، التمويل التاجيري : المفاهيم و الاسس ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2013 .
55. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، دار المكتبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011.
56. منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل ، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2005 .
57. موفق احمد مرزة ، أساسيات الأساليب الكمية في القرارات الإدارية ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010.
58. ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين ، الطبعة الثانية، الجزائر ، بدون سنة النشر.
59. نبيل ذنون الصائغ ، الائتمان المصرفي ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2018 .
60. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية ، دار البداية ، الطبعة الأولى ، 2012.
61. نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 .

62. وائل رفعت خليل- إبراهيم السيد ، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي - إعداد الموازنة التقديرية -النسب المالية -المشتقات المالية)، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2012.

63. وليد محمد الشباني ، مبادئ المحاسبة التقرير المالي ، دار العبيكان للنشر والتوزيع ، 2014 .

الرسائل و الأطروحات:

1. احمد بوشبوط ، حسام الدين حمري ، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض المصغرة ، مذكرة نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 2017.
2. بن عمار غزلان، دور التحليل المالي في الرفع من أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2018، 2019.
3. بن عيسى العمرية، أثر المعلومات المالية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة المسيلة، 2014/2015.
4. حامدي نوح ، القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة نسيج وتجهيز بسكرة TIFIB ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- 2012.
5. دنون نسيمية، معالجة التكاليف لاتخاذ قرارات استثمارية في مؤسسات اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة بن باديس، مستغانم، 2019/201.
6. شعال نسرين ، أمثلة أنظمة التحليل المالي عبر العالم وإشكالية تطبيقها في الجزائر دراسة حالة بنك التنمية المحلية مستغانم، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص : تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم ، 2016.
7. كحول صونية ، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص محاسبة ونظم المعلومات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016 .
8. محمد بوهالي ، اثر القرارات المالية على الأداء المالي للمؤسسة ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص مالية المؤسسات ، جامعة الجزائر 3 ، 2018، 2017 .
9. موحى الياس ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015.

المراجع باللغة الاجنبية :

1. Georges deppalens , jean pierre , **gestion financière de l'entreprise** , 2009.
2. Kamel hamdi , **le diagnostic financier** , es- salameditor , Alger , 2001.
3. P. conco , f.hemicin , **gestion financière de l'entreprise** , édition dunod , paris , 10 éme édition ,2001.

المجلات :

1. فتيحة بالحاج ، **الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار** ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ، العدد 07 ، جامعة الجزائر 3 - 2016 .
2. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008.

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2015

MBH
CONSOLIDATION FILIALE
Exercice 2015

DATE: 01/03/2016
HEURE: 08:40
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		484 231,50	286 980,74	197 250,76	294 097,06
Immobilisations corporelles		3 096 740 798,02	2 335 996 024,11	760 744 773,91	795 237 172,62
Immobilisations en cours		264 093 570,28		264 093 570,28	7 979 730,64
Immobilisations financières					
Titres filiales					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		1 780 000 000,00		1 780 000 000,00	1 430 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		30 916,50		30 916,50	30 916,50
Impôts différés actif		21 871 772,84		21 871 772,84	23 671 851,91
Groupe d'actifs à externaliser		54 990 700,69	54 914 511,05	76 189,64	
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 218 211 989,83	2 391 197 515,90	2 827 014 473,93	2 257 213 768,73
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		267 176 117,57	6 324 874,89	260 851 242,68	233 904 725,74
Créances et emplois assimilés					
Clients		37 313 130,54	34 031 281,72	3 281 848,82	293 787,63
Groupe et associés		54 709 085,82		54 709 085,82	43 167 265,82
Autres débiteurs		66 249 579,92	854 365,50	65 395 214,42	47 220 056,45
Impôts et assimilés		36 754 102,55		36 754 102,55	44 549 238,55
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					100 000 000,00
Trésorerie		323 772 078,29		323 772 078,29	424 703 276,45
TOTAL ACTIF COURANT		785 974 094,69	41 210 522,11	744 763 572,58	893 838 350,64
TOTAL GENERAL ACTIF		6 004 186 084,52	2 432 408 038,01	3 571 778 046,51	3 151 052 119,37

مدير المالية الخارجية
كمال بن سني

المدير العام
بوسفيين

MBH
CONSOLIDATION FILIALE
Exercice 2015

DATE: 01/03/2016
HEURE: 08:40
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		600 000 000,00	600 000 000,00
Dotation définitive de l'état en fonds propres		494 015 501,15	494 015 501,15
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		1 677 492 726,05	1 580 582 889,44
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		157 453 198,97	149 629 836,61
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Autre fonds propres(différences de consolidation)			
Subventions reçues,charges,produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		2 928 961 426,17	2 824 228 227,20
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		249 957 301,64	
Emprunts d'investissement		249 957 301,64	
Crediteurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
Impôts différés passif		67 740 181,50	72 219 291,72
Provisions et produits constatés d'avance		147 379 859,47	155 411 534,48
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		465 077 342,61	227 630 826,20
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		31 382 551,35	12 433 646,98
Operation Groupe		99 025 972,96	69 184 095,88
Impôts		1 846 809,44	4 641 642,52
Autres dettes		45 483 943,98	12 933 680,59
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		177 739 277,73	99 193 065,97
TOTAL GENERAL PASSIF		3 571 778 046,51	3 151 052 119,37

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

كامل عسي
بوسمينه نيبس
اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الثاني سنة 1437 هـ

الملحق رقم (02): جدول حساب النتائج مطاحن بني هارون 2015

MBH
CONSOLIDATION FILIALE
Exercice 2015

DATE: 01/03/2016
HEURE: 08:41
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté au : 31 Décembre < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		2 457 573 375,42	2 530 989 852,95
Variation stocks produits finis et en cours		-9 165 425,00	-1 771 510,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions inter unités			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 448 407 950,42	2 529 218 342,95
Achats consommés		2 009 823 968,88	2 085 519 431,81
Services extérieurs et autres consommations		28 082 658,09	27 935 816,85
II. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		2 037 906 626,97	2 113 455 248,66
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		410 501 323,45	415 763 094,29
Charges du personnel		235 243 603,14	206 522 209,37
Impôts, taxes et versements assimilés		9 938 733,28	9 937 533,25
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		165 318 987,03	199 303 351,67
Autres produits opérationnels		9 154 096,04	7 683 828,60
Autres charges opérationnelles		10 352 529,23	1 370 531,75
Dotations aux amortissements et aux provisions		51 127 378,58	66 656 386,43
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 765 183,83	1 026 160,37
V. RESULTAT OPERATIONNEL		120 758 359,09	139 986 422,46
Produits financiers		63 857 685,81	46 267 155,24
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		63 857 685,81	46 267 155,24
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		184 616 044,90	186 253 577,70
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		29 841 877,08	41 587 862,56
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-2 679 031,15	-4 964 121,47
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 529 184 916,10	2 584 195 487,16
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 371 731 717,13	2 434 565 650,55
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		157 453 198,97	149 629 836,61
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		157 453 198,97	149 629 836,61
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

تم اعداد الحسابات والملاحق
بمكتب المحاسبة
بمطاحن بني هارون

المطاحن بني هارون
مطاحن بني هارون
المطاحن بني هارون
المطاحن بني هارون

الملحق رقم (03): ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2016

FILIALE CEREALES CONSTANTINE
 COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIALE BENI HAROUN
 Exercice 2016

DATE: 12/03/20
 HEURE: 11:34
 PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		686 041,50	370 722,30	315 319,20	
Immobilisations corporelles		3 400 681 824,89	2 418 469 708,84	982 212 116,05	
Terrains		411 349 816,51		411 349 816,51	
Batiments		1 575 407 801,97	1 309 204 826,45	266 202 975,52	
Autres immobilisations corporelles		1 413 924 206,41	1 109 264 882,39	304 659 324,02	
Immobilisations en cours		245 300 765,92		245 300 765,92	
Immobilisations financières					
Titres filiales					
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>		1 510 000 000,00		1 510 000 000,00	
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>		196 493 203,74		196 493 203,74	
<i>Impôts différés actif</i>		20 844 566,97		20 844 566,97	
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 374 006 403,02	2 418 840 431,14	2 955 165 971,88	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		180 830 000,20	6 071 119,99	174 758 880,21	
Créances et emplois assimilés					
Créance de parafiscalité céréalière					
<i>Clients</i>		38 281 340,89	32 958 781,72	5 322 559,17	
<i>Autres débiteurs</i>		124 282 473,69	854 365,50	123 428 108,19	
<i>Impôts et assimilés</i>		80 619 532,03		80 619 532,03	
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>					
<i>Trésorerie</i>		341 435 918,06		341 435 918,06	
TOTAL ACTIF COURANT		765 449 264,87	39 884 267,21	725 564 997,66	
TOTAL GENERAL ACTIF		6 139 455 667,89	2 458 724 698,35	3 680 730 969,54	

FILIALE CEREALES CONSTANTINE
 COMPLEXE INDUSTRIEL ET COMMERCIALE BENI HAROUN
 Exercice 2016

DATE: 12/03/2017
 HEURE: 11:34
 PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Décembre < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Dotation définitive de l'état en fonds propres			
Prime d'apport			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		118 794 507,53	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Autre fonds propres(différences de consolidation)			
Subventions reçues, charges, produits comptabilisés d'avance			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter unités		2 900 549 586,27	
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		3 019 344 093,80	
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		297 682 351,37	
Emprunts d'investissement		297 682 351,37	
Crediteurs financiers- passif non courant			
Autres dettes non courantes			
Dettes rattachées à des participation			
Impôts différés passif		58 833 247,55	
Provisions et produits constatés d'avance		142 053 314,98	
Créditeurs passif courant			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		498 568 913,90	
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		43 508 239,14	
Impôts		3 171 882,66	
Autres dettes		116 105 629,96	
Trésorerie Passif		32 210,08	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		162 817 961,84	
TOTAL GENERAL PASSIF		3 680 730 969,54	
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (04): جدول حساب النتائج مطاحن بني هارون 2016

CIC LES MOULINS BENI HAROUN MI

EDITION_DU:07/03/2018 11:10
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
Chiffres d'Affaires		2 216 234 633,35	
Ventes de marchandises		658 233,77	
Ventes Produits Finis		2 207 813 184,36	
Ventes Produits Intra-Groupe			
Prestation de Services		1 324 785,00	
Autres Ventes		6 438 430,22	
Variation stocks produits finis et en cours		1 261 759,10	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		1 143 100,00	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 218 639 492,45	
Achats consommés		-1 805 613 187,22	
Services extérieurs et autres consommations		-28 712 513,33	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 834 325 700,55	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		384 313 791,90	
Charges de personnel		-244 341 928,35	
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 877 137,29	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		136 094 726,26	
Autres produits opérationnels		13 658 864,06	
Autres charges opérationnelles		-1 319 073,74	
Dotations aux Amortissements		-54 710 931,21	
Dotations aux Provisions		-10 789 991,90	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 826 254,90	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		84 759 848,37	
Produits financiers		26 154 931,08	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		26 154 931,08	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		110 914 779,45	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		7 879 728,08	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 260 279 542,49	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 141 485 034,96	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		118 794 507,53	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		118 794 507,53	

الملحق رقم (05): ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2017

CIC BENI HAROUN M43		EDITION_DU:07/03/2018 11:11			
		EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17			
BILAN (ACTIF) -copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		686 041,50	456 635,34	229 406,16	315 319,20
Immobilisations corporelles		3 413 118 448,54	2 487 172 577,34	925 945 871,20	982 212 116,05
Terrains		411 349 816,51		411 349 816,51	411 349 816,51
Bâtiments		1 583 353 085,97	1 345 109 582,86	238 243 503,11	266 202 975,52
Autres immobilisations corporelles		1 418 415 546,06	1 142 062 994,48	276 352 551,58	304 659 324,02
Immobilisations encours		459 666 005,90		459 666 005,90	245 300 765,92
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)		1 510 000 000,00		1 510 000 000,00	1 510 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		27 108,50		27 108,50	196 493 203,74
Impôts différés actif		19 007 488,99		19 007 488,99	20 844 566,97
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 402 505 093,43	2 487 629 212,68	2 914 875 880,75	2 955 165 971,88
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		120 349 706,30	6 047 283,97	114 302 422,33	174 758 880,21
Stocks matières premières et fournitures		39 714 017,58		39 714 017,58	99 253 729,42
Produits finis et encours		3 125 342,98		3 125 342,98	2 193 999,10
Autres stocks		77 510 345,74	6 047 283,97	71 463 061,77	73 311 151,69
Créances et emplois assimilés					
Clients		40 718 229,16	32 244 375,72	8 473 853,44	5 322 559,17
Groupes et Associés		43 167 265,82		43 167 265,82	43 167 265,82
Impôts et assimilés		74 245 666,77		74 245 666,77	80 619 532,03
Autres débiteurs		47 886 226,98	854 365,50	47 031 861,48	80 260 842,37
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		383 750 477,85		383 750 477,85	341 435 918,06
TOTAL ACTIF COURANT		710 117 572,88	39 146 025,19	670 971 547,69	725 564 997,66
TOTAL GENERAL ACTIF		6 112 622 666,31	2 526 775 237,87	3 585 847 428,44	3 680 730 969,54

الدروس
BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		158 201 600,85	118 794 507,53
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 860 272 793,81	2 900 549 586,27
TOTAL I		3 018 474 394,66	3 019 344 093,80
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		297 682 351,37	297 682 351,37
Impôts différés-Passif		52 082 373,22	58 833 247,55
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		93 323 661,65	142 053 314,98
Prov.p/pensions et oblig.similaires		93 323 661,65	142 053 314,98
Autres Provisions			
TOTAL II		443 088 386,24	498 568 913,90
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		6 600 053,03	43 508 239,14
Opérations Groupe		99 025 972,96	99 025 972,96
Impôts		4 693 426,12	3 171 882,66
Autres dettes		13 965 195,43	17 079 657,00
Trésorerie passif			32 210,08
TOTAL III		124 284 647,54	162 817 961,84
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		3 585 847 428,44	3 680 730 969,54

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (06): جدول حساب النتائج مطاحن بني هارون 2017

CIC BENI HAROUN M43

EDITION_DU:07/03/2018 11:11
EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

جدول حساب النتائج
COMPTÉ DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Chiffres d'Affaires	+	2 328 434 058,82	2 216 234 633,35
Ventes de marchandises	-	2 103 299,92	658 233,77
Ventes Produits Finis	+	2 323 569 610,90	2 207 813 184,36
Ventes Produits Intra-Groupe	+		
Prestation de Services	-	100 000,00	1 324 785,00
Autres Ventes	+	2 661 148,00	6 438 430,22
Variation stocks produits finis et en cours		1 052 643,88	1 261 759,10
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		-354 093,59	1 143 100,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		2 329 132 609,11	2 218 639 492,45
Achats consommés		-1 915 186 660,24	-1 805 613 187,22
Services extérieurs et autres consommations		-33 547 209,34	-28 712 513,33
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 948 733 869,58	-1 834 325 700,55
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		380 398 739,53	384 313 791,90
Charges de personnel		-245 400 179,24	-244 341 928,35
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 317 165,45	-3 877 137,29
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		128 681 394,84	136 094 726,26
Autres produits opérationnels		21 753 063,91	13 658 864,06
Autres charges opérationnelles		-20 640 394,39	-1 319 073,74
Dotations aux Amortissements		-69 236 354,47	-54 710 931,21
Dotations aux Provisions		-10 234 893,55	-10 789 991,90
Reprise sur pertes de valeur et provisions		41 734 195,82	1 826 254,90
V- RESULTAT OPERATIONNEL		92 057 012,16	84 759 848,37
Produits financiers		61 230 792,34	26 154 931,08
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		61 230 792,34	26 154 931,08
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		153 287 804,50	110 914 779,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		4 913 796,35	7 879 728,08
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 453 850 661,18	2 260 279 542,49
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 295 649 060,33	-2 141 485 034,96
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		158 201 600,85	118 794 507,53
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		158 201 600,85	118 794 507,53

الْحَمْدُ لِلَّهِ

الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ